منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum

السياسة السكانية في دول مجلس التعاون

مجوعة أوراق اللقاء السنوي الخامس عشر

٥ – ٧ يناير ١٩٩٤

الكويت

أوراق ودراسات في التنمية

منتدى التنمية
اللقاء السنوي الخامس عشر
٥-٧ يناير ١٩٩٤
الكويت

السياسة السكانية

1 – البعد الاقتصادي	– السيد/ علي صالح الصالح	
2 – البعد الاجتماعي وحقوق الانسان	– د٠ غانم النجار	
3 – البعد السياسي	– د٠ تركي الحمد	
4 – خصائص الوضع السكاني وتطوراته خلال عقد الثمانينات فى دول مجلس التعاون الخليجي (أوراق قطرية)	– د٠ عبدالعزيز الجلال	– السعودية
	– د٠ محمد الرمضان	– الكويت
	– د٠ عبدالرزاق الفارس	– الامارات
	– السيد/ رسول الجشي	– البحرين
	– السيد/ خالد الزمات	– قطر
5 – القوى العاملة فى دول مجلس التعاون الواقع والمستقبل	– د٠ عثمان الحسن محمد نور استاذ علم السكان المشارك	– السعودية

6- محضر جلسات الندوة

بسم الله الرحمن الرحيم

منتدى التنمية
اللقاء السنوى الخامس عشر

الموضوع : السياسة السكانية

أسماء المشاركين

١ - ابراهيم خليفة مطر
٢ - د. أحمد الربعى
٣ - د. تركى الحمد
٤ - جاسم السعدون
٥ - جاسم مراد
٦ - د. حسن الابراهيم
٧ - خالد حمد الزمات
٨ - خلفان على عبد الله مصبح
٩ - خليفة محمد بخيت
١٠ - رسول الجشى
١١ - سليمان المطوع
١٢ - عبد الباقى النورى
١٣ - عبد الجليل الغربللى
١٤ - د. عبد العزيز الجلال
١٥ - د. عبد العزيز السلطان
١٦ - عبد الله يوسف الغانم
١٧ - د. عبد الله القويز
١٨ - عبد الله النيبارى
١٩ - د. عبد المالك التميمى
٢٠ - عبد الملك الحمر
٢١ - عبد الوهاب التمار
٢٢ - على العميم
٢٣ - على حسن الخلف
٢٤ - على صالح الصالح
٢٥ - على عبد الله المناعى
٢٦ - على موسى الموسى
٢٧ - د. محمد الرمضان
٢٨ - مؤيد الرشيد
٢٩ - د. موضى الحمود
٣٠ - يوسف ابراهيم الغانم

منتدى التنمية
اللقاء السنوي الخامس عشر
٥-٧ يناير ١٩٩٤
الكويت

البعد الاقتصادي
للعمالة الوافدة فى دول مجلس التعاون الخليجي

اعداد : علي صالح الصالح

البعد الاقتصادي
للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي

اعداد وتقديم
علي صالح الصالح

سبتمبر ١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــه

قامت دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية السبعينات ، على اثر التزايد الكبير في إيراداتها النفطيه نتيجه لتصحيح أسعار النفط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، بوضع وتنفيذ العديد من برامج التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه الطموحه التى تضمنت العديد من مشروعات البنيه الأساسيه ومشروعات الخدمات إضافه إلى الاهتمام ببرامج التنميه الصناعيه باعتبارها أمرا ضروريا لتنويع مصادر الدخل وتخفيض درجة الاعتماد على النفط . ونظرا لعدم كفاية القوى العامله الوطنيه المتاحه في دول المجلس في ذلك الوقت سواء من حيث الحجم أو المهارات والتخصصات اللازمه لتنفيذ هذه المشروعات الانمائيه في مجالات الكهرباء والاسكان والطرق والجسور وغيرها ، فقد زاد الطلب على العماله الوافده وخاصه الآسيويه من مصادرها المختلفه . وبالرغم من إنتهاء دول المجلس في الوقت الراهن من تاسيس معظم مشروعات البنيه الأساسيه ، إضافه إلى الكساد الاقتصادي الذى ظهرت بوادره منذ بداية الثمانينات حتى الآن نتيجه لانخفاض أسعار البترول ونتيجه للحرب الايرانيه العراقيه وحرب تحرير الكويت ، فإن الإحصاءات مازالت تشير إلى ان العماله الوافده في دول المجلس قد استقرت عند مستوياتها العاليه في بعض هذه الدول أو انخفضت في بعضها الآخر بنسب طفيفه لا تتناسب مع الانخفاض الكبير في حجم النشاط الاقتصادى وهو الأمر الذى يدل على أن الإستعانه بهذه العماله لم يكن خاضعا منذ بدايه السبعينات لخطط مدروسه أو معايير محددة مما أدى إلى استقرار تلك العماله في دول المجلس لسنوات طويله حتى بعد أن انتفت الحاجه إليها أو إلى معظمها في الوقت الراهن . ولقد أدى ذلك إلى حدوث تغيير في التركيبه السكانيه لدول المجلس ممثلا في صورة زيادة نسبه العماله الوافده مقارنه بنسبه العماله الوطنيه إضافه إلى حدوث العديد من الآثار السلبيه على إقتصاديات هذه الدول ، وهو

الأمر الذى يتطلب ضرورة العمل على إيجاد الحلول العلميه والتطبيقيه لمواجهة هذه الظاهره والقضاء عليها أو على الأقل الحد من آثارها السلبيه قبل أن تتفاقم ويصبح من الصعب السيطره على أبعادها المختلفه التى يمكن أن تؤثر على كيانات دول المجلس ذاتها .

وتتناول هذه الورقه ، التى تمثل وجهة نظر شخصيه في هذا الموضوع ، البعد الاقتصادي للعماله الوافده في دول مجلس التعاون وذلك من خلال إلقاء نظره عامه بايجاز على الواقع الحالي للعماله الوافده في دول المجلس ثم الآثار الإقتصاديه المترتبه على تزايد الاعتماد على هذه العماله وأخير الاستراتيجيه المقترحه للحد من الآثار السلبيه للعماله الوافده في دول المجلس في الجانب الاقتصادي .

ونظرا لقله المعلومات والاحصاءات المتاحه في هذا المجال أو صعوبة الحصول عليها في بعض الأحيان فإننا نعتذر في البدايه عما قد يكون هناك من إستنتاجات أو موضوعات ذات أهميه أغفلنا ذكرها في هذه الدراسة .

(أولا) الواقع الحالي للعمالة الوافدة في دول المجلس

تتشابه دول مجلس التعاون في العديد من المعالم والمتغيرات المتعلقة بالنواحي الديموغرافية والقوى العاملة . وتتمثل الخاصية السكانية الجوهرية لدول المجلس في الندرة النسبيه لعدد السكان بالقياس إلى الموارد المتاحه . ولقد أدت الندره السكانية التى تعاني منها هذه الدول إلى صغر حجم القوى العاملة الوطنيه الأمر الذى أدى بدوره إلى تدفق القوى العاملة الاجنبية إليها منذ بدايه السبعينات . وتؤكد الدراسات الاقتصادية والسكانية في هذا الخصوص أن دول المجلس قد أصبحت من أكثر

المناطق الاقليمية على المستوى العالمي جذبا للقوى العاملة الأجنبيه . ولا شك أن هناك العديد من العوامل التى أدت الى زيادة تدفق العمالة الوافده لدول المجلس حيث يمكن تلخيص أهم هذه العوامل فيما يلى :

١- زيادة معدلات النمو الاقتصادي زيادة كبيره بعد اكتشاف النفط والرغبة الطموحة لدى هذه الدول في تنفيذ العديد من مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعيه في شتى المجالات .

٢- النقص الملحوظ في عدد سكان دول المجلس ، بالمقارنة بما تتمتع به من ثروات طبيعية وموارد اقتصادية هامه على نحو لا يستجيب مع تحقيق احتياجات مشروعات التنمية للقوى العاملة .

٣- وقوع دول المجلس في منطقة جغرافية يجاورها دولا تتمتع بكثافة سكانية عالية مع زيادة في عرض القوى العاملة المتاحة بالاضافة إلى انخفاض المستوى المعيشى في هذه الدول المجاوره الامر الذى يدعو العديد من أبنائها الى البحث عن فرص عمل خارجية تتيحها لهم دول المجلس .

٤- عدم كفاية المهارات الفنية والادارية المحليه اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية نظرا لحداثة التعليم وبرامج التدريب المهنى والفنى نسبيا في دول المجلس بالاضافة إلى حداثة النهضة الاقتصاديه فيها .

٥- افتقار السياسات التعليمية في دول المجلس الى خطط مدروسة ومحددة لمد السوق المحلية باحتياجاتها من الايدى العاملة وذلك لتبنى هذه الدول لسياسات تعليميه ليبراليه تستجب للطلب الاجتماعى ولرغبات الأفراد وتميل بعيدا عن المسارات العلميه والمهنيه والتدريبيه المتصله بالاعمال اليدويه ، وهو الامر الذى أدى الى زيادة الطلب على العمالة المستوردة وذلك بالرغم من التطورات والطفرات الهائلة في مجال التعليم بكافة مستوياته ، كما أن سياسات التدريب لم تواكب طموحات التنمية

، بالاضافة الى ضآلة نسبه الملتحقين بالتعليم الفنى والمهنى بالمقارنه مع التعليم العام ، وعدم مواكبة البرامج التعليمية الفنية والتدريبية لاحتياجات السوق خاصة وأن سوق العمل في دول المجلس قد طرأ عليه في السنوات الاخيرة العديد من التطورات الناجمه عن تنوع النشاط الاقتصادي .

٦- غياب القطاع الخاص عن المشاركة الفعالة في ادارة وتشغيل التعليم الفني بالرغم من دوره الهام في عملية التنمية الاقتصادية .

٧- تقلص حجم العمالة الوطنية في بعض القطاعات وإتجاه غالبيه القوى العامله المحليه إلى العمل في المهن الإداريه والتنفيذيه والأعمال المتعلقه بالإدارة والأعمال الكتابيه نتيجة للتقاليد والعادات الاجتماعية السائدة التى لا تشجع أبناء البلاد للعمل في وظائف يدويه ومهنيه معينه إما لأنها غير مقبوله إجتماعيا أو لتدنى رواتبها .

٨- بالرغم من إزدياد نسبة مشاركة المرأه في قوة العمل في دول المجلس في الآونه الأخيره إلا أنها لازالت منخفضه بشكل عام حيث لا يزيد متوسط نسبه مشاركتها عن ٧,٧% في أفضل الأحوال ، مما يدل على أنه مازالت هناك فرصا كبيره لزيادة نسبه مشاركة المرأه في قوة العمل الوطنيه .

٩- تزايد دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ووجود إتجاه لدى العديد من مؤسسات هذا القطاع لتفضيل القوى العاملة الاجنبية بصفة عامة والآسيوية منها بصفة خاصة لرخص أجورها ، في حين تظهر الاحصاءات أن مؤسسات الحكومة والقطاع العام تعتبر المستخدم الرئيسي للقوى العاملة المحلية .

١٠- استمرار العديد من مؤسسات القطاع الخاص في الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة بحجة أن أبناء البلاد لم يتوافر لديهم بعد الخبرة الكافية التى تؤهلهم للعمل في منشآت القطاع الخاص وأنهم ليسوا على استعداد لقبول مستويات

الاجور التى تحددها قوى العرض والطلب ، وأن تكلفة تاهيل ابناء البلاد للالتحاق بمثل هذه الوظائف تفوق تكلفة استخدام العمالة الوافدة مما يساهم في زيادة تكاليف التشغيل في هذه المؤسسات والحد من فرص تحقيق الربح .

وبالقاء الضوء بصورة سريعه على الواقع الحالى للعماله الوافده والتركيبه السكانيه في دول المجلس نستطيع أن نستخلص ما يلى :

أ- بلغ اجمالي عدد سكان دول المجلس طبقا لاحصاءات الامانة العامة لمجلس التعاون (١) نحو ٣٠,١ مليون نسمه (عدا الكويت) في عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو يبلغ ٣,٤% عن عام ١٩٨٩ . ويبلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية ١٤,٨ مليون نسمة بنسبه ٧٤,١% من الاجمالي وسلطنة عمان ٢,٣ مليون نسمة بنسبة ١١,٩% والامارات العربية المتحدة ١,٨ مليون نسمة بنسبه ٩,٢% والبحرين ٥٠٣ الف نسمة بنسبه ٢,٥% وقطر ٤٨٦ الف نسمة بنسبة ٢,٤% وذلك كما هو موضح في الجداول الملحقه .

ب- وفقا لبعض التقديرات الاحصائية الصادرة عن بنك الخليج الدولي فان النسبة المئوية لعدد السكان الوافدين في دول المجلس تبلغ في عام ١٩٨٩ نحو ٤٠% في المملكة العربية السعودية و٦١,١% في الكويت و٧٥% في الامارات العربية المتحدة و٣٢% في عمان و٣٣,٢% في البحرين و٧٠% في قطر ، ويبلغ اجمالي القوى العاملة في المملكة العربية السعودية ٤٠٨١ الف حيث تبلغ النسبة المئوية للعمالة الوافدة في قوة العمل ٧٢% ، وفي الكويت ٨٣٥ الف منها ٨١% للعمالة الوافدة ،

---

(١) الامانه العامه لمجلس التعاون ، النشره الاقتصاديه ، العدد السابع ، ١٩٩٣ .

والامارات العربية المتحدة ٧٨٤ الف منها ٩٠% للعمالة الوافدة وفي عمان ٤٠٥ الف منها ٥٤% للعمالة الوافدة والبحرين ٢٢٠ الف منها ٥٥% للعمالة الوافدة وقطر ١٨٦ الف منها ٨٣% للعماله الوافده . وتظهر تلك الأرقام مدى الخلل الكبير في التركيبه السكانيه لدول المجلس ومدى حاجتها الى تصحيح ذلك الخلل . وفي الوقت نفسه فإننا نجد أن الدوله التى أتيحت لها فرصه تصحيح وإعادة صياغه المعادله السكانيه بشكل جذرى ومطلق (الكويت بعد التحرير) قد عادت العماله الوافدة تتدفق ثانيه إليها لتعود وتشكل من جديد حوالى نصف سكانها تقريبا .

ج- توضح تقديرات بنك الخليج الدولي لعام ١٩٨٩ (١) أن القوى العامله الوافدة تعمل في دول المجلس في قطاعات الزراعة والنفط والمناجم والصناعه والإنشاءات والخدمات وذلك كما هو مبين في الجدول المرفق رقم (٤) .

د - تتصف العمالة الوافدة في دول المجلس بأن النسبة الغالبة فيها تتمثل في العمالة الأسيوية حيث تمثل الهند وباكستان وبنجلاديش والفلبين وكوريا المصادر التقليديه لهذه العماله ويلى ذلك العماله العربيه ثم الأوروبيه .

---

(١) بنك الخليج الدولى ، المؤشرات الاقتصاديه الخليجيه ، نشرة ديسمبر ١٩٩٠ ، العدد العاشر ، البحرين .

(ثانيا) الآثار الاقتصادية المترتبة على تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة في دول المجلس

كان للعماله الوافده دورا هاما في تحقيق التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه لدول المجلس وسد النقص الكلي والنوعي في العمالة الوطنية في الفترة السابقه ، بالاضافة الى دورها الايجابى أيضا في زيادة الطلب الفعلي على السلع والخدمات المحلية والمساعدة في تنفيذ مشاريع البنية الاساسية ومشروعات التنمية الانتاجية والخدمية المختلفة . إلا انه من الملاحظ ان عمليه جلب العماله الوافده لم تكن تخضع لخطط مدروسه ومعايير محددة مما أدى إلى استقرار تلك العماله لسنوات طويله حتى بعد ان انتفت الحاجه إلى وجودها في دول المجلس مما يخلق العديد من النتائج السلبيه على إقتصاديات دول المجلس ويؤدى إلى تباطؤ عمليه تنمية الموارد البشريه الوطنيه فيها . ويمكننا ان نلقى الضوء فيما يلى بصورة موجزه على الاثار الاقتصاديه السلبية لظاهرة تزايد العماله الوافده في دول المجلس :

أولا : <u>زيادة معدلات البطاله بين دول المجلس :</u>

ان منافسة العمالة الوافدة للقوى العاملة الوطنية تؤدى إلى زيادة معدلات البطاله بين أبناء دول المجلس بما يترتب على ذلك من أثار إقتصادية واجتماعيه سلبيه على مواطنى هذه الدول . وعلى سبيل المثال فإن الإحصاءات توضح في هذا المجال ان النسبه المئويه للعاطلين من القوة العامله بلغت في بعض دول المجلس في عام ١٩٩١ حوالى ١٤,٨٪ حيث تبلغ هذه النسبه للذكور ١٣,٤٪ وللاناث ٣٤,٨٪ . والملاحظ في هذا الخصوص ايضا أن معظم دول المجلس تشهد ما يعرف بظاهرة البطاله المقنعه نتيجه لتزايد أعداد موظفي

الجهاز الاداري في هذه الدول وإستخدام سياسة التوظيف كحل لمشكلة البطاله وإذا اخذنا في الاعتبار أن كافة دول المجلس تتمتع بمعدلات خصوبة مرتفعة في الوقت الذي تنخفض فيه معدلات الوفيات نتيجة لتطور الخدمات الطبيه والصحية في هذه الدول فان ذلك يؤدي إلى زيادة معدلات النمو السكاني ، وخلق فئات منخفضة السن ، حيث أصبحت وفقا لبعض التقديرات الفئة التى تقل عمرها عن الثالثة عشر تشكل ما يقرب من ٤٣٪ من إجمالي السكان في دول المجلس ، واذا حافظت دول المجلس على معدل النمو السنوى السكاني السائد الذى يبلغ حوالي ٣,٥٪ في المتوسط فان عدد السكان يمكن أن يتضاعف في حوالي عقدين من الزمان . وبالتالي فانه من المتوقع أن تشهد الفترة القادمة إرتفاعا في أعداد طالبى العمل بما فيهم الخريجين بمستوياتهم التعليميه المختلفة الذين سيتوجهون الى أسواق العمل بحثا عن وظائف ، حيث يصعب في ظل هذا الوضع توفير فرص العمل المناسبه لهم ومن هنا يمكن القول بأن العمل على ايجاد فرص العمل للأعداد المتزايده من أبناء البلاد الذين سيؤهلون للالتحاق بأسواق العمل سوف يكون من اهم القضايا الملحة التى يمكن أن تواجهها دول المجلس خلال عقد التسعينات ، حيث تشير بعض المصادر إلى أن عدد المواطنين الذى سينضمون الى اسواق العمل في هذه الدول خلال هذه الفترة يقدر بنحو مليون شخص (١) وإذا اخذنا في الاعتبار الظروف الخاصه بتزايد إقبال المراه على العمل وإرتفاع المستوى التعليمي والتدريبي لأبناء البلاد ، واكتمال معظم مرافق البنيه الأساسيه في دول المجلس لاتضح لنا بصورة أكبر مدى حجم وأبعاد هذه القضيه خاصه إذا علمنا في المقابل أن عدد السكان

---

(١) بنك الخليج الدولى ، نشرة الخليج الاقتصاديه والماليه ، العدد الثالث ، مارس ١٩٩٠ .

الوافدين في دول المجلس تقدره بعض المصادر بنحو ٦,٦ مليون فرد في عام ١٩٨٦ (١) . ومما يدعو إلى الدهشه والاستغراب في هذا الخصوص أن ظاهرة البطاله قد إمتدت في دول المجلس إلى العماله الوافده حيث يؤكد ذلك ما قاله وزير العمل في دوله الامارات العربيه المتحده حيث يقول " إن حجم البطاله بين العمال الوافدين الآسيويين أرتفع بصورة مطلقه وبلغ أرقاما كبيره ومزعجه " (٢) ولا شك أن ذلك يرجع في الأساس إلى وجود أعداد من هذه العماله تفوق الحاجه إليها الأمر الذى يساهم بدوره في تضاؤل فرص العمل أمام المواطنين وخلق العديد من المشاكل الاجتماعيه .

(ثانيا) <u>الضغط على السلع والخدمات وزيادة العجز في الميزانيات العامه :</u>

من المعروف أن العماله الوافده واسرها في دول المجلس تحصل على الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة وخدمات المرافق العامه وغيرها بلا مقابل أو بمقابل رمزى بالاضافة إلى حصولهم على العديد من السلع والخدمات المدعمه من الدوله مثلهم في ذلك مثل المواطن العادى مما يؤدى إلى زيادة النفقات العامه والضغط على الخدمات المخصصة أصلا لرعاية مواطني دول المجلس مما يقلل في النهايه من فرص المواطن في الحصول على مستوى أفضل من هذه الخدمات . وإذا أخذنا في الاعتبار زيادة اعداد العائلات الملتحقة بالعاملين الاجانب ، والزيادة الطبيعية للسكان الوافدين نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبه الامر الذى يتوقع معه زيادة نسبة المواليد الاجانب في دول المجلس في فترة التسعينات مقارنة بالفترة الماضيه ، فسوف يؤدى ذلك إلى ارتفاع اعداد

---

(١) بنك الخليج الدولى ، نشرة الخليج الاقتصاديه والماليه ، العدد الثالث ، مارس ١٩٩٠ .

(٢) مجلة الشروق الاماراتيه (العدد ٨٦/٧٤) ١٩٩٣/٩/٢ .

المعالين الاجانب وبالتالي حدوث زيادة مطردة في حجم النفقات العامه المخصصه لهذه الخدمات . وإذا إفترضنا أن نسبة الانفاق المحلى بالنسبه للأجانب على السلع والخدمات تصل إلى نحو ٥٠٪ من إجمالى الايرادات البترولية فإن إجمالى إنفاق الأجانب في دول المجلس (عدا الكويت وقطر) في هذا المجال يمكن تقديره بنحو ٩٢٢٠,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٠ على سبيل المثال الأمر الذى يوضح مدى العبء الذى تتحمله ميزانيات دول المجلس بسبب العماله الوافدة وأسرها . وتساهم الزيادة في النفقات العامه في إرتفاع العجز في الميزانيات العامه لدول المجلس فقد بلغ على سبيل المثال إجمالي الايرادات العامه لدول المجلس (عدا الكويت) في عام ١٩٩٠ حوالى ٦١,٤ بليون دولار ، في حين بلغ الانفاق العام حوالى ٧٩,٩ بليون دولار (١) حيث لجأت السلطات الماليه في بعض دول المجلس إلى التوسع في إصدار السندات وأدوات الدين العام الأخرى لتغطيه هذا العجز في حين لجأ البعض الآخر إلى الاقتراض مباشره من أسواق النقد المحليه وأسواق المال العالميه لتمويل هذا العجز .

ولا شك ان تزايد العجز الذى تشهده الميزانيات العامة لبعض دول المجلس يمكن أن ينجم عنه العديد من الآثار السلبيه ومنها على سبيل المثال :

١- الحد من قدرة هذه الدول على توفير المزيد من فرص العمل للخريجين الجدد من أبنائها في المؤسسات الحكومية والقطاع العام . وإذا أخذنا في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الدوليه فيما يتعلق بالتقلبات في أسعار النفط وإنخفاض حجم الطلب في الاسواق الدولية ، والمحاولات المستمره للتوصل إلى بدائل مختلفه للطاقه ، وقيام الدول الصناعيه بفرض ضريبة الطاقة والكربون على وارداتها من النفط ، والتوجه إلى البحث

---

(١) الأمانه العامه لمجلس التعاون ، النشرة الاقتصاديه ، العدد الرابع ، ١٩٩٢ .

عن النفط في دول أوربا الشرقيه وغيرها بتكلفه أقل ..الخ لوجدنا ان قدرة دول المجلس على زيادة ايراداتها النفطية تعتبر محدودة مما يؤثر على قدرتها في توفير المزيد من فرص العمل الجديدة لأبناء البلاد .

ب- لما كانت الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي وفي الايرادات العامة لدول المجلس فإنه في حالة انخفاض أسعار النفط ، نتيجه لتحقق أى من العوامل السابق الاشارة إليها ، فقد يؤثر ذلك على إقتصاديات دول المجلس في صورة إنخفاض كل من معدلات الاستثمار والاستهلاك مما يؤدى الى عدم التوسع فى إقامة مشروعات انتاجية وخدميه جديده وبالتالي عدم قدرة هذه الدول على خلق المزيد من فرص العمل الجديدة في ظل هذه الأوضاع .

ج- ان المستوى التعليمي والتدريبي لمواطني دول المجلس قد أخذ في التطور السريع في السنوات القليلة الماضية نتيجة للاستثمارات الكبيرة التى تم تخصيصها لمؤسسات التعليم ومعاهد التدريب المهنى بأنواعه المختلفة وبالرغم من أن ذلك الأمر لم يكن على المستوى المستهدف الذى كانت تطمح في تحقيقه خطط التنميه في دول المجلس إلا أنه قد ساهم في إيجاد نوعيه جديده من القوى العامله الوطنيه التى تطمح في الحصول على فرص عمل جديدة تتناسب مع مؤهلاتها وتخصصاتها ومهاراتها التدريبيه حيث تشغل العمالة الوافدة الجانب الاكبر من هذه الوظائف ، في حين يحتاج الامر لتشغيل هذه العماله المحليه الجديده الى قاعدة ضخمه من الاستثمارات المتنوعه التى قد تعجز الجهات الحكوميه في دول المجلس عن تدبيرها في ظل ذلك العجز المتزايد في ميزانياتها العموميه وعدم قدرة الايرادات العامه على ملاحقه الزيادة في النفقات العامه بانواعها المختلفه .

(ثالثا) زيادة نسبة التحويلات النقديه إلى الخارج :

تمثل التحويلات النقدية للعماله الوافده إلى الخارج نسبة كبيرة من ايرادات دول المجلس حيث تقدرها بعض المصادر بنحو ٢٠% من الايرادات النفطية السنوية لهذه الدول . ولقد سبق ان ذكرنا ان نسبة كبيرة من العماله الوافدة تقوم باستقدام عائلاتها للعيش معها وهو الامر الذى يؤدي إلى إرتفاع الطلب على الشقق والبيوت والمساكن والسلع والخدمات الاستهلاكية المختلفه بشكل عام مما ينعكس ايجابا على أسواق هذه السلع والخدمات ، وبالرغم من أن هذا الاتجاه يساعد في تخفيض حجم التحويلات النقدية التى ترسلها العمالة الوافدة الى الخارج ، إلا أن نسبة هذه التحويلات تعتبر كبيره مما يشكل ضغطا على موازين مدفوعات دول المجلس وإستنزافا لمواردها الماليه على المدى البعيد . خاصه إذا ما لاحظنا أن هذه الايرادات النفطية قد بلغت على سبيل المثال في عام ٨٩ (ماعدا قطر) حوالى ٣٤١٢٧,٤ مليون دولار وبلغت في عام ٩٠ (ماعدا الكويت وقطر) ٤٦١٠١,٣ مليون دولار (١) ، وبالتالى فإن قيمة هذه التحويلات تقدر بنحو ٦٨١٥,٥ مليون دولار ، ٩١٢٠,٣ مليون دولار في السنتين المذكورتين على التوالى مما يشكل ضغطا على موازين مدفوعات دول المجلس .

(رابعا) إعاقة تنمية الموارد البشريه الوطنيه :

بالرغم من أن المستوى التعليمي والتدريبي لمواطنى دول المجلس قد أخذ في التطور السريع خلال السنوات القليله الماضيه كما سبق القول إلا ان انتشار العماله الاجنبية في القطاعات المختلفة في دول المجلس وقدرتها على التكيف مع ظروف العمل الجديدة التى تراجعت فيها الرواتب في بعض القطاعات عن المستويات التى كانت سائده خلال سنوات الطفرة النفطية ، قد أدى الى إغراق

---

(١) الأمانه العامه لمجلس التعاون لدول الخليج العربيه ، النشرة الاقتصاديه ، العدد السابع ١٩٩٢ .

دول المجلس بهذه العماله وباجور زهيده وهو ما يؤدى بدوره إلى إعاقه تنميه الموارد البشريه الوطنيه كما انه سوف يحرم القوى العامله المحليه من فرص تطوير قدراتها وأحترام عادات العمل وقيمة بل إنه سيساعدها على إكتساب عادات وسلوكيات سلبيه يصعب التخلص منها فيما بعد . كما أنه سيساهم في الحد من اقدام مؤسسات القطاع الخاص على تشغيل أبناء البلاد بزعم أن تكلفة تأهيلهم للعمل في هذه المؤسسات يفوق تكلفة إستخدام العماله الوافدة مما يؤدى إلى زيادة تكاليف الانتاج والحد من فرص تحقيق الربح .

(خامسا) إفراز عادات وسلوكيات إستهلاكيه وإنتاجيه غير سليمه تضر باقتصاديات دول المجلس :

إن مزاحمة القوى العامله الوافدة لأبناء البلاد ينجم عنه العديد من العادات والسلوكيات الاستهلاكيه والإنتاجيه غير السليمه التى يمكن ان تضر على المدى البعيد باقتصاديات دول المجلس . ومن هذه السلوكيات مايلى :

أ- بالرغم من ان مشاركه المرأه الخليجيه في قوة العمل مازالت محدودة لتفضيل معظمهن البقاء في البيوت ، إلا أن الاحصاءات توضح أن هناك إسرافا واضحا من قبل مواطنى دول المجلس في إستخدام القوى العاملة الوافده للعمل في مجالات الخدمه المنزليه المختلفه وهو ما يؤدى إلى جعل المرأة الخليجيه غير منتجه وأكثر إعتمادا على العماله الوافده فى هذه المجالات بالاضافه إلى تبديد جانب هام من ميزانيه الاسرة كان من الممكن توفيره في حاله الاستغناء عن هذه العماله .

ب- ان تزايد العماله الوافدة يؤدى إلى انتشار روح الشللية حيث تتنافس الفئات المتعددة للوافدين مع بعضها البعض مما قد يؤدى إلى انخفاض كفاءة الاداء والإنتاج بوجه عام .

ج- تؤدى منافسة القوى العاملة الاجنبية للقوى العاملة الوطنية إلى تكاسل بعض المواطنين عن اداء الاعمال التى يشتركون فيها

مع الاجانب في نفس أماكن العمل اعتمادا على قيام الأجانب بهذه الأعمال ، كما يؤدى الى انصراف البعض الأخر عن العمل في المهن التى تتطلب بذل المزيد من الجهد كالعمل اليدوى بالاضافة الى انتشار بعض الظواهر السلبيه الأخرى كالتغيب عن العمل وعدم الالتزام بمواعيده ، وعدم التحمس لاكتساب المعارف والمهارات المطلوبة لمهن معينه يحتاجها السوق وهو الأمر الذى يمكن أن يؤدى في النهايه إلى إستمرار حاله الإعتماد على العماله الوافده .

د - تساهم ظاهرة العماله الوافده في إيجاد فئات تقوم بأعمال غير منتجه تهدف منها إلى تحقيق الربح السريع بصرف النظر عن مدى فائدتها للإقتصاد الوطنى كما تساهم هذه الظاهره ايضا في إيجاد فئات تعتمد في معيشتها على دخول طفيليه تنتج عن الاتجار في إستيراد العماله الوافده أو ما يعرف باسم ظاهرة المتاجرة بالتراخيص والتأشيرات أو تاجير السجلات التجاريه للوافدين وما يشكله ذلك من مخالفه صريحه للقوانين والتشريعات القائمه في دول المجلس .

هـ-إن العماله الوافده التى تاتى في معظمها من دول شرق اسيا لا تتمتع بكفاءة عاليه ولا تمتلك الخبره الكافيه في أعمالها مما يؤدى إلى الحد من كفاءه تشغيل المشاريع التى يعملون فيها وزيادة نسبة الفاقد الأمر الذى يكون له أثره الكبير على جودة وتكلفه السلع المنتجه وقدرتها على المنافسه في الأسواق الدوليه .

(ثالثا) نحو استراتيجية مقترحة للحد من الآثار السلبية للعمالة الوافدة في دول المجلس في الجانب الاقتصادي

إذا كانت الزيادة الكبيره في العماله الوافده كان لها مايبررها خلال مراحل التنميه السابقه في دول المجلس ، إلا أن الواقع الحالي للتنمية الاقتصادية في هذه الدول قد أفرز العديد من المتغيرات التى أدت إلى تطوير كفاءة القوى العاملة المحلية نتيجة للأخذ بسياسات متطورة في مجال التعليم والتدريب بالاضافة الى الزيادة الكبيره في أعداد السكان والقوى العاملة الباحثة عن عمل . ومن هنا فان الأمر يقتضى ضرورة العمل على إيجاد الحلول العلمية والتطبيقية لهذه الظاهرة . وبالتالي فانه من الأهمية بمكان قيام دول المجلس بوضع استراتيجية مشتركه واضحة المعالم تراعى خصوصيات كل دوله وتتصف ببعد زمنى قصير نسبيا لمواجهة الآثار السلبية للعمالة الوافدة في دول المجلس . حيث يعتبر ذلك من أهم مقومات المنهج العلمي السليم الذى ينبغى أن تتبعه هذه الدول لمواجهة هذه الآثار وبصفة خاصة الآثار الإقتصاديه التى تمثل موضوع هذه الورقة . ولا شك أن هناك العديد من المبررات التى يمكن الاستناد إليها من وجهه نظرنا للعمل على وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجية المقترحة حيث يمكن تلخيص أهم هذه المبررات فيما يلى :

١- الآثار السلبية السابق الاشاره اليها المترتبه على تزايد القوى العاملة الاجنبية في دول المجلس .

٢- ان السياسات الاقتصادية الدولية وأهمها السياسات الحمائية التى تنتهجها الدول الصناعية المتقدمه والتى تهدف الى التقليل من درجة الاعتماد على النفط المستورد من دول الخليج بحجة حماية البيئة من التلوث وإصلاح العجز في

موازينها التجاريه وبعض الاعتبارات الامنية الاخرى . يمكن أن يكون لها آثار سلبية متوقعة على إقتصاديات دول المجلس ، حيث يمكن ان تؤدى الى خفض الطلب على النفط وخفض اسعاره في الاسواق الدولية الامر الذى يمكن أن يؤدى بدوره الى حدوث عجز في موازنات هذه الدول واحتمال مواجهة ذلك بانتهاج سياسات تقشفية حكومية ، بالاضافة الى احتمال حدوث تدفور ولو بنسبة ضئيلة في القوة الشرائية لعملات دول المجلس نتيجة لتاثر وارداتها الضخمة من إرتفاع اسعار المنتجات الصناعية المستورده من هذه الدول الصناعيه وهو الامر الذى يمكن ان يؤثر على برامج التنمية الاقتصادية في دول المجلس.

٣- ان المجتمع الدولي يشهد هذه الأيام العديد من المتغيرات في شتي المجالات الاقتصادية والسياسية والتى تندرج تحت ما يسمى بالنظام الدولى الجديد . وبالتالي فإنه إذا لم يتم تدارك هذه الظاهرة فإنه وكما قيل بحق قد ياتى يوم يحاول فيه هذا النظام ان يفرض على دول المجلس ضد إرادتها القبول بافكار معينه ، يمكن أن تضر باقتصادياتها بل وكياناتها ذاتها وقدراتها على النمو والتطور ، وقد يكون أقل هذه الأفكار هو التزام دول المجلس ، بالقبول بمبدا تجنيس العمالة الأجنبية بما فيها من إختلاف في الطبائع والعادات والتقاليد والقيم عن مواطنى دول المجلس مما سيكون له آثارا خطيره وإنعكاسات جسيمه يصعب التنبؤ بها على الأجيال الحاليه والمستقبليه من مواطنى دول المجلس .

ومن هنا يمكن تلخيص اهم عناصر هذه الاستراتيجية المقترحة فيما يلي :

اولا : <u>العناية باساليب تخطيط القوى العاملة وربطها بخطط وبرامج التنمية في دول المجلس :</u>

ان رسم برنامج شامل للقوى العاملة وتحديد الاولويات المتعلقة بالاحتياجات العاجلة والمستقبلية من هذه القوى يجب ان

يرتبط ارتباطا عضويا بخطط وبرامج التنمية الاقتصادية . فالتخطيط للقوى العاملة ينبغى اعتباره جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل نظرا لأن العنصر البشري يعتبر المحور الاساسي لجميع عناصر الانتاج الأخرى . ومن هنا ينبغى أن يراعى في هذا الخصوص مايلى :

- ربط الهيكل التعليمي بالهيكل الوظيفي والتنسيق بينهما بحيث يكون في مقدور النظام التعليمي أن يقدم العدد الكافي من خريجى المستويات التعليمية المختلفة اللازمه لسد احتياجات المجتمع من القوى العاملة الوطنية .
- تكوين جهاز أو اجهزه متخصصة في مجال القوى العاملة لتجميع المعلومات المرتبطة بالموارد البشريه في القطاعين العام والخاص وصياغة خطط لتنمية هذه الموارد ومتابعة تنفيذها وانجازها .
- التقييم المستمر للبرامج التعليميه والتدريبيه بهدف قياس مدى فاعليتها وتطوير قدرتها على تلبية احتياجات المشروعات الانتاجية والخدمية المختلفة من القوى العاملة . وكذلك متابعة وتقييم خريجى المؤسسات التعليميه والتدريبيه في سوق العمل لمعرفه مدى تلاؤم اعدادهم ونوعياتهم مع حاجاته .
- الأخذ بسياسات الاحلال التدريجي للقوى العاملة الوطنية محل القوى العاملة الوافدة بما يكفل المحافظه على تسيير البرامج الانتاجيه في المؤسسات التى تعتمد بصورة رئيسيه على العماله الوافده والاهتمام بالتدريب داخل منشات القطاع الخاص على أن يتم البدء بتدريب الكوادر المحلية للقيام بنفس الاعمال التى تقوم بها العماله الوافده مع العمل على إستخدام الفنون الانتاجيه المتطورة كلما أمكن ذلك .
- ضرورة الاهتمام بدراسة محددات الأجور باعتبارها من الأمور الهامه التى ينبغى ان تحظى بعناية خاصه في مجال التخطيط بوجه عام وتخطيط القوى العامله بوجه خاص .

ثانيا : تخفيض نسبة الاجانب العاملين في قطاعات الخدمات ومجالات الخدمه المنزليه :

ويمكن ان يتاتى ذلك بالعديد من الوسائل منها على سبيل المثال ما ياتى :

- زيادة عدد مؤسسات ودور الحضانه ورياض الأطفال التى تعنى برعاية الاطفال مع العمل على تحسين أدائها بما يمكنها من قيامها بدورها على الوجه المطلوب .
- تنظيم حملات توعية محلية مكثفه للآباء والامهات عن مسؤلياتهم في مجال رعاية وتربية الاولاد وتنشأتهم بعيدا عن المربيات والخدم الاجانب .
- عدم موافقه الجهات المعنيه على منح تراخيص لجلب العماله الوافده التى يتوافر فيها البديل المحلي وخاصه في مهن معينه كتصليح وصيانه السيارات وقيادة الشاحنات وغيرها من اعمال تصليح الكهرباء وأعمال السباكه .
- تحويل جانب من تلك العمالة الوافده الى العمل في مجالات منتجة تفيد الكفيل أو غيره .
- اشتراط حصول العماله الوافده على مستوى تعليمي معين وزيادة الرسوم أو الضرائب المطلوبة لاستيرادها نظرا لأن رفع تكلفة العامل الوافد بالنسبه لصاحب العمل يعتبر احد وسائل تنظيم الطلب الممكنه على العماله الوافده . وهنا يجدر الاشارة في هذا الصدد الى تجربة سلطنه عمان في الحد من أستقدام العماله الوافده من خلال فرض حدود عليا لعدد العمال الأجانب المصرح بتشغيلهم في المنشاه تبعا لرأسمالها بالاضافه إلى تحديد حدود عليا لرواتب الأفراد المسموح لهم باستقدام خادمات أجنبيات .
- تاسيس مراكز لتدريب الكوادر المحليه التى ترغب في العمل في مجال الخدمات بانواعها وخاصه في مجال قيادة السيارات والشاحنات والرافعات وحياكة الملابس والسباكه والخلاقه

وغيرها لتأهيلها للإحلال محل الأجانب الذين يعملون في هذه المهن .

ثالثا : تطوير السياسات التعليمية والتدريبية :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال العديد من الوسائل منها :

- الاهتمام بالتدريب المهني كأسلوب مباشر لرفع كفاءة الاداء للقوى العاملة .
- تطوير برامج ونظم التعليم العام والفني والمهني بصورة تجعلها اكثر تنوعا وملاءمة مع احتياجات أسواق العمل على أن يهدف التطوير إلى الارتقاء بمستوى المقررات والجمع بين الدراسه النظريه والتطبيقيه . ويجدر التنويه هنا بتجربه البحرين في تطوير سياسات التعليم الثانوى وتنويعه ليتناسب مع إحتياجات اسواق العمل .
- إتاحة فرص متزايده أمام الإناث للعمل بعد تدريبهم مهنيا في القطاعات المختلفه الأمر الذى يجعل من عمل المرأة بمثابه مخزونا احتياطيا للقوى العاملة يمكن أن يساهم الى حد كبير في تلبية احتياجات دول المجلس من القوى العاملة اذا ما أحسن استثماره - ترشيد أعمال القوى العاملة الوطنية التى تعاني من البطالة المقنعة في بعض القطاعات وذلك باعادة توزيعها على قطاعات أخرى تزداد فيها انتاجيتها بعد حصولها على دورات تدريبية مكثفة لتأهيلها للعمل في هذه القطاعات .
- الاهتمام باعداد التخصصات النادرة التى يحتاجها قطاع الصناعة خاصة في مجال التشغيل والصيانة سواء في مراكز الاعداد أو التدريب المهنى أو التعليم الفنى والصناعي وذلك بسبب توافر العديد من مجالات العمل التى يشغلها الاجانب في هذه القطاعات
- العمل على تغيير نظرة أفراد المجتمع الى التعليم الفني والتدريب المهني سواء من حيث الدخل المادي أو المكانة الاجتماعية أو الوضع الدراسي بالشكل الذي يجعل أولياء الامور

يقبلون على الحاق أبناءهم بهذا النوع من التعليم وذلك عن طريق وسائل الاعلام المختلفة التى توضح مزايا العمل المهني والفني .

- تاسيس مؤسسات فنية ومهنية خاصة بالاناث لتعليمهن الحرف والاعمال الفنية والمهنية اللازمة لتاهيلهن للانضمام الى مجالات العمل في قطاعات الصناعة والخدمات .

رابعا : <u>تشجيع القطاع الخاص على القيام بالاحلال التدريجي للعمالة الوطنية محل الاجنبية :</u>

ويمكن ان يتحقق ذلك عن طريق :

- تهيئة مؤسسات القطاع الخاص لقبول وتنفيذ فكرة الاحلال التدريجي للعمالة الوطنية محل العماله الوافده وذلك بدافع ان هذا الامر يشكل في حد ذاته أحد القضايا الوطنية الهامه التى ينبغى الالتزام بها بالاضافه إلى اهمية تحقيق ذلك للحفاظ على هويه وامن دول المجلس وتحقيق اهداف التنمية المنشوده .
- منح منشآت القطاع الخاص التى تعمل على توظيف نسبة معينة من العمالة الوطنية حوافز تشجيعية في صور مختلفه مثل تخفيض الرسوم الجمركية المقرره على وارداتها من الآلات والمعدات الرأسماليه والمواد الخام أو السلع الوسيطه ، وتخفيض تكلفة خدمات مرافق الكهرباء والماء وغيرها ، والتدريب المجاني للقوى العاملة الملحقة بهذه المؤسسات ، والزام المؤسسات الحكوميه بشراء المنتجات المحليه ، وغير ذلك من الحوافز .
- الاسراع في عملية التخصيص تشجيعا للاستثمارات الوطنية والعمل على اعادة توطين رؤوس الاموال الوطنيه المهاجرة مما يسهم في زيادة الاستثمارات في المجالات الاقتصاديه المختلفه وإيجاد العديد من فرص العمل الجديده .

خامسا : إعادة النظر في التشريعات ونظم العمل القائمة بدول المجلس بما يضمن تامين عملية الاحلال التدريجي للعماله الوطنية محل العمالة الاجنبية :

ويمكن ان يتاتى ذلك عن طريق الأخذ بالأساليب التاليه :

- الزام المؤسسات الحكومية والاهلية بالتوسع في منح المرأة العاملة اجازات بدون راتب للرضاعة ورعاية الأطفال .
- الالتزام بتطبيق مبدأ الاستعانة بالقوى العاملة العربية أولا في حالة عدم توافر القوى العامله الوطنية ثم الاجنبية ثانيا وفى المبادئ التى نصت عليها قوانين العمل في بعض دول المجلس ومنها البحرين .
- وضع ضوابط قانونيه ثابته للحد من استيراد العماله الوافده أو منعها كليه في حالة التخصصات التى يتوافر فيها البديل المحلى
- فرض رسوم مرتفعة على تصاريح العمل للاجانب فيما يتعلق بالمهن المخصصة لأبناء البلاد أو العمل على رفع الحد الأدنى لأجور الأجانب في بعض المهن الفنية بحيث لا تمثل فروق الرواتب الحافز الرئيسي لاستخدام العمالة الوافدة .
- الحفاظ على سرعة دوران عاليه لليد العامله الوافده بمعنى ابقاء العامل الوافد لمده اقصاها ثلاث سنوات ثم انهاء ترخيصه واستبداله بعامل جديد اذ أن لهذا النظام فوائد من حيث زيادة الانتاجيه وعدم التوطين وامكانية الاحلال .
- قصر فرص العمل في المجالات التى يقتصر فيها العمل على المرأه مثل بعض المصارف والخدمات الصحية والتعليم وغيرها ، على المرأة في دول المجلس للحد من الاعتماد على العمالة الوافدة في هذه المجالات .
- العمل على سد كافة الثغرات القانونيه التى يمكن عن طريقها للأجانب الدخول إلى البلاد والاقامه فيها والعمل بصورة غير مشروعه ينتج عنها مزاحمة أبناء البلاد في أعمالهم .

سادسا : التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون في مجال تنمية وتطوير الموارد والقوى العاملة المحلية :

ويمكن أن يتم هذا التنسيق والتعاون من خلال :

- تبادل المعلومات والاحصاءات الخاصه بالواقع السكانى والاقتصادى والاجتماعى وتلك التى تساهم في وضع تفاصيل الخطط الخاصة بالقوى العاملة المحلية ومستلزمات تشغيلها .
- التنسيق والتعاون بين البرامج التعليمية والتدريبية من خلال وضع سياسات تعليميه وتدريبيه مشتركة مع الاخذ في الاعتبار خصوصيات كل دولة والعمل على إنشاء مؤسسات تدريبية مشتركة على مستوى دول المجلس .
- تنسيق التشريعات الخاصة بتشغيل القوى العامله الوافده وقضايا الاستخدام والتدريب المهنى وحماية القوى العاملة الوطنية والتقريب بين هذه التشريعات كمرحلة أولى تمهيدا لتوحيدها .
- الاسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من خلال التطبيق الكامل لمواد الاتفاقيه الاقتصاديه الموحدة وخاصه فيما يتعلق بحرية إنتقال مواطنى دول المجلس للعمل في هذه الدول في المهن والقطاعات المختلفه على ان يحصل المواطن الخليجي على نفس الحقوق ويلتزم بكافة الواجبات التى يتحملها المواطن العادى في كل دولة .
- العمل على تاسيس المزيد من المشروعات الاقتصاديه المشتركه بين دول المجلس على أسس علميه سليمه بالشكل الذى يساهم في تدعيم التكامل الاقتصادى وخلق فرص عمل جديدة لابناء هذه الدول .

وهنا تجد الاشارة الى الدور الكبير الذى يقوم به المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعيه بالدول العربيه الخليجيه وجهوده الفعاله في شتى المجالات المرتبطه بالعمل والشئون الاجتماعيه في هذه الدول وذلك من خلال تبادل المعلومات والاحصاءات والتنسيق والتعاون بين البرامج التعليميه

والتدريبيه وإعداد الدراسات الخاصه بتنسيق التشريعات والعماله الوافده وقضايا الاستخدام والتدريب المهنى وغيرها .

وهكذا يتضح لنا مما سبق أن الاستراتيجية المقترحة لم تقتصر على أسلوب واحد بل تدعو إلى إنتهاج أساليب متعددة لمواجهة ظاهرة العماله الوافده في دول المجلس عن طريق تخفيض الطلب على هذه العمالة بصورة تدريجية دون التضحية بالكفاءة الانتاجية أو بقدرة المشروعات الانتاجية في دول المجلس على المنافسة الدوليه . ولا يمكن لهذا الأمر ان يتحقق إلا من خلال وضع برامج تدريبية أو تعليمية تكفل توفير مستويات عالية من الكفاءه للقوى العاملة المحلية لتوفاء باحتياجات العمل في القطاعين الحكومي والخاص وبالشكل الذي يساهم في خلق الثقه في مستوى الكفاءات المحلية مما يجعل وحدات ومؤسسات القطاع الخاص تقدم على تشغيلها وإحلالها بالعمالة الوافده وفى مطمئنه إلى عدم حدوث تغييرات او تاثيرات سلبية في خططها الانتاجيه نتيجه لذلك بحيث يكون من شانها تخفيض الانتاج أو الحد من القدره على التصدير والمنافسه في الأسواق الدوليه .

خاتمـــــه

تناولت هذه الورقه البعد الاقتصادي للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، حيث أشارت الورقة بأن دول المجلس قد شهدت منذ أوائل السبعينات نموا شاملا ومتميزا في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ونظرا لندرة القوى العاملة المحلية المؤهلة والمدربة في ذلك الوقت فقد لجأت تلك الدول الى الاستعانة باعداد كبيره من العمالة الوافدة لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبعد أن تحققت التنمية الاقتصاديه في شتى المجالات واصبح هناك العديد من مواطني دول المجلس المؤهلين علميا وفنيا والقادرين على تولى مواقع العمل التى يحتلها معظم أفراد العمالة الوافدة ، وبالنظر الى الآثار السلبية لتلك العمالة على إقتصاديات دول المجلس فقد أصبح من الضروري العمل على مواجهه هذه الظاهره بايجاد نوع من الحلول العلمية والتطبيقية لها . وقد تناول القسم الاول من هذه الورقة الواقع الحالي للعمالة الوافدة في دول المجلس حيث اشارت الورقه الى تزايد نسبتها في اجمالي قوة العمل الأمر الذى يشكل العديد من الآثار السلبية على إقتصاديات دول المجلس ، والتى تناولها بالايضاح القسم الثانى من الورقة ، وخاصه في مجالات تزايد النفقات العامة والأثر على ميزان المدفوعات والضغط على الخدمات والبطاله وغيرها . وتناول القسم الثالث من الورقة الاستراتيجية المقترحة للحد من الآثار الاقتصادية السلبية للعماله الوافده في دول المجلس ، حيث تناول هذا القسم مبررات هذه الاستراتيجية المقترحة ثم العناصر المختلفة التى تتألف منها هذه الاستراتيجية وخاصه في مجالات تخطيط القوى العامله وتطوير السياسات التعليميه والتدريبيه وتشجيع القطاع الخاص على القيام بالاحلال التدريجي للعماله الوطنيه محل العماله الوافده ، وإعادة النظر في التشريعات ونظم العمل القائمه بما يحقق هذه

الأهداف ، وكذلك تدعيم التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون في مجال تنمية وتطوير الموارد والقوى العاملة المحلية .

وفي النهاية فاننا نأمل أن تكون هذه الورقة قد ألقت الضوء على هذا الموضوع الهام .

والله ولي التوفيق ،،،،

مراجع الدراسة

- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج ، اغسطس ١٩٨٢ .
- برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنميه البشريه ، ١٩٩٣ .
- بنك الخليج الدولي ، نشرة الخليج الاقتصادية والمالية ، أعداد مختلفة .
- جامعة الملك سعود ، مشروع تطوير القوى العاملة في قطاعات الصناعة والكهرباء وتحلية المياه في دول مجلس التعاون ، اغسطس ١٩٩٠ .
- مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية للدول العربية الخليجية ، احصاءات العمل واهمية النهوض بها في اقطار الخليج العربيه ، ١٩٨٩ .
- مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية للدول العربية الخليجية ، ظاهرة المربيات الاجنبيات ، الاسباب والاثار ، ١٩٨٧ .
- عبد الرحمن سلمان الزياني ، سكان البحرين ، دراسة تحليليه مقارنه ، يونيو ١٩٩٣ .
- دراسات اخرى وأبحاث مختلفة .

جـــداول إحصائيـــــة

جدول رقم (١)

تقديرات السكان

في دول المجلس

(الف نسمه)

الدولة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الامارات العربية المتحدة	١٣٠٦	١٣٠٤	١٣٠٤	١٦٤٠	١٧٣٩	١٨٤٤
البحرين	٤١٨	٤٣٢	٤٤٦	٤٧٣	٤٨٩	٥٠٣
المملكة العربية السعودية	١٢٨٤٦	١٣٢٢١	١٣٦١٢	١٤٠١٦	١٤٤٣٥	١٤٨٧٠
سلطنة عمان	٢٠٥٢	٢١١٣	٢١٧٧	٢٢٤٢	٢٣١٠	٢٣٧٩
قطر	٣٤٣	٣٦٩	٣٨٥	٤٢٨	٤٥٦	٤٨٦
الكويت	١٧١٢	١٧٩١	١٨٧٣	١٩٥٨	٢٠٤٨	--
دول المجلس	١٨٦٧٧	١٩٣٣٠	١٩٧٩٧	٢٠٧٥٧	٢١٦٧٦	٢٢٠٨٢

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون ، النشره الاقتصاديه ، العدد السابع ، ١٩٩٢ .

جدول رقم (٢)
بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية عام ١٩٨٩

الدولة	النسبة المئوية للسكان الوافدين	القوة العاملة بالآلاف	النسبة المئوية لمشاركة المرأة في القوة العاملة	النسبة المئوية للعمالة الوافدة الى قوة العمل
المملكة العربية السعودية	٤٠	٤٠٨١	٤,٥	٧٢
الكويت	٦١,١	٨٣٥	١٢	٨١
الامارات العربية المتحدة	٧٥	٧٨٤	٤	٩٠
عمان	٣٢	٤٠٥	٥	٥٤
البحرين	٣٣,٣	٢٢٠	١٠	٥٥
قطر	٧٠	١٨٦	٤,٣	٨٣

المصدر : بنك الخليج الدولي ، نشرة الخليج الاقتصادية والمالية .
العدد العاشر ، ديسمبر ١٩٩٠ .

جدول رقم (٣)
الايـــرادات النفطيـــة
لدول المجلس

(مليون دولار)

الدولـــة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الامـــارات العربيـــة المتحـــدة	٦٠٦٠,١	٤٨٦٣,٨	٤٣١٣,٤	٤٢٠١,٩	٦٢٤٣,٠	٩٢٠٦,٦
البحريـــن	٩٩٧,٠	٦٥٧,٠	٦٥٧,٢	٥٥٨,١	٦٥٦,٣	٨١٥,٧
المملكـــة العربيـــة السعوديـــة	٢٤٤١٢,٦	١١٤٦٦,٥	١٧٩٧٥,٠	١٦٦٤٠,٠	١٧٥٠٩,٠	٣١٥٤٧,٠
سلطنـــة عمـــان	٣٧٨٥,٠	٣٥٩٤,٠	٣١٠٧,٧	٣٥٨١,٠	٣١١٤,٠	٤٠٣٢,٠
قطـــر	--	--	--	--	--	--
الكويـــت	٦٩٦٣,٠	٥٧٠٠,٠	٦١٩١,٠	٥٥٨٤,٠	٦٦٠٥,٠	--
دول المجلـــس	٤٢٢١٧,٧	٢٥٢٨١,٣	٣٢٢٤٤,٣	٢٩٥٦٥,١	٣٤١٢٧,٢	٤٦١٠١,٣

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربيه ،
النشرة الاقتصاديه ، العدد السابع ١٩٩٢ .

جدول رقم (٤)
تقديرات حول توزيع نسبة القوى العاملة حسب القطاع
والجنسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لعام ١٩٨٩

الدولة / القطاع	المملكة العربية السعودية		الكويت		الامارات العربية المتحدة	
	أبناء البلاد	الوافدين	أبناء البلاد	الوافدين	أبناء البلاد	الوافدين
الزراعة	٤٤,٤	٥٥,٦	٢٢,٠	٧٨,٠	٨,٠	٩٢,٠
النفط والمناجم *	٤٧,٠	٥٣,٠	٣٥,٧	٦٤,٣	١٠,٥	٨٩,٥
الصناعة **	١٢,٦	٨٧,٤	٩,٢	٩٠,٨	٢,٥	٩٧,٥
الانشاء	٣,٤	٩٦,٦	١,٢	٩٨,٨	٠,٢	٩٩,٨
الخدمات	٣٥,٢	٦٤,٨	٢٧,٨	٧٢,١	١١,٠	٨٩,٠

الدولة / القطاع	عمان		البحرين		قطر	
	أبناء البلاد	الوافدين	أبناء البلاد	الوافدين	أبناء البلاد	الوافدين
الزراعة	٧١,٢	٢٨,٨	٦٥,٧	٣٤,٣	٣٢,٥	٦٧,٥
النفط والمناجم *	٤٩,٥	٥٠,٥	٣١,٥	٦٨,٥	١٥,١	٨٤,٩
الصناعة **	٩,٥	٩٠,٥	٤٦,٢	٥٣,٨	٢,١	٩٧,٩
الانشاء	٠,٣	٩٩,٧	١٣,٣	٨٦,٧	٣,٧	٩٦,٣
الخدمات	٤٣,٣	٥٦,٧	٥١,٨	٤٨,٢	٢٢,٣	٧٧,٧

* بالنسبة للبحرين تشمل التجارة والفنادق .
** بالنسبة للبحرين تشمل الصناعة والنفط .

المصدر : بنك الخليج الدولي ، نشرة الخليج الاقتصادية والمالية ، العدد العاشر ، ديسمبر ١٩٩٠ ، البحرين .

بسم الله الرحمن الرحيم

منتدى التنمية
فى دول الخليج العربية

الاجتماع السنوى الخامس عشر

محضر جلسات الندوة

الموضوع : السياسة السكانية

المقدمون :

السيد/ على صالح الصالح (البعد الاقتصادى للعمالة الوافدة فى دول مجلس التعاون الخليجى)

الدكتور تركى الحمد (التركيبة السكانية فى دول مجلس التعاون الخليجى / ملاحظات أولية حول المخاطر والحلول)

الدكتور غانم النجار (البعد الاجتماعى وحقوق الانسان)

أوراق قطرية : عن (خصائص الوضع السكانى فى كل قطر)

الدكتور عبد العزيز الجلال	(السعودية)
الدكتور محمد على الرمضان	(الكويت)
السيد/ خالد محمد الزمات	(قطر)
السيد/ رسول الجشى	(البحرين)
الدكتور عبد الرزاق الفارسى	(الامارات العربية المتحدة)

الكويت
٥ - ٧ يناير ١٩٩٤

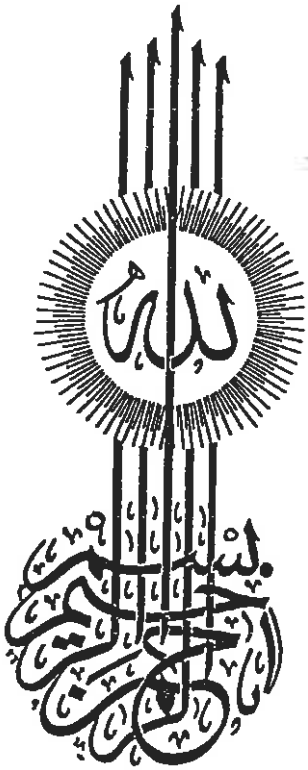
الله
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الجلســـــــة الأولـــــــى
الأربعـــاء ١٩٩٤/١/٥
٦ - ٩ مســـاء

موضـوع النقاش : البعد الاقتصادى للعمالة الوافدة فى دول مجلس التعاون الخليجى

مقدم الموضـوع : السيد/ على صالح الصالح

رئيس الجلســة : السيد/ جاســم السعــدون

افتتح الدكتور عبد العزيز السلطان ، المنسق العام ، الجلسة باسم الله قائلاً :

"ترحب بكم جميعا باللقاء الخامس عشر لمنتدى التنمية ، ونشكر ضيوفنا الكرام على قبولهم دعوتنا للاشتراك فى هذا للقاء ، ونتمنى للجميع طيب الاقامة فى الكويت" .

ثم استعرض جدول الأعمال ، أن هناك ثلاثة أوراق رئيسية ، وخمسة أوراق قطرية ، وأشار إلى أن الورقة الثانية أعدها الدكتور غانم النجار عن "البعد الاجتماعى وحقوق الانسان"، وأن الدكتور غانم اضطر إلى السفر ظهر اليوم ، وأن الدكتور عبد العزيز الجلال سيتولى عرض هذه الورقة .

.....

الرئيـــــس : سيقدم الأخ على الصالح الورقة التى أعدها .

على الصالح : قامت دول مجلس التعاون الخليجى منذ بداية السبعينات ، على أثر التزايد الكبير فى ايراداتها النفطية نتيجة لتصحيح أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بوضع وتنفيذ العديد من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التى تضمنت العديد من مشروعات البنية الأساسية ومشروعات الخدمات إضافة إلى الاهتمام ببرامج التنمية الصناعية باعتبارها أمرا ضروريا لتنويع مصادر الدخل وتخفيض درجة الاعتماد على النفط ، ونظرا لعدم كفاية القوى العاملة الوطنية المتاحة فى دول المجلس فى ذلك الوقت سواء من حيث الحجم أو المهارات والتخصصات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات الانمائية فى مجالات الكهرباء والاسكان والطرق والجسور وغيرها ، فقد زاد الطلب على العمالة الوافدة وخاصة الآسيوية من مصادرها المختلفة ، وبالرغم من انتهاء دول المجلس فى الوقت الراهن من تأسيس معظم مشروعات البنية الأساسية ، إضافة إلى الكساد الاقتصادى الذى ظهرت بوادره منذ بداية الثمانينات حتى الآن نتيجة لانخفاض أسعار البترول ونتيجة للحرب الايرانية العراقية وحرب تحرير الكويت ، فإن الاحصاءات مازالت تشير إلى أن العمالة الوافدة فى دول المجلس قد استقرت عند مستوياتها العالية فى بعض هذه الدول أو انخفضت فى بعضها الآخر بنسب طفيفة لاتتناسب مع الانخفاض الكبير فى حجم النشاط الاقتصادى وهو الأمر الذى يدل على أن الاستعانة بهذه العمالة لم يكن خاضعا منذ بداية السبعينات لخطط مدروسة أو معايير محددة مما أدى إلى استقرار تلك العمالة فى دول المجلس لسنوات طويلة حتى بعد أن انتفت الحاجة إليها أو إلى معظمها فى الوقت الراهن . ولقد أدى ذلك إلى حدوث تغيير فى التركيبة السكانية لدول المجلس ممثلا فى صورة زيادة نسبة العمالة الوافدة مقارنة بنسبة العمالة الوطنية إضافة إلى حدوث العديد من الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول ، وهو الأمر الذى يتطلب ضورة العمل على ايجاد الحلول العلمية والتطبيقية لمواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها أو على الأقل الحد من آثارها السلبية قبل أن تتفاقم ويصبح من الصعب السيطرة على أبعادها المختلفة التى يمكن أن تؤثر على كيانات دول المجلس ذاتها .

وتتناول الورقة ، التى تمثل وجهة نظر شخصية فى هذا الموضوع ، البعد الاقتصادى للعمالة الوافدة فى دول مجلس التعاون وذلك من خلال القاء نظرة عامة بايجاز على الواقع الحالى للعمالة الوافدة ، ثم الآثار الاقتصادية المترتبة على تزايد الاعتماد على هذه العمالة ، وأخيرا الاستراتيجية المقترحة للحد من الآثار السلبية للعمالة الوافدة فى الجانب الاقتصادى .

ونظرا لقلة المعلومات والاحصاءات المتاحة فى هذا المجال أو صعوبة الحصول عليها فى بعض الأحيان فإنى اعتذر عما قد يكون هناك من استنتاجات أو موضوعات ذات أهمية أغفلت ذكرها فى هذه الدراسة .

(أولا) الواقع الحالى للعمالة الوافدة فى دول المجلس

تتشابه دول مجلس التعاون فى العديد من المعالم والمتغيرات المتعلقة بالنواحى الديموغرافية والقوى العاملة ، وتتمثل الخاصية السكانية الجوهرية لدول المجلس فى الندرة النسبية لعدد السكان بالقياس إلى الموارد المتاحة . ولقد أدت هذه الندرة السكانية إلى صغر حجم القوى العاملة الوطنية ، وإلى تدفق القوى العاملة الأجنبية إليها منذ بداية السبعينات . وتؤكد الدراسات الاقتصادية والسكانية فى هذا الخصوص أن دول المجلس قد أصبحت من أكثر المناطق الاقليمية على المستوى العالمى جذبا للقوى العاملة الأجنبية ، ويمكن تلخيص عوامل زيادة تدفق العمالة الوافدة لدول المجلس فيما يلى :

١- زيادة معدلات النمو الاقتصادى زيادة كبيرة بعد اكتشاف النفط والرغبة الطموحة لدى هذه الدول فى تنفيذ العديد من مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى شتى المجالات .

٢- النقص الملحوظ فى عدد سكان دول المجلس ، بالمقارنة بما تتمتع به من ثروات طبيعية وموارد اقتصادية هامة على نحو لا يستجيب مع تحقيق احتياجات مشروعات التنمية للقوى العاملة .

٣- وقوع دول المجلس فى منطقة جغرافية يجاورها دول تتمتع بكثافة سكانية عالية مع زيادة فى عرض القوى العاملة المتاحة بالاضافة إلى انخفاض المستوى المعيشى فى هذه الدول المجاورة الأمر الذى يدعو العديد من أبنائها إلى البحث عن فرص عمل خارجية تتيحها لهم دول المجلس .

٤- عدم كفاية المهارات الفنية والادارية المحلية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصاية نظرا لحداثة التعليم وبرامج التدريب المهنى والفنى نسبيا فى دول المجس بالاضافة إلى حداثة النهضة الاقتصادية فيها .

٥- افتقار السياسات التعليمية فى دول المجلس إلى خطط مدروسة ومحددة لمد السوق المحلية باحتياجاتها من الايدى العاملة وذلك لتبنى هذه الدول لسياسات تعليمية ليبرالية تستجيب للطلب الاجتماعى ولرغبات الأفراد ، وتميل بعيدا عن المسارات العلمية والمهنية والتدريبية المتصلة بالأعمال اليدوية ، وهو الأمر الذى أدى إلى زيادة الطلب على العمالة المستوردة وذلك بالرغم من التطورات والطفرات الهائلة فى مجال التعليم بكافة مستوياته ، كما أن سياسات التدريب لم تواكب طموحات التنمية ، بالاضافة إلى ضآلة نسبة الملتحقين بالتعليم الفنى والمهنى بالمقارنة مع التعليم العام ، وعدم مواكبة البرامج التعليمية الفنية والتدريبية لاحتياجات السوق خاصة وأن سوق العمل فى دول المجلس قد طرأ عليه فى السنوات الأخيرة العديد من التطورات الناجمة عن تنوع النشاط الاقتصادى .

٦- غياب القطاع الخاص عن المشاركة الفعالة فى ادارة وتشغيل التعليم الفنى بالرغم من دوره الهام فى عملية التنمية الاقتصادية .

٧- تقلص حجم العمالة الوطنية فى بعض القطاعات واتجاه غالبية القوى العاملة المحلية إلى العمل فى المهن الادارية والتنفيذية والأعمال المتعلقة بالادارة والأعمال الكتابية نتيجة للتقاليد والعادات الاجتماعية السائدة التى لاتشجع أبناء البلاد للعمل فى وظائف يدوية ومهنية معينة إما لأنها غير مقبولة اجتماعيا أو لتدنى رواتبها .

٨- بالرغم من ازدياد نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل فى دول المجلس فى الآونة الأخيرة إلا أنها لازالت منخفضة بشكل عام حيث لايزيد متوسط نسبة مشاركتها عن ٧,٧٪ فى أفضل الأحوال ، مما يدل على أنه مازالت هناك فرص كبيرة لزيادة نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل الوطنية .

٩- تزايد دور القطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية ووجود اتجاه لدى العديد من مؤسسات هذا القطاع لتفضيل القوى العاملة الأجنبية بصفة عامة والآسيوية منها بصفة خاصة لرخص أجورها ، فى حين تظهر الاحصاءات أن مؤسسات الحكومة والقطاع العام تعتبر المستخدم الرئيسى للقوى العاملة المحلية .

١٠- استمرار العديد من مؤسسات القطاع الخاص فى الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة بحجة أن أبناء البلاد لم يتوافر لديهم بعد الخبرة الكافية التى تؤهلهم للعمل فى منشآت القطاع الخاص وأنهم ليسوا على استعداد لقبول مستويات الأجور التى تحددها قوى العرض والطلب ، وأن تكلفة تأهيل أبناء البلاد للالتحاق بمثل هذه الوظائف تفوق تكلفة استخدام العمالة الوافدة مما يساهم فى زيادة تكاليف التشغيل فى هذه المؤسسات والحد من فرص تحقيق الربح .

وبإلقاء الضوء بصورة سريعة على الواقع الحالى للعمالة الوافدة والتركيبة السكانية فى دول المجلس يمكن استخلاص ما يلى :

أ- تصل نسبة السكان الوافدين فى بعض دول المجلس إلى ٧٠٪ من اجمالى السكان ، كما أن نسبة العمالة الوافدة إلى قوة العمل الكلية، تصل وفقا لبعض التقديرات إلى ٧٢٪ فى السعودية و ٨١٪ فى الكويت و ٩٠٪ فى الامارات العربية المتحدة و ٥٤٪ فى عمان و٥٥٪ فى البحرين و٨٣٪ فى قطر ، مما يكشف عن مدى الخلل الكبير فى التركيبة السكانية لدول المجلس ومدى حاجتها إلى تصحيح ذلك الخلل . وأن الدولة التى أتيحت لها فرصة تصحيح وإعادة صياغة المعادلة السكانية بشكل جذرى ومطلق (الكويت بعد التحرير) قد عادت العمالة الوافدة تتدفق ثانية إليها لتعود وتشكل من جديد حوالى نصف سكانها تقريبا .

ب- توضح تقديرات بنك الخليج الدولى لعام ١٩٨٩ أن القوى العاملة الوافدة تعمل فى دول المجلس فى قطاعات الزراعة والنفط والمناجم والصناعة والانشاءات والخدمات .

جـ- تتصف العمالة الوافدة فى دول المجلس بأن النسبة الغالبة فيها تتمثل فى العمالة الآسيوية حيث تمثل الهند وباكستان وبنجلاديش والفلبين وكوريا المصادر التقليدية لهذه العمالة ويلى ذلك العمالة العربية ثم الأوروبية .

(ثانيا) الآثار الاقتصادية المترتبة على تزايد الاعتماد علىالعمالة الوافدة فـــــى دول المجلـــس

كان للعمالة الوافدة دور هام فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس ، وسد النقص الكلى والنوعى فى العمالة الوطنية فى الفترة السابقة ، بالاضافة إلى دورها الايجابى أيضا فى زيادة الطلب الفعلى على السلع والخدمات المحلية والمساعدة فى تنفيذ مشاريع البنية الأساسية ومشروعات التنمية الانتاجية والخدمية المختلفة . إلا أنه من الملاحظ أن عملية جلب العمالة الوافدة لم تكن تخضع لخطط مدروسة ومعايير محددة مما أدى إلى استقرار تلك العمالة لسنوات طويلة حتى بعد أن انتفت الحاجة إلى وجودها فى دول المجلس مما يخلف العديد من النتائج السلبية على اقتصاديات دول المجلس ، ويؤدى إلى تباطؤ عملية تنمية الموارد البشرية الوطنية فيها . ويمكن تلخيص الآثار الاقتصادية السلبية لظاهرة تزايد العمالة الوافدة فى دول المجلس ، فيما يلى :

أولا : زيادة معدلات البطالة بين دول المجلس :

إن منافسة العمالة الوافدة للقوى العاملة الوطنية تؤدى إلى زيادة معدلات البطالة بين أبناء دول المجلس وينتج عن ذلك آثار اقتصادية واجتماعية سلبية على مواطنى هذه الدول ، إذ أن النسبة المئوية للعاطلين من القوى العاملة الوطنية بلغت فى بعض دول المجلس فى عام ١٩٩١ حوالى ١٤,٨٪ ، تمثل ١٢,٤٪ للذكور و٢٤,٨ للاناث ويلاحظ أن معظم دول المجلس تشهد ما يعرف بظاهرة البطالة المقنعة نتيجة لتزايد أعداد موظفى الجهاز الادارى فى هذه الدول ، واستخدام سياسة التوظيف كحل لمشكلة البطالة . واذا أخذنا فى الاعتبار أن كافة دول المجلس تتمتع بمعدلات خصوبة مرتفعة فى الوقت الذى تنخفض فيه معدلات الوفيات نتيجة لتطور الخدمات الطبية والصحية فى هذه الدول ، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة معدلات

النمو السكانى ، وخلق فئات منخفضة السن ، حيث أصبحت وفقا لبعض التقديرات الفئة التى تقل عمرها عن الثالثة عشر تشكل ما يقرب من ٤٣٪ من اجمالى السكان فى دول المجلس ، واذا حافظت دول المجلس على معدل النمو السنوى السكانى السائد الذى يبلغ حوالى ٣,٥٪ فى المتوسط فإن عدد السكان يمكن أن يتضاعف فى حوالى عقدين من الزمان . وبالتالى فإنه من المتوقع أن تشهد الفترة القادمة ارتفاعا فى أعداد طالبى العمل بما فيهم الخريجين بمستوياتهم التعليمية المختلفة الذين سيتوجهون إلى أسواق العمل بحثا عن وظائف ، حيث يصعب فى ظل هذا الوضع توفير فرص العمل المناسبة لهم ، ومن هنا يمكن القول بأن العمل على ايجاد فرص العمل للأعداد المتزايدة من أبناء البلاد الذين سيؤهلون للالتحاق بأسواق العمل سوف يكون من أهم القضايا الملحة التى يمكن أن تواجهها دول المجلس خلال عقد التسعينات ، حيث تشير بعض المصادر إلى أن عدد المواطنين الذين سينضمون إلى أسواق العمل فى هذه الدول خلال هذه الفترة يقدر بنحو مليون شخص ، واذا أخذنا فى الاعتبار الظروف الخاصة بتزايد إقبال المرأة على العمل وارتفاع المستوى التعليمى والتدريبى لأبناء البلاد ، واكتمال معظم مرافق البنية الأساسية فى دول المجلس ، لاتضح لنا بصورة أكبر مدى حجم وأبعاد هذه المشكلة ، خاصة اذا علمنا فى المقابل أن عدد السكان الوافدين فى دول المجلس تقدره بعض المصادر بنحو ٦,٦ مليون فرد فى عام ١٩٨٦ . ومما يثيرالدهشة أن ظاهرة البطالة قد امتدت فى دول المجلس إلى العمالة الوافدة حيث يؤكد ذلك ما قاله وزير العمل فى دولة الامارات العربية المتحدة حيث يقول "إن حجم البطالة بين العمال الوافدين الآسيويين ارتفع بصورة مطلقة وبلغ أرقاما كبيرة ومزعجة" ولا شك أن ذلك يرجع فى الأساس إلى وجود أعداد من هذه العمالة تفوق الحاجة إليها ، الأمر الذى يساهم بدوره فى تضاؤل فرص العمل أمام المواطنين وخلق العديد من المشاكل الاجتماعية .

ثانيا: الضغط على السلع والخدمات وزيادة العجز في الميزانيات العامة :

تحصل العمالة الوافدة وأسرها في دول المجلس على الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة وخدمات المرافق العامة وغيرها بلا مقابل أو بمقابل رمزى ، بالاضافة إلى حصولهم على العديد من السلع والخدمات المدعمة من الدولة ، مثلهم فى ذلك مثل المواطن العادى مما يؤدى إلى زيادة النفقات العامة والضغط على الخدمات المخصصة أصلا لرعاية مواطنى دول المجلس ، مما يقلل فى النهاية من فرص المواطن فى الحصول على مستوى افضل من هذه الخدمات . واذا أخذنا فى الاعتبار زيادة أعداد العائلات الملتحقة بالعاملين الأجانب ، والزيادة الطبيعية للسكان الوافدين نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة ، الأمر الذى يتوقع معه زيادة نسبة المواليد الأجانب فى دول المجلس فى فترةالتسعينيات مقارنة بالفترةالماضية، فسوف يؤدى ذلك إلى ارتفاع أعداد المعالين الأجانب ، وبالتالى حدوث زيادة مطردة فى حجم النفقات العامة المخصصة لهذه الخدمات . وتساهم فى ارتفاع العجز فى الميزانيات العامة لدول المجلس ، مما دفع السلطات المالية فى بعض دول المجلس إلى التوسع فى إصدار السندات وأدوات الدين العام الأخرى لتغطية هذا العجز ، فى حين لجأ البعض الآخر إلى الاقتراض مباشرة من أسواق النقد المحلية وأسواق المال العالمية لتمويل هذا العجز .

ولا شك أن تزايد العجز الذى تشهده الميزانيات العامة لبعض دول المجلس يمكن أن ينجم عنه العديد من الآثار السلبية ومنها على سبيل المثال :

أ- الحد من قدرة هذه الدول على توفير المزيد من فرص العمل للخريجين الجددمن أبنائها فى المؤسسات الحكومية والقطاع العام. واذا أخذنا فى الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الدولية فيما يتعلق بالتقلبات فى أسعار النفط وانخفاض حجم الطلب فى الأسواق الدولية ، والمحاولات المستمرة للتوصل إلى بدائل مختلفة للطاقة، وقيام الدول الصناعية بفرض ضريبة الطاقة والكربون على وارداتها من النفط ، والتوجه إلى البحث عن النفط فى دول أوربا الشرقية وغيرها بتكلفة أقل ، لوجدنا أن قدرة دول المجلس على زيادة ايراداتها النفطية تعتبر محدودة مما يؤثر على قدرتها فى توفير المزيد من فرص العمل الجديدة لأبناء البلاد .

ب- ولما كانت الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى وفى الايرادات العامة لدول المجلس ، فإنه فى حالة انخفاض أسعار النفط ، نتيجة لتحقق أى من العوامل المشار إليها، فقد يؤثر ذلك على اقتصاديات دول المجلس فى صورة انخفاض كل من معدلات الاستثمار والاستهلاك ، مما يؤدى إلى عدم التوسع فى إقامة مشروعات انتاجية وخدمية جديدة ، وبالتالى عدم قدرة هذه الدول على خلق المزيد من فرص العمل الجديدة فى ظل هذه الأوضاع .

جـ- إن المستوى التعليمى والتدريبى لمواطنى دول المجلس قد أخذ فى التطور السريع فى السنوات القليلة الماضية نتيجة للاستثمارات الكبيرة التى تم تخصيصها لمؤسسات التعليم ومعاهد التدريب المهنى بأنواعه المختلفة ، وبالرغم من أن ذلك الأمر لم يكن على المستوى المستهدف الذى كانت تطمح فى تحقيقه خطط التنمية فى دول المجلس ، إلا أنه قد ساهم فى ايجاد نوعية جديدة من القوى العاملة الوطنية التى تطمح فى الحصول على فرص عمل جديدة تتناسب مع مؤهلاتها

وتخصصاتها ومهاراتها التدريبية ، حيث تشغل العمالة الوافدة الجانب الأكبر من هذه الوظائف ، فى حين يحتاج تشغيل العمالة المحلية الجديدة ، إلى قاعدة ضخمة من الاستثمارات المتنوعة التى قد تعجز الجهات الحكومية فى دول المجلس عن تدبيرها فى ظل ذلك العجز المتزايد فى ميزانياتها العمومية ، وعدم قدرة الايرادات العامة على ملاحقة الزيادة فى النفقات العامة بأنواعها المختلفة .

ثالثا: زيادة نسبة التحويلات النقدية إلى الخارج :

تمثل التحويلات النقدية للعمالة الوافدة إلى الخارج نسبة كبيرة من ايرادات دول المجلس حيث تقدرها بعض المصادر بنحو ٢٠٪ من الايرادات النفطية السنوية لهذه الدول .وأن نسبة كبيرة من العمالة الوافدة تقوم باستقدام عائلاتها للعيش معها مما يؤدى إلى ارتفاع الطلب على الشقق والبيوت والمساكن والسلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة بشكل عام ، مما ينعكس ايجابا على أسواق هذه السلع والخدمات ، وبالرغم من أن هذا الاتجاه يساعد فى تخفيض حجم التحويلات النقدية التى ترسلها العمالة الوافدة إلى الخارج ، ألا أن نسبة هذه التحويلات تعتبر كبيرة مما يشكل ضغطا على موازين مدفوعات دول المجلس ، واستنزافا لمواردها المالية على المدى البعيد .

رابعا: اعاقة تنمية الموارد البشرية الوطنية :

بالرغم من أن المستوى التعليمى والتدريبى لمواطنى دول المجلس قد أخذ فى التطور السريع خلال السنوات القليلة الماضية كما سبق القول إلا أن انتشار العمالة الأجنبية فى القطاعات المختلفة فى دول المجلس وقدرتها على التكيف مع ظروف العمل الجديدة التى تراجعت فيها الرواتب فى بعض القطاعات عن المستويات التى كانت سائدة خلال سنوات الطفرة النفطية ، قد أدى إلى إغراق دول

المجلس بهذه العمالة وبأجور زهيدة ، مما يؤدى إلى اعاقة تنمية الموارد البشرية الوطنية ، وحرمان القوى العاملة المحلية من فرص تطوير قدراتها واحترام عادات العمل وقيمه ، بل إنه سيساعدها على اكتساب عادات وسلوكيات سلبية يصعب التخلص منها فيما بعد ، كما أنه سيساهم فى إحجام مؤسسات القطاع الخاص عن تشغيل أبناء البلاد بزعم أن تكلفة تأهيلهم للعمل فى هذه المؤسسات يفوق تكلفة استخدام العمالة الوافدة ، مما يؤدى إلى زيادة تكاليف الانتاج والحد من فرص تحقيق الربح .

خامسا: <u>افراز عادات وسلوكيات استهلاكية وانتاجية غير سليمه تضر باقتصاديات دول المجلس</u> .

إن مزاحمة القوى العاملة الوافدة لأبناء البلاد ينجم عنه العديد من العادات والسلوكيات الاستهلاكية والانتاجية غير السليمة التى يمكن أن تضر على المدى البعيد باقتصاديات دول المجلس . ومن هذه السلوكيات ما يلى :

أ- بالرغم من أن مشاركة المرأة الخليجية فى قوة العمل مازالت محدودة لتفضيل معظمهن البقاء فى البيوت ، إلا أن الاحصاءات توضح أن هناك اسرافا واضحا من قبل مواطنى دول المجلس فى استخدام القوى العاملة الوافدة للعمل فى مجالات الخدمة المنزلية المختلفة وهو ما يؤدى إلى جعل المرأة الخليجية غير منتجة وأكثر اعتمادا على العمالة الوافدة فى هذه المجالات ، بالاضافة إلى تبديد جانب هام من ميزانية الأسرة كان من الممكن توفيره فى حالة الاستغناء عن هذه العمالة .

ب- إن تزايد العمالة الوافدة يؤدى إلى انتشار روح الشللية حيث تتنافس الفئات المتعددة للوافدين مع بعضها البعض مما قد يؤدى إلى انخفاض كفاءة الأداء والانتاج بوجه عام .

جـ- تؤدى منافسة القوى العاملة الأجنبية للقوى العاملة الوطنية إلى تكاسل بعض المواطنين عن أداء الأعمال التى يشتركون فيها مع الأجانب فى نفس أماكن العمل ، اعتمادا على قيام الأجانب بهذه الأعمال ، كما يؤدى إلى انصراف البعض الآخر عن العمل فى المهن التى تتطلب بذل المزيد من الجهد كالعمل اليدوى ، بالاضافة إلى انتشار بعض الظواهر السلبية الأخرى كالتغيب عن العمل وعدم الالتزام بمواعيده ، وعدم التحمس لاكتساب المعارف والمهارات المطلوبة لمهن معينة يحتاجها السوق ، وهو الأمر الذى يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى استمرار حالة الاعتماد على العمالة الوافدة .

د- تساهم ظاهرة العمالة الوافدة فى ايجاد فئات تقوم بأعمال غير منتجة بهدف تحقيق الربح السريع بصرف النظر عن مدى فائدتها للاقتصاد الوطنى ، كما تساهم هذه الظاهرة أيضا فى ايجاد فئات تعتمد فى معيشتها على دخول طفيلية تنتج عن الاتجار فى استيراد العمالة الوافدة أو ما يعرف باسم ظاهرة المتاجرة بالتراخيص والتأشيرات أو تأجير السجلات التجارية للوافدين وما يشكله ذلك من مخالفة صريحة للقوانين والتشريعات القائمة فى دول المجلس .

هـ- إن العمالة الوافدة التى تأتى فى معظمها من دول شرق آسيا لا تتمتع بكفاءة عالية ولا تمتلك الخبرة الكافية فى أعمالها مما يؤدى إلى الحد من كفاءة تشغيل المشاريع التى يعملون فيها وزيادة نسبة الفاقد الأمر الذى يكون له أثره الكبير على جودة وتكلفة السلع المنتجة وقدرتها على المنافسة فى الأسواق الدولية .

(ثالثا) نحو استراتيجية مقترحة للحد من الآثار السلبية للعمالة الوافدة فى دول المجلس فى الجانب الاقتصادى

اذا كانت الزيادة الكبيرة فى العمالة الوافدة كان لها ما يبررها خلال مراحل التنمية السابقة فى دول المجلس ، إلا أن الواقع الحالى للتنمية الاقتصادية فى هذه الدول قد أفرز العديد من المتغيرات التى أدت إلى تطوير كفاءة القوى العاملة المحلية نتيجة للأخذ بسياسات متطورة فى مجال التعليم والتدريب ، بالاضافة إلى الزيادة الكبيرة فى أعداد السكان والقوى العاملة الباحثة عن عمل . ومن هنا فإن الأمر يقتضى ضرورة العمل على ايجاد الحلول العلمية والتطبيقة لهذه الظاهرة . وبالتالى فإنه من الأهمية بمكان قيام دول المجلس بوضع استراتيجية مشتركة واضحة المعالم تراعى خصوصيات كل دولة ، وتتصف ببعد زمنى قصير نسبيا لمواجهة الآثار السلبية للعمالة الوافدة فى دول المجلس . حيث يعتبر ذلك من أهم مقومات المنهج العلمى السليم الذى ينبغى أن تتبعه هذه الدول لمواجهة هذه الآثار وبصفة خاصة الآثار الاقتصادية التى تمثل موضوع الورقة المعروضة .ويمكن تلخيص أهم مبررات وضع الاستراتيجية المقترحة فيما يلى :

١- الآثار السلبية السابق الاشارة إليها المترتبة على تزايد القوى العاملة الأجنبية فى دول المجلس .

٢- إن السياسات الاقتصادية الدولية وأهمها السياسات الحمائية التى تنتهجها الدول الصناعية المتقدمة والتى تهدف إلى التقليل من درجة الاعتماد على النفط المستورد من دول الخليج بحجة حماية البيئة من التلوث ، وإصلاح العجز فى موازينها التجارية ، وبعض الاعتبارات الأمنية الأخرى ، سيكون لها آثار سلبية على اقتصاديات دول المجلس ، وتؤدى إلى خفض الطلب على النفط وخفض أسعاره فى الأسواق الدولية ، مما يؤدى إلى حدوث عجز فى موازنات هذه الدول ، واحتمال مواجهة ذلك بانتهاج سياسات تقشفية حكومية ، بالاضافة إلى احتمال حدوث تدهور ولو بنسبة ضئيلة فى القوة الشرائية لعملات دول المجلس نتيجة لتأثر

وارداتها الضخمة من ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية المستوردة من هذه الدول الصناعية ، مما يؤثر على برامج التنمية الاقتصادية فى دول المجلس .

٣- إن المجتمع الدولى يشهد هذه الأيام العديد من المتغيرات فى شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والتى تندرج تحت ما يسمى بالنظام الدولى الجديد . وبالتالى فإنه إذا لم يتم تدارك هذه الظاهرة فإنه وكما قيل بحق قد يأتى يوم يحاول فيه هذا النظام أن يفرض على دول المجلس ضد ارادتها القبول بأفكار معينة ، قد تضر باقتصادياتها بل وكياناتها ذاتها وقدراتها على النم

و والتطور ، وقد يكون من هذه الأفكار التزام دول المجلس ، بالقبول بمبدأ تجنيس العمالة الأجنبية بما فيها من اختلاف فى الطبائع والعادات والتقاليد والقيم عن مواطنى دول المجلس ، مما سيكون له آثار خطيرة وانعكاسات جسيمة يصعب التنبؤ بها على الأجيال الحالية والمستقبلية من مواطنى دول المجلس .

ويمكن تلخيص أهم عناصر الاستراتيجية المقترحة فيما يلى :

أولا: العناية بأساليب تخطيط القوى العاملة وربطها بخطط وبرامج التنمية فى دول المجلس :

رسم برنامج شامل للقوى العاملة وتحديد الأولويات المتعلقة بالاحتياجات العاجلة والمستقبلية من هذه القوى ، يرتبط ارتباطا عضويا بخطط وبرامج التنمية الاقتصادية . فالتخطيط للقوى العاملة ينبغى اعتباره جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل نظرا لأن العنصر البشرى يعتبر المحور الأساسى لجميع عناصر الانتاج الأخرى . ومن هنا ينبغى أن يراعى فى هذا الخصوص ما يلى :

- ربط الهيكل التعليمى بالهيكل الوظيفى والتنسيق بينهما بحيث يكون فى مقدور النظام التعليمى أن يقدم العدد الكافى

من خريجى المستويات التعليمية المختلفة اللازمة لسد احتياجات المجتمع من القوى العاملة الوطنية .

- تكوين جهاز أو أجهزة متخصصة فى مجال القوى العاملة لتجميع المعلومات المرتبطة بالموارد البشرية فى القطاعين العام والخاص وصياغة خطط لتنمية هذه الموارد ومتابعة تنفيذها وانجازها .

- التقييم المستمر للبرامج التعليمية والتدريبية بهدف قياس مدى فاعليتها وتطوير قدرتها على تلبية احتياجات المشروعات الانتاجية والخدمية المختلفة من القوى العاملة ، وكذلك متابعة وتقييم خريجى المؤسسات التعليمية والتدريبية فى سوق العمل لمعرفة مدى تلاؤم اعدادهم ونوعياتهم مع حاجاته .

- الأخذ بسياسات الاحلال التدريجى للقوى العاملة الوطنية محل القوى العاملة الوافدة بما يكفل المحافظة على تسيير البرامج الانتاجية فى المؤسسات التى تعتمد بصورة رئيسية على العمالة الوافدة ، والاهتمام بالتدريب داخل منشآت القطاع الخاص ، على أن يتم البدء بتدريب الكوادر المحلية للقيام بنفس الأعمال التى تقوم بها العمالة الوافدة مع العمل على استخدام الفنون الانتاجية المتطورة كلما أمكن ذلك .

- ضرورة الاهتمام بدراسة محددات الأجور باعتبارها من الأمور الهامة التى ينبغى أن تحظى بعناية خاصة فى مجال التخطيط بوجه عام وتخطيط القوى العاملة بوجه خاص .

ثانيا: تخفيض نسبة الأجانب العاملين فى قطاعات الخدمات ومجالات الخدمة المنزلية :

ويمكن أن يتأتى ذلك بالعديد من الوسائل منها على سبيل المثال :

- زيادة عدد مؤسسات ودور الحضانة ورياض الأطفال التى تعنى برعاية الأطفال مع العمل على تحسين أدائها بما يمكنها من قيامها بدورها على الوجه المطلوب .

- تنظيم حملات توعية محلية مكثفة للآباء والأمهات عن مسؤلياتهم فى مجال رعاية وتربية الأولاد وتنشئتهم بعيدا عن المربيات والخدم الأجانب .

- عدم موافقة الجهات المعنية على منح تراخيص لجلب العمالة الوافدة التى يتوافر فيها البديل المحلى وخاصة فى مهن معينة كتصليح وصيانة السيارات وقيادة الشاحنات وغيرها من أعمال تصليح الكهرباء وأعمال السباكة .

- تحويل جانب من تلك العمالة الوافدة إلى العمل فى مجالات منتجة تفيد الكفيل أو غيره .

- اشتراط حصول العمالة الوافدة على مستوى تعليمى معين وزيادة الرسوم أو الضرائب المطلوبة لاستيرادها ، نظرا لأن رفع تكلفة العامل الوافد بالنسبة لصاحب العمل يعتبر أحد وسائل تنظيم الطلب الممكنة على العمالة الوافدة . وهنا يجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى تجربة سلطنة عمان فى الحد من استقدام العمالة الوافدة من خلال فرض حدود عليا لعدد العمال الأجانب المصرح بتشغيلهم فى المنشأة تبعا لرأسمالها بالاضافة إلى تحديد حدود دنيا لرواتب الأفراد المسموح لهم باستقدام خادمات أجنبيات .

- تأسيس مراكز لتدريب الكوادر المحلية التى ترغب فى العمل فى مجال الخدمات بأنواعها وخاصة فى مجال قيادة السيارات والشاحنات والرافعات وحياكة الملابس والسباكة والحلاقة وغيرها لتأهيلها للاحلال محل الأجانب الذين يعملون فى هذه المهن .

ثالثا: تطوير السياسات التعليمية والتدريبية :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال العديد من الوسائل منها :

- الاهتمام بالتدريب المهنى كأسلوب مباشر لرفع كفاءة الأداء للقوى العاملة .

- تطوير برامج ونظم التعليم العام والفنى والمهنى بصورة تجعلها أكثر تنوعا وملاءمة مع احتياجات أسواق العمل على أن يهدف التطوير إلى الارتقاء بمستوى المقررات والجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية ، ويجدر التنويه هنا بتجربة البحرين فى تطوير سياسات التعليم الثانوى وتنويعه ليتناسب مع احتياجات أسواق العمل .

- اتاحة فرص متزايدة أمام الإناث للعمل بعد تدريبهم مهنيا فى القطاعات المختلفة الأمر الذى يجعل من عمل المرأة بمثابة مخزون احتياطى للقوى العاملة يمكن أن يساهم إلى حد كبير فى تلبية احتياجات دول المجلس من القوى العاملة اذا ما أحسن استثماره .

- ترشيد أعمال القوى العاملة الوطنية التى تعانى من البطالة المقنعة فى بعض القطاعات وذلك باعادة توزيعها على قطاعات أخرى تزداد فيها انتاجيتها بعد حصولها على دورات تدريبية مكثفة لتأهيلها للعمل فى هذه القطاعات .

- الاهتمام باعداد التخصصات النادرة التى يحتاجها قطاع الصناعة خاصة فى مجال التشغيل والصيانة سواء فى مراكز الاعداد أو التدريب المهنى أو التعليم الفنى والصناعى وذلك بسبب توافر العديد من مجالات العمل التى يشغلها الأجانب فى هذه القطاعات .

- العمل على تغيير نظرة أفراد المجتمع إلى التعليم الفنى والتدريب المهنى سواء من حيث الدخل المادى أو المكانة الاجتماعية أو الوضع الدراسى بالشكل الذى يجعل أولياء الأمور يقبلون على الحاق أبنائهم بهذا النوع من التعليم ، وذلك عن طريق وسائل الاعلام المختلفة التى توضح مزايا العمل المهنى والفنى .

- تأسيس مؤسسات فنية ومهنية خاصة بالإناث لتعليمهن الحرف والأعمال الفنية والمهنية اللازمة لتأهيلهن للانضمام إلى مجالات العمل فى قطاعات الصناعة والخدمات .

رابعا: تشجيع القطاع الخاص على القيام بالاحلال التدريجى للعمالة الوطنية محل الأجنبية :

ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق :

- تهيئة مؤسسات القطاع الخاص لقبول وتنفيذ فكرة الاحلال التدريجى للعمالة الوطنية محل العمالة الوافدة ، وذلك بدافع أن هذا الأمر يشكل فى حد ذاته أحد القضايا الوطنية الهامة التى ينبغى الالتزام بها ، بالاضافة إلى أهمية تحقيق ذلك للحفاظ على هوية وأمن دول المجلس ، وتحقيق أهداف التنمية المنشودة .

- منح منشآت القطاع الخاص التى تعمل على توظيف نسبة معينة من العمالة الوطنية حوافز تشجيعية فى صور مختلفة ، مثل تخفيض الرسوم الجمركية المقررة على وارداتها من الآلات والمعدات الرأسمالية والمواد الخام أو السلع الوسيطة ، وتخفيض تكلفة خدمات مرافق الكهرباء والماء وغيرها ، والتدريب المجانى للقوى العاملة الملحقة بهذه المؤسسات ، والزام المؤسسات الحكومية بشراء المنتجات المحلية ، وغير ذلك من الحوافز .

- الاسراع فى عملية التخصيص تشجيعا للاستثمارات الوطنية والعمل على اعادة توطين رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة مما يسهم فى زيادة الاستثمارات فى المجالات الاقتصاديةالمختلفة وايجاد العديد من فرص العمل الجديدة.

خامسا: اعادة النظر فى التشريعات ونظم العمل القائمة بدول المجلس بما يضمن تأمين عملية الاحلال التدريجى للعمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية :

ويمكن أن يتأتى ذلك عن طريق الأخذ بالأساليب التالية :

- الزام المؤسسات الحكومية والأهلية بالتوسع فى منح المرأة العاملة اجازات بدون راتب للرضاعة ورعاية الأطفال .

- الالتزام بتطبيق مبدأ الاستعانة بالقوى العاملة العربية أولا فى حالة عدم توافر القوى العاملة الوطنية ثم الأجنبية ثانيا وهى المبادئ التى نصت عليها قوانين العمل فى بعض دول المجلس ومنها البحرين .

- وضع ضوابط قانونية ثابتة للحد من استيراد العمالة الوافدة أو منعها كلية فى حالة التخصصات التى يتوافر فيها البديل المحلى .

- فرض رسوم مرتفعة على تصاريح العمل للأجانب فيما يتعلق بالمهن المخصصة لأبناء البلاد أو العمل على رفع الحد الأدنى لأجور الأجانب فى بعض المهن الفنية بحيث لاتمثل فروق الرواتب الحافز الرئيسى لاستخدام العمالة الوافدة .

- الحفاظ على سرعة دوران عالية لليد العاملة الوافدة بمعنى ابقاء العامل الوافد لمدة أقصاها ثلاث سنوات ،

ثم انهاء ترخيصه واستبداله بعامل جديد ، بما يحقق زيادة الانتاجية وعدم التوطين وامكانية الاحلال .

- قصر فرص العمل فى المجالات التى يقتصر فيها العمل على المرأة مثل بعض المصارف والخدمات الصحية والتعليم وغيرها ، على المرأة فى دول المجلس للحد من الاعتماد على العمالة الوافدة فى هذه المجالات .

- العمل على سد كافة الثغرات القانونية التى يمكن عن طريقها للأجانب الدخول إلى البلاد والاقامة فيها والعمل بصورة غير مشروعة ينتج عنها مزاحمة أبناء البلاد فى أعمالهم .

سادسا: التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون فى مجال تنمية وتطوير الموارد والقوى العاملة المحلية :

ويمكن أن يتم هذا التنسيق والتعاون من خلال :

- تبادل المعلومات والاحصاءات الخاصة بالواقع السكانى والاقتصادى والاجتماعى وتلك التى تساهم فى وضع تفاصيل الخطط الخاصة بالقوى العاملة المحلية ومستلزمات تشغيلها .

- التنسيق والتعاون بين البرامج التعليمية والتدريبية من خلال وضع سياسات تعليمية وتدريبية مشتركة مع الأخذ فى الاعتبار خصوصيات كل دولة والعمل على انشاء مؤسسات تدريبية مشتركة على مستوى دول المجلس .

- تنسيق التشريعات الخاصة بتشغيل القوى العاملة الوافدة وقضايا الاستخدام والتدريب المهنى وحماية القوى العاملة الوطنية والتقريب بين هذه التشريعات كمرحلة أولى تمهيدا لتوحيدها .

- الاسراع بتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول المجلس من خلال التطبيق الكامل لمواد الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، وخاصة فيما يتعلق بحرية انتقال مواطنى دول المجلس للتعامل فى هذه الدول فى المهن والقطاعات المختلفة ، على أن يحصل المواطن الخليجى على نفس الحقوق ويلتزم بكافة الواجبات التى يتحملها المواطن العادى فى كل دولة .

- العمل على تأسيس المزيد من المشروعات الاقتصادية المشتركة بين دول المجلس على أسس علمية سليمة وبالشكل الذى يساهم فى تدعيم التكامل الاقتصادى وخلق فرص عمل جديدة لأبناء هذه الدول .

وهنا تجدر الاشارة إلى الدور الكبير الذى يقوم به المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية وجهوده الفعالة فى شتى المجالات المرتبطة بالعمل والشئون الاجتماعية فى هذه الدول وذلك من خلال تبادل المعلومات والاحصاءات والتنسيق والتعاون بين البرامج التعليمية والتدريبية وإعداد الدراسات الخاصة بتنسيق التشريعات والعمالة الوافدة وقضايا الاستخدام والتدريب المهنى وغيرها .

ويتضح من ذلك ، أن الاستراتيجية المقترحة لم تقتصر على أسلوب واحد بل تدعو إلى انتهاج أساليب متعددة لمواجهة ظاهرة العمالة الوافدة فى دول المجلس عن طريق تخفيض الطلب على هذه العمالة بصورة تدريجية دون التضحية بالكفاءة الانتاجية أو بقدرة المشروعات الانتاجية فى دول المجلس على المنافسة الدولية .ولن يتحقق ذلك إلا من خلال وضع برامج تدريبية أو تعليمية تكفل توفير مستويات عالية من الكفاءة

للقوى العاملة المحلية ، للوفاء باحتياجات العمل فى القطاعين الحكومى والخاص ، وبالشكل الذى يساهم فى خلق الثقة فى مستوى الكفاءات المحلية ، مما يجعل وحدات ومؤسسات القطاع الخاص تقدم على تشغيلها واحلالها بالعمالة الوافدة وهى مطمئنة إلى عدم حدوث تغييرات أو تأثيرات سلبية فى خططها الانتاجية نتيجة لذلك .

وأرجو أن يكون فى مناقشاتكم اثراء للورقة لاعادة صياغتها، وشكـــــرا .

الرئيس : شكرا للأخ على الصالح ، ونفتح الباب للنقاش .

{٢٠} بسم اللـه الرحمن الرحيم ، شكرا ، ابدأ باقتراح اجرائى بسيط ، فنظرا لأهمية الموضوع ، يحسن أن تنحصر مناقشاتنا على الكليات دون التفصيليات ، فنضم إلى الورقة الأولى ، الورقة الثانية المقدمة من الدكتور تركى الحمد ، وتتم مناقشتهما بصفة رئيسية ، لأن الأوراق الأخرى تعتبر تفصيلية وسبق تناولها فى مداولاتنا السابقة . فأقترح ضم الورقتين معا والتركيز على الكليات .

{١٧} بسم الله ، بداية أود شكر الأخ على الصالح على هذه الورقة القيمة .

بالنسبة إلى الاحصائيات التى أوردها الأخ على نسبة إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون ، فإن الأمانة العامة أصدرت نشرة أخيرة تضمنت أن عدد سكان دول المجلس يزيد على ٢٣ مليونا منهم ٣٣٪ من غير المواطنين ، إذ يبلغ عدد سكان السعودية ١٦,٩ مليونا منهم ١٢,٣ مليون من المواطنين .

الورقة تظهر وكأن العمالة الأجنبية بطالة ويجب التخلص منها لأنها عبء على التنمية ، ولكن بمساهمة هذه العمالة فى التنمية ، أمكن أن يقفز دور القطاع الخاص فى السعودية إلى حوالى ٥٠٪ من الناتج القومى ، وخاصة الناتج الصناعى والزراعى ، حيث قفز من ٣,٨ إلى حوالى ١١٪ ، وفى البحرين وصل إلى ١٣٪،

فللعمالة الوافدة دور ايجابى فى التنمية ، لاسيما وأن أجورهـا منخفضـة ، وتكاليفهـا الاجتماعية فى دول الخليج منخفضة عن غيرها فى الدول الأخرى التى تأخذ بنظـام إعانة المسنين من العمالة مع التأمينات الاجتماعية ، وإعالـة أسـرة العـامل ، فضـلا عـن تدريبـه ، فـى حيـن أن العمالـة تـأتى إلـى الخليـج شبه جـاهزة ، فهنـاك عـائد اقتصادى ، مع قلة تكلفتها عن تكلفة العمالة فى دول أخرى .

كما أنها قد تتضمن نوعا من المعونة غير المباشرة لبعض الـدول ، فبـدلا مـن تقديم دعم لبعض الدول ، يمكن استيراد بعض عمالة منهـا ، يمكنهـا أن تعيـد جـزءً من دخلها إلى دولها كنوع من المساعدة ، وأن قفل هذا الباب سيزيد النقمة علينا .

وأن الاحصائيـات أظهـرت ارتفـاع معـدل الزيـادة السـكانية فـى دول المجلـس بدرجة أكثر من المتوقع ، إذ تصل الزيادة إلى حوالى ٣,٩٪ ، مما يقتضـى التوسـع فى الهياكل الأساسية ، ومزيد من الانفاق علـى البنيـة الأساسـية ، ممـا سـيولد طلبـا على العمالة الوافدة .

{٢١} أشكر الأخ على الصالح على جهده الكبير فـى اعداد هذه الورقـة الممتـازة ، وفـى طرحه ونهجه العلمى ، ولكن ، الاعتماد المفرد على العمالة الأجنبية من حيـث قلـة سكانية، وندرة فى الكفاءات ، كمدخل أساسى لزيادة الاعتماد على العمالة الأجنبيـة، يقتضى التوقف ، لأنه فى المراحل الأولى لاكتشاف النفط وفـى أوائـل السـبعينات ، كان للعمالة الأجنبية دور محفز ودور أساسى ، حيث كانت تملـك مهـارات لـم تكـن متوفرة ، وتعلمت منها العمالة الوطنية ، ولكن المشكلة تكمـن فـى طريقـة الاعتمـاد والتعامل مع العمالة الأجنبية ، وانماط التعامل مع العمالة الوطنية التى أخرجت مـن ميدان العمل ومن عملية الانتاج ، سواء اراديا أو غير ارادى ... إلـى وقـت قريـب كان يتندر بأن الفراشات الكويتيات فى المدارس ، يحضرن الهنديات ليعملن بدلهـن، وكان هناك قبول بذلك من الادارة ، مما أدى إلى اتساع التورط فـى الاعتمـاد علـى العمالة الأجنبية ، فكان توجه مستقر لـدى الادارات الحكوميـة فـى تغريـب العمالـة الوطنيـة عـن ميـدان العمـل ، وليـس دقيقـا القـول بمنافسـة العمالـة الأجنبيـة للعمالـة الوطنيـة ، لأن هـذه منسـحبة بطبيعتهـا عـن مواقـع العمـل ، أو لتلافـى مشـاكل الاجراءات فى مواقع العمل ،

وأشيد بالاستراتيجية المقترحة من الباحث ، ولكن لن يكون لها إثمار مالم يكن هناك اهتمام فى التوجه ...، فيجب البحث عن مواطن الخلل ، دون البحث عن تفاصيل واجراءات ، لأن استبعاد العنصر الوطنى ، يستدعى من يقوم بدله بالعمل.

الرئيس : تلخيصا لما طرح فى النقاش ....

-(٢٠) يقترح جمع ورقتى البعد الاقتصادى للعمالة الوافدة ، والتركيبة السكانية ومناقشتهما معا .

-(١٧) يثير بعض نقاط على أساس اختلاف الاحصاءات التى تضمنتها الورقة باعتبارها قديمة ، وأن الاحصاءات الجديدة أفضل تعبيرا ، وأنها ليست مقلقة، ويعتقد أن للعمالة الوافدة ناتجا أكثر ، وأنها اذا أوقفت تشكل نقمة.

-(٢١) أشار إلى أن هناك سياسة عامة لابعاد العمالة المواطنة عن نطاق العمل، كسياسة مقصودة .

وترفع الجلسة لاستراحة ربع ساعة تستكمل بعدها المناقشة

.....

استؤنفت الجلسة

{٦} ملاحظة اجرائية ، اتفق مع (٢٠) باضافة ورقة تركى إلى ورقة على للمناقشة .

لاحظت منذ حضورى لاجتماعات المنتدى منذ تأسيسه ، سبق أن عقد اجتماع حول ذات الموضوع ، العمالة الوافدة ، ولاحظت تناقص عدد حضور المشاركين ، ولا أدرى ، هل هو سبب التكرار أو الملل أو اليأس .

والورقة تناولت أبعاد المشكلة ، والاستْراتيجية اللازمة ، فيا حبذا لو تركز النقاش على الخطوات الاجرائية ، وما هى وسائل تنوير المجتمعات الخليجية بالأزمات والمخاطر .

وتفاؤل (١٧) يذكرنى دائما بتفاؤل المسئولين وصانعى القرار ، ونحن لسنا صانعى القرار ، ولكن بالامكان أن نتقدم باقتراحات عملية لصانعى القرار ، وإلى المجتمع ككل وأنها فرصة لتواجد وزير التربية معنا ، فيا حبذا لو يركز فى لقاء وزراء التربية بدول مجلس التعاون على ربط التعليم وبرامجه بخطط التنمية واحتياجاتها من مختلف التخصصات .

الرئيس : حقا هناك تناقص فى عدد المشاركين ، وذلك لأسباب أخرى .

{٢٥} شكرا ... بداية ، أضم صوتى إلى الثناء وتقدير الأخوة الذين سبقونى فى الثناء والتقدير لورقة الأخ على الصالح التى ألمت بالموضوع .

هناك بعض المداخلات البسيطة :

- كثيرا ما نعول على ندرة السكان فى تسويق العمالة ، واصبحنا نبالغ كثيرا فى هذا التسويق ، فما يكاد أى تجمع أو فعاليات سياسية أو تنموية أو أمنية أو ثقافية ، إلا وبرزت مشكلة الندرة السكانية واعتبارها المعضلة ، بينما لم نسمع ذلك من قريب أو بعيد بدول مشابهة ، تمكنت من الموازنة بين امكاناتها وندرة سكانها ، وحققت التنمية ، إلا أننا فشلنا فى برامجنا الاقتصادية ، وآن الأوان للخروج من هذا الوهم والمصيدة ، مصيدة الندرة السكانية ، فيجب أن تتواءم كافة خططنا السياسية والاقتصادية مع الواقع ،

وتمثل الظواهر الثقافية والقبلية ، خاصة قيم الاستعلاء ، والنظرة الدونية للعمل اليدوى ، واحتقار المهن ، تمثل ركنا أساسيا فى هذه الظاهرة التى تعززها القيم الاجتماعية ، حتى الاسم ....المهنية ، يتضمن المهانة والامتهان ... ، فيجب احداث تغيير فى البنية الثقافية والقيم ، أما الباقى فمقدور عليه ، لتنظيم دخول العمالة الوافدة ... فالقيمة الثقافية تعتبر أساسية فى حل المشكلة من خلال القيم والتفكير فى تغييرها ...، دائما نسوغ المشكلة بأسباب تغييب المسئولية السياسية عن المشكلة ... ، فلا حل فى غياب الارادة السياسية لأنها سبب ونتيجة لها ... ، ويثور سؤال ... ، هل تدنى معدلات أسعار النفط وأثرها على مسار التنمية واقتصاديات

دول المجلس ، قد يـؤدى ذلك إلـى خروجنـا من مشـكلة العمالـة الأجنبيـة وطردها ...؟ .. المؤشر يدل على غير ذلك ، فما زالت العمالة باقيـة إن لـم تـــزد .

أثنى على ما طرحه (٦) بالخروج من هذه التظاهرة الثقافيـة بتوصيـات لأصحاب القرار وللمجتمع ، خاصة وأن الجـانب العملـى أصبـح مغيبـا عـن العلاج .

{١٣} من قبيل تحصيل الحاصل ، الثناء علـى الورقـة ومعدهـا ، وسـأحاول الالـتزام بمـا أراده (٦) واتطرق إلى الوسائل والاجراءات ، وابتعد عن المداخلات المتفائلة .

إذا تكلمنـا بفرضيـة المسـاهمة الفاعلـة للعمالـــة الأجنبيـة ودورهـا فـى نمـو اقتصاديات الدول النفطية ... ، إذا سلمنا بذلـك ، فإنهـا تظـل مظهـرا صارخـا مـن مظاهر التشويه لسوء استخدام العمالة المواطنة ، وستظل كجرس انذار للمشـكلة ، وآمل أن يبنى على هذه الورقة ، عمل لاحق يدخل فى صلب المشكلة ، لأن هنـاك حاجة لتقييم السياسات ، فالجميع متفق على الاسـتراتيجية المقترحـة ، ولكـن يجـب التعـرف علـى السياسـات فـى هـذه الـدول ، ... فهـل هنـاك سياسـات فاعلـة لتقييـم وتصحيح هذه المشكلة ... فهناك حاجة ودعوة لتقييم السياسات الحالية ، فإمـا أنهـا سياسات فاعلة تصب فى مجرى التوظيف السليم للقوى العاملـة الوطنيـة ، أم أنهـا سياسات عاجزة أم غائبة ، ممـا يـترتب عليـه أمـور أخـرى ؟ ... أعتقـد أن هنـاك بعض سياسات ، ولكنها قد تكـون ترقيعيـة ، لا تكفـى لتغيـير جـذرى لتحجيـم هـذه الظاهرة ،

ففـى الكويـت ... سياسـة لتشـجيع المواطنيـن علـى دخـول المجـال الحرفـى ، وخصصـت منـاطق للحرفيين الكويتيين ، إلا أن هـذه المنـاطق فقـدت ٣٥٪ مـن الحرفيين الكويتيين وما زالت فى ازدياد بسبب العراقيل ... ،

فإن هذه السياسات تحكمها بعض الاعتبارات ، مما ينعكس على مدى فعاليتها.

المدخل الرئيسى لعلاج هذه المشكلة ، يتمثل فى مدى تحقيق هذه الاستراتيجية، فالمشكلة فى الكيف . ، لأن الاستراتيجية شاملة وواضحة .. فكيف يمكن تحقيقها؟ لأن المدخل الصحيح لأى اصلاح ، يكمن فى مكوناته وأنماطه ومساره ....

فهناك حاجة ماسة لمواكبة ما يمكن تغييره فى الانفاق العام ، ليصب فى بنود الاستراتيجية وتنفيذها ... ، فهل يتوفر ما يكفى لاحداث التغيير المطلوب فى الأنظمة التعليمية ؟ وهل تأييد الأنظمة السياسية مع التغيير المطلوب ؟

{١٩} لا أريد تكرار ما ذكره الزملاء ... ، ولكن اشير أولا إلى أننى رجعت ليلة أمس إلى أعمال ندوة عقدت فى بداية الثمانينات فى ذات الفندق ، وحضرها بعض الحاضرين اليوم ، وكانت حول العمالة الأجنبية فى دول الخليج ، ووجدت أن ما طرح حينذاك كان أكثر بكثير مما يطرح اليوم ، ونحن نكرر اليوم ما طرح بالأمس ، لا أدعو إلى اليأس من طرح هذه الموضوعات وتكرارها والضغط على صاحب القرار ، ولكن لابد أن نفكر ، ربما بوسيلة أخرى أو بطرح مغاير للتغلب على هذه المشكلة .

أنا غير مطمئن لدقة الاحصائيات سواء المقدمة من الباحث ، بأن اجمالى سكان دول مجلس التعاون ٢٠ مليون منهم ٦,٦ مليون عمالة أجنبية ، أو المقدمة من (١٧) بأن اجمالى السكان ٢٣ مليون منهم ١٦ مليون فى السعودية .

إن من يقول بأن تكلفة العمالة الوافدة رخيصة اقتصاديا ، ومفيدة لدول مجلس التعاون ، يحصر الرؤية فى زاوية اقتصادية ضيقة ، فماذا عن البعد والتكلفة الاجتماعية والثقافية والسياسية بل وأيضا الاقتصادية ، وأعتقد بأن الاعتماد على العمالة الأجنبية يجب أن يرتبط بخطط التنمية فى اطار التنمية الشاملة ،

إن القضية تتمحور حول بناء الانسان الخليجى وادخاله فى التنمية الحقيقية ، وانهاء دوره الهامشى فى البناء ، وذلك بدءً من التعليم مرورا بالوعى المجتمعى الانتاجى ، وانتهاء بالقرار السياسى .

{٢٨} لقد أعطى (١٩) ابعادا أكثر شمولية ، وإنى أشكر الأخ على الصالح على بحثه القيم والشامل والذى يتطرق إلى مجمل مشاكل العمالة الوافدة ،

القضية ليست مشكلة العمالة الوافدة التى دائما نتحدث عنها ، وإنما هى اشكالية تنمية القوى العاملة الوطنية ، فهذه المشكلة هى التى أدت إلى الخلل خلال ثلاثة عقود ، وأدت إلى تفاقم مشكلة العمالة الوافدة .

- أضيف بعض نقاط تؤكد ما ورد فى البحث :

- ص٨ ، عن تزايد طالبى العمل ، أشار إلى أن حوالى مليون متوقع طلبهم العمل ، الكويت مثلا – خلال ٣ سنوات ، خريجو الجامعة والمعاهد والتدريب عددهم حاليا حوالى (٢٢,٠٠٠) ، فالسياسات الحالية لاستيعاب هذه الطاقة الوطنية هى السياسات التى ذكرها على فى أول ص٨ ، وما أشار إليه عن البطالة المقنعة وما تعكسه من سلبيات على الأداء .

- ص١٤ فقرة هـ عن العمالة الوافدة ومعظمها من دول شرق آسيا .

بتحليلها أكثر تفصيلا ، فى ١٠ سنوات الأخيرة وكما أشار (٢١) ، يلاحظ تردى فى مستوى العمالة الوافدة، مما ينعكس على مستوى الانتاج والتشغيل، لاسيما وهناك توجه لتشغيلهم فى المشاريع الاستراتيجية ... النفط والصناعات والكهرباء ، مما يشكل خطورة على هذه المشاريع .

- هذه العمالة الوافدة ، لا تعاون فى نقل التقنية إلى العمالة الوطنية ولكن بالعكس ، مما يؤدى إلى اتكالية فى العمالة الوطنية .

- ص١٧ ، نقطة تتعلق بالأجهزة المتخصصة بالرصد ، فهناك انعدام لوجود أجهزة رصد للقوى العاملة الوطنية واحتياجات سوق العمل من مهندسين – فنيين ... ، وتتبعهم فى العمل ، فى الكويت توجد أجهزة بيروقراطية ... ديوان الموظفين مما يعقد الأمورفمطلوب جهاز من قطاع خاص لقياس ذلك.

- منذ ١٠ سنوات كانت ندوة ، فى ١٩٧٨ عن الصناعة واحتياجاتها من القوة العاملة المدربة ، والوثائق والبحوث موجودة ،فكلها متوفرة ولكن يغيبها التطبيق .

- موضوع القطاع الخاص ، على المستوى العالمى توجه إلى التخصيص ، ولكن يجب النظر إليها بشكل واقعى وليست مجرد نظرى ، فلا نتوقع منه أن يستوعب العمالة الوطنية مرتفعة التكاليف ويترك عمالة وافدة رخيصة يستطيع التخلص منها ،

ولذلك أرى عمليا أن تكون هناك برامج مشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص لحل المشكلة ، والمساهمة فى تكاليف التدريب والتوظيف للعمالة الوطنية ، وتكون طويلة الأجل ٢٠ سنة مثلا ، وليس سنة أو اثنتين .

- منذ يومين مجلس الوزراء شكل لجنة لدراسة تطوير العمالة الوطنية ، وذكر دور القطاع الخاص وتعزيزه، ولكن لم تضم اللجنة أحدا من القطاع الخاص، فكلهم موظفون .

{١٥} كل الأوراق المقدمة ، ستعدل فى ضوء الملاحظات التى تطرح ، ثم تصدر فى كتاب يضمها ،

وحقا نوقش الموضوع أول مرة سنة ١٩٨٥ فى البحرين ، وكانت الورقة مقدمة من على الموسى ، وأن المهم التعرف على التوصيات العملية والواقعية على المدى القصير والوسط والبعيد لتأخذ مداها المستقبلى .

{٩} أضم صوتى للأخوة فى شكر مقدم الورقة ، وأكاد أتفق مع معظم ما جاء بها ، ولكن هناك بعض ملاحظات ، وقد يكون أوفى بها البعض .

- التساؤل أن لكل مرحلة معطياتها ، وكان من المقبول فى خليجنا العربى ، استبقاء العمالة الوافدة فى مرحلة تكوين هذه الدول ، نظرا لما كانت تحتاجه حينئذ لأيدى ماهرة وغيرها لبناء البنية الأساسية ،

والمبررات كانت يملكها أصحاب القرار السياسى فى تلك المرحلة ، ولكن فى ظل المتغيرات التى حدثت ، واستكمال البنية الأساسية ، أصبحت الحاجة ضيقة ومحدودة فى هذه البنى فى ضوء حجم السكان ، فانتفت الحاجة فى هذه المرحلة ،

وبالرغم من كل مايطرح حول مخاطر المشكلة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا وأمنيا ، إلا أنه لم تظهر أو تتخذ حلول ، فلم تبادر أى دولة لمعالجة المشكلة موضوعيا ، نظرا لغياب نظرة صاحب القرار للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه العمالة الضخمة ، فظلت هذه القضية بعيدة عن الحل ،

حتى الدول التى مرت بتجربة قاسية ، عادت مرة أخرى إلى عملية اختلال التركيبة السكانية ، وسنظل نتحدث من سنة ١٩٨٥ طالما ليس بيدنا القرار ، وستستمر كرة الثلج فى التدحرج والزيادة حجما ، وعند صدور القرار السياسى لن يكون مجديا بعد تفاقم المشكلة والمخاطر التى تحيط بنا من هذه العمالة سياسيا وأمنيا ،

ويمكن من هذا المنتدى اقتراح بعض اقتراحات معقولة ومقبولة لدى المسئولين .

مثلا نعرف أن هناك تدنيا فى دخول هذه الدول ، فسيقل الانفاق على البنية الأساسية ، لأن المستفيد الأكبر العمالة ،

- فهذه فرصة مناسبة لتدنيا أسعار النفط ، ونطلب وقف الانفاق على بنية أو مشروعات تستدعى جلب عمالة أجنبية .

- القطاع الخاص لعب دورا كبيرا فى المشكلة لجشاعته ، وعدم مساهمته فى حلها ،

- اذا لم نبادر فى بعض المعالجات ، فإن الحلول المطروحة لن تكون مجدية ، لأن استمرار جلب العمالة ، لن تجدى معه الاستراتيجية المقترحة .

- فطالما لايوجد نظام تعليمى يكفل تكوين المواطن واعداده ...سيستمر الوضع.

- لابد من معالجات على مستوى قطرى – نظرا لأن المعالجات المشتركة تصل إلى طريق مسدود ، وهناك نموذج ، ففى عمان مثلا تم الالتفات إلى بعض القضايا ولو أنها بسيطة ، إلا أنه مع الوقت ستحقق الهدف .

{٢} شكـــــرا .

أشكر الأخ الباحث ، ولقد فوجئت بأن لدينا ثلاثة أرقام للسكان فى دول مجلس التعاون، الباحث ٢٠ مليون ، و(١٧) ٢٣ مليون ، (٣) ١٢ مليون ، وهذه كارثة، حتى الآن لم نتفق على عدد صحيح ، فلدينا كارثة تنموية فى المنتدى .

- اقتراح بوقف اطلاق النار فى الندوات التى يغلب عليها التنظير ، نتحمل تكاليف وأعباء السفر ، ونحضر لنتبادل التصورات النظرية ، معظم الدراسات وصفية ،

- بتجربتنا فى التعليم ، ودائما كتابات وكلها وصف غير عملى ، فإن وصف حالة أسهل ، فلا كلام حول حلول عملية وآليات للتنفيذ ،

- الورقة يمكن الاستفادة منها لاسيما التنبه إلى أن ٢٠٪ من المداخيل تحول للخارج مع أزمة اقتصادية ، وقد تفرض علينا أمور من الخارج لصالح العمالة .

- تجربة عمان ناجحة ، فقد حددت لكل مؤسسة نسبة وهدف معين لتحقيقه ، عدد السكان ٢,٠١٧٠٠٠ وحرصوا على الأرقام الصحيحة ، والهم لديهم مشترك على مستوى كل الأقاليم .

فيجب أن نضع حلولا عملية تعرض على صاحب القرار .

{٥} أشكـــر على على ورقته ،

- واطرح ، ليس أكاديميا ، ولكن عمليا ، وإنى دائما متشائم ، لو مـات واحـد تقرأ عليه الفاتحة ...، البعض يمنع من الخروج من البلد لأنه تكلم فى نـدوة معينة ، ولاتتحرك أو نتكلم أو ارسال برقية احتجاج .

- العمالة الأجنبية ، نحتاجها ، ولكن ليس بالنوعية الموجودة

ماهى الصناعة التى نحتاجها .. الألومنيوم .. يزيد عدد مرضى السـرطان، وقتل الثروة السمكية ، وعمالة هندية ...

كيف أعطى مواطن شقة وأحصل على ٣/٢ دخلـه ثم أعطيـه ٨٠ دينـارا ، فكيف يعمل ويعيش هو وأسرته ؟

- البوليس لماذا هندى أو باكستانى وليس بحرينى ؟

- يعطونا قصور تحتاج خدم من الهند / باكستان / بنجلاديش .

- الامارات ٢٠٪ أو ١٥٪ فقط من السكان مواطنين – نزول ثمن البترول – القروض تمنح لأمور استهلاكيـة وليست انتاجيـــة – أين المثقفـــون ؟ – فى السياسة المتبعة العربية ، دعهم يكتبون ويقولون طالمـا القرار بيـدى – زيادة النسل مع الفقر مشكلة – من يسكن فى هـذه البنايـات الضخمـة تضـم شققا سكنية ، والمواطن لايرغب فى السكن فى عمارات .

{٢٦} أضم صوتى لنطالب بأن نتلمس فى ندواتنا حلولا عملية ، والمسألة مطروحـة فـى الكويت منذ ١٩٢٢ ، وقد وجدت وثائق منذ ١٩٢٢ حول الموضوع ، ولكن هنـاك دلائل على شعور بالمشكلة ، ولكن لا قرار ، لا ارادة سياسية ، وليـس فقط قـرار سياسى ، وإنما أيضا قرار مجتمعى ،

الموضوع ، يجب معالجتـه بعيدا عـن أنمـاط اجتماعيـة وسـلوكية يشـجعها القـرار السياسى .

- بشكل مباشر ، لماذا الكويت تعود إلى ما كانت عليه قبل الغزو ، هل هو قرار سياسى ؟ ... لا إنه مجتمعيا ، فأعيد الوضع كما كان عليه ، ونتحدث عن مشكلة حل القضية ،

فالحلول العملية ليست بعيدة ، دون حاجة إلى مشجب إننا لسنا أصحاب قرار ، فعلينا أن نعرض الرأى العملى .

- مثال ، فى مصر وضعها الاقتصادى دقيق ، ومع ذلك استعملوا عمالا أجانب نتيجة سياسات اقتصادية ، هل ينقصها عمالة أو خبرات ، لا ولكن سياسات اقتصادية ، والأردن أيضا ، فلا يمكن الحديث عن سياسة سكانية بمعزل عن السياسة الاقتصادية .

الرئيس : - اقتراح تناول ورقة تركى متروك للنقاش .

- تكرار القضايا فى المنتدى ، إنها قضايا قد تبحث سنويا ، ولا عيب فى تكراره طالما المشكلة مستمرة ، فلا نخشى أو نخجل منه .

على الصالح: أشكر الاخوان ، وأعتقد أن ماطرح ، هى مساهمات فى إعادة كتابة الورقة .

(١٧) تكلم عن أرقام قد تكون حديثة لا أملكها ، ومع كل فهى أرقامهم أيضا .

وعندما تكلم (٢) عن أن هناك ثلاثة أرقام مختلفة ، فإن (٣) أورد فى الجدول أن الأرقام ١٩٨٥ وقال أنها ٢٥ مليون ، وهذا يبشر بالخير ، وانخفاض العمالة الوافدة من ١١ مليون إلى ٦ مليون .

- بالنسبة إلى نسيان الجانب الايجابى للعمالة الوافدة ، فإنى لم أغفل دورها،

ففى ص٧ عن الآثار الاقتصادية لزيادة العمالة الأجنبية فى أول فقرة "كان للعمالة الوافدة دور هام فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس وسد النقص ... "

فلم أسلب هذه العمالة دورها ، بل قلت بأن لها دور فى زيادة الناتج المحلى ، وذلك دون احصاءات ميسرة .

(٢١) وتطرقه إلى السياسات ، لا أختلف مع أحد فى أن للموضوع أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولكن ما طلب منى هو كتابة ورقة محددة عن البعد الاقتصادى ، فى ١٥ صفحة فقط ، لأن هناك أوراقا ستتناول الجانب الثقافى والسياسى ، فالتزمت بذلك على أساس أن الأوراق تعتبر متكاملة .

(٢٥) قال اننا نعلق مشاكلنا على مشجب الندرة ، فعلينا الاعتراف بأن هناك ندرة ، وحاجتنا إلى العمالة الوافدة ستبقى مستمرة ، ولكن ما هو الحد والطلب والتخصصات المطلوبة ، لأن فتحها على مصراعيها أدت إلى مشكلة تقتضى حلها .

- قال ان بعض الدول المحدودة السكان حلتها ، فكيف ؟ اليابان وكذلك أمريكا استوردت عمالة ، ولكنها صدرت المنتجات الصناعية للمنافسة ،

ومشكلتنا مختلفة ، لأننا دول تحتاج لبناء اقتصادنا من الداخل ، فلا مجال للمقارنة .

- موضوع الارادة السياسية ، لا اختلاف على ذلك ، وهى خارج ورقتى

(١٣) طلب ربط الاستراتيجية بموضوع الانفاق العام ، وقال (٩) بذلك أيضا ، وأقول زيادة المشروعات التى تشغل أكثر من العمالة الوطنية ، وتقليل المشروعات التى تعتمد أكثر على العمالة الوافدة .

(١٩) الأرقام والشكل فيها ، فإنها أرقام الأمانة العامة .

أما الكلفة الثقافية والاجتماعية ، فإنى حصرت الورقة فى الناحية الاقتصادية فقط .

(٢٨) أشار إلى أن العمالة الوافدة لا تعمل على تدريب الوطنية ، حتى لا تحل محلها ، ولذلك أرى أن يتولى الوافد تدريب العمالة الوطنية ، وتحديد مدة معينة محددة المدة والشروط (٣ سنوات) للتدريب والاحلال .

- تكرار الموضوعات ، فإنه طالما أن المشكلة قائمة ، يقتضى طرحها وإلا معنى ذلك ترك الأمر يتزايد ... كارثة الكويت لم تنجح فى حل المشكلة واستمرت .

- أخيرا ، كما ذكرت فى الورقة ، وكما أشار (٢) ، فى سلطنة عمان الآن سياسة تحد من نسبة العمالة الوافدة ، وتزيد من عدد المواطنين فى قوة العمل .

(٥) دائما كلماته تعطى نوعا من الملح .

(٢٦) اتفق معه بأن السياسة السكانية هى اقتصادية بالدرجة الأولى ، فتحدد السياسة الاقتصادية السياسة السكانية .

- نأمل أن نخرج بصورة أوضح ، وقد يأخذ متخذ القرار أبعاد الموضوع فى اعتباره ، وان لقاءنا سنويا فى حد ذاته له أهميته .

الرئيس : أشكر الأخ على الصالح على تقديمه .

المنسق العام: بناء على بعض الاقتراحات ، ستقدم مناقشة الورقة الثالثة محل الورقة الثانية فى جدول الأعمال .

وانتهت الجلسة فى الساعة التاسعة والربع مساء .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجلســـــة الثانيـــــة
الخميس ١٩٩٤/١/٦
٩ - ١ صباحـا

الموضـــوع : التركيبة السكانية فى دول مجلس التعـاون الخليجـى / ملاحظـات أوليـة حـول المخاطر والحلول .

رئيس الجلسة : السيد/ على عبد الله المناعـــى

المقـــــدم : الدكتور تركـى الحمـد

.....

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم

نبدأ جلستنا الثانية ، وكان المقرر أن تكون الثالثة ، فرأيتم التعديل .

وموضوعها ورقـة الدكتور تركـى وعنوانهـا "التركيبـة السكانية فـى دول مجلـس التعاون الخليجى"

ولا شك أن الحديث عن قضايا المنطقة ذو شجون ، والحديـث عـن التركيبـة السكانية فى المنطقة أكثر شجناً ، خصوصاً مع الظروف التى تمر بها المنطقة ، وخاصـة وضـع الانسـان السياسـى والاقتصـادى والثقـافى ، والتنجيم بالمسـتقبل ، ولذلك جاءت ورقة الدكتور تركى مرتبطة بورقة الأخ على صالح .

٣٠ دقيقة لعرض الورقة ، ثم نقاش وحوار .

د. تركى : بســـــم الله

أحاول ألا أتجاوز الوقت ، لأن الورقة موزعة .

لاحظت خلال أمس أن هناك احصائيات واعداد ودار حولها خلاف ، وهذه ليست الأساس للنقاش بقدر ما تكشف عن أن وضع هذه الدول غير طبيعى ، لأن نسبة الوافدين فى مختلف الدول فى حدود ١٠٪ ، فى حين أنها فى الخليج بعضها أكثر من النصف والأخرى يقل قليلا عن ذلك .

فأصبح المواطنون أقلية يعيشون على أرضهم ، فالدولة الطبيعية المواطنون أغلبية .

الملاحظة الثانية ، عن العمالة الوافدة ، ليست عيبا فى الاستعانة بها ، ولكن العيب فى طبيعة الأعمال التى تؤدى ، والعدد ، استعين لخدمة المنازل فالعيب فى نوعية الأعمال ، والأعداد الزائدة .

فالاستعانة مسألة طبيعية والعيب فى النوعية والعدد .

هذا الوضع غير الطبيعى ، من حيث زيادة عدد الوافدين على المواطنين ، لا شك ستؤدى إلى اخطار مستقبلية ، منها :

أخطار جوهرية :

١- خطر الهوية ، فدولنا عربية ، وثقافتنا تقوم على القيم العربية الاسلامية ، ولكن بتسرب خطر هويات أخرى غير عربية وغير اسلامية يؤدى إلى الاخلال بنسيج المجتمع وتجانسه ، فالمجتمع الطبيعى يقوم على تماسك ، وشىء من الخيط الرفيع الذى يدل على طبيعة واحدة ، حتى ولو ضم توجهات مختلفة فيبدو متجانسا ومتماسكا أمام الآخرين .

فى الخليج أصبح المجتمع فسيفسائى لتجمعات مختلفة صغيرة ، مثلا تجد مجتمعات متعددة داخل البلد . مجتمع هندى صغير / صينى كثير /

كورى... ، تمثل مجتمعات غير متمازجة معا ومنها مجتمع القلة وهم المواطنون فيكون مجتمعا لا يربط أجزاءه إلا المصالح المادية المباشرة ، فإذا انتهت المصلحة انفرط ، فأصبح المجتمع ليس مجتمعا متجانسا مما يشكل خطورة على مستقبلها ، مجتمعا مفككا فسيفسائيا ، لا تواصل ولا تفاعل بين مكوناته ولا تمازج .

٢- من الأخطار الأخرى الجوهرية ، خطر حقوق الانسان والديمقراطية ، والانسان هنا ليس المواطن فقط ، وإنما من يعيش داخل البلد ، أيا كانت جنسيته ، مواطنا أو أجنبيا .

أصبح توجه العالم الدولى الجديد توجها لخلق عالم على شاكلته فى القيم الليبرالية ، فقد يؤدى إلى ضغط على هذه الدول للتشكل بالتوجه الجديد ، فما يحدث فى دول الخليج يتصادم مع قيم النظام الجديد ، فهى لا تطبق القواعد والاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الانسان ، لأن الأجر ، والمعاملة ، ونظام الكفالة ... ، فهناك الكثير مما يخالف حقوق الانسان ، وقد كانت هناك فرصة لغض النظر عن ذلك فى السابق ، ولكننا أصبحنا مرتهنين للنفط والعمالة الأجنبية ، فإذا ووجهت دول الخليج بضغوط دولية لمراعاة وتطبيق حقوق الانسان ، فسيكون ذلك لصالح الأغلبية غير المواطنة ، ويفقد المواطنون وطنهم ، ويصبحون غرباء فى وطنهم ... إذا جرت انتخابات فى دولة الامارات ، لنجح فى الانتخابات أعضاء هنود ويكون رئيس مجلس الوزراء باكستانى .

لذلك يجب أن نكون منطقيين مع أنفسنا ، وبحث الحلول .

ومن الأخطار الفرعية :

١- انتقال خلافات الوافدين ومشاكلهم إلى المجال الأمنى وزيادة متطلباته ، مما ينعكس سلبا على الاستثمارات ويمثل عبئا على المواطن .

٢- إنها اداة ضغط لدولهم على الدولة المضيفة ، ولتحقيق مآربها .

٣- دور العمالة فى الحركات السياسية فى بلدانها ، وتنقلها معها ، مما يؤدى إلى نوع من الانشقاقات .

٤- كون العمالة الوافدة تشكل أغلبية بلا حقوق ، والمواطنون أقلية مع كل الحقوق ، يشكل نظرة حقد وكره ، فتكون بالاضافة إلى الطبقية بين المواطنين ، طبقية بين المواطنين والوافدين ، مما يؤدى إلى الانقسام الطبقى العنصرى ، مما يشكل خطرا على المجتمع والوطن ، فجنوب أفريقيا حلت مشكلتها العنصرية .

٥- من الأخطار الفرعية ، الاعداد تأتى بأعداد كبيرة دون معرفة خلقنا ، ... جرائم ... مخدرات ... عصابات ... وهى عمالة غير خبيرة ، وبمرتبات قليلة ، فتحمل معها سلبيات وأمراض لانعلمها ، وقد تؤدى إلى تفسخ وانتشار الجريمة ، وقد تمثل طابورا خامسا ... العمالة الكورية كلها كانت فى الجيش .

فما هو الحل ....

(٢٥) قال أمس بتغيير فى نسق القيم ، ولكن ذلك ، فضلا عن احتياجه عدة سنوات ، يصعب تنفيذه .

فنريد حلولا عملية مباشرة على الأقل لمحاصرتها والسيطرة عليها .

<u>الحلول المقترحة</u> :

١- القضاء على الفساد الادارى فى الحصول على تأشيرات الدخول (نظام الشركات) تحولت إلى حصص نفط وحصص تأشيرات يستوردون عمالة ويتركونهم فى الشوارع .

فالفساد الادارى فى هذا المجال يجب القضاء عليه .

٢- تقنين وضوابط استقدام عمالة الخدمة المنزلية ، أحيانا عدد الخدم أكثر من عدد الأسرة ، فيجب تطبيق القوانين فعليا ، لأن المسألة أصبحت رخاء يشكل تهديدا لانحتمله .

٣- التجنيس ، كحل ، ونخاف منه ، فى ضوء أنها تركيبة سكانية تقليدية متجانسة ، وتقوم عليها الشرعية السياسية ،

ولكن اذا نظرنا إلى العمالة الوافدة وأعدادها الكبيرة ، نتبين أن التركيبة الأساس التى تشكل بناء اجتماعيا قد انفرطت ، فيجب البحث عن حل للتجنيس من الخبرات العربية ، وربطها بالأرض ، واستفيد من خبرته ، وأولاده يصبحون مواطنين مرتبطين ، وذلك فى ضوء انتقاء ، والعمالة العربية نشترك معها فى الهوية والقيم والتراث ،

فيجب عدم الخوف من التجنيس الانتقائى وفقا لأسس سليمة .

٤- حرية العمل ، بفتح الحدود بين دول المجلس ، حرية تحرك العمالة ، ففى البحرين بطالة ، لماذا لا تفتح الأبواب أمامها فى السعودية مثلا ...

٥- تأهيل المواطنين وتدريبهم واقناعهم بأهمية العمل ، العمالة الوافدة رخيصة، فيجب وضع حد أدنى للأجور ، فيتجه إليها المواطن اذا كان الأجر مجز .

٦- وحدة دول المجلس ، وللأسف الصورة غير مشرقة بعد هذه المدة ، فالوحدة تتلافى الصورة المشوهة ، وحركة عمل وتنسيق فى عمليات التأشيرات فالوحدة أهم الحلول ، يجعلها دولة طبيعية بشكل أو بآخر .

وأخيرا ، ليس الأمر مجرد بذخ ، وإنما خطر يتهدد التركيبة السكانية ،

فالمسألة مسألة وجود أو لا وجود ، فعلينا التحرك بجدية اذا أردنا البقاء، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

الرئيس : شكـــــرا

وقد طوف بنا كثيرا فى أمور المنطقة ، والحلول المناسبة لمستقبل المنطقة ، تلافيا لتغيير هوية المنطقة ومستقبلها ، وللخطر على التماسك الاجتماعى ، حيث بدأ الخطر بين المواطنين أنفسهم اقتصاديا بل وثقافيا ، مما يهدد عقد التماسك الاجتماعى ، وطالب بضرورة اعادة النظر فى الحلول التى قد يكون بعضها موضع خلاف ، والاختلاف فى الرأى لايفسد للود قضية .

وهناك طلب حرية التنقل والعمل بين دول الخليج ،

وان الحلول الآنية لاتعنى اهمال الحلول المستقبلية بعيدة المدى ، وأن هناك ربطا جذريا بين الحلول الآنية والمستقبلية .

والآن نفتح باب الحـــوار .

ولنبدأ اتجاها جديدا فى الموضوعية العملية .

(١٨) فيه اعتراض على التوجيه بحصر النقاش فى تقديم الحلول العملية ، فلندع كل زهرة تتفتح ، فقد يتبين أن هناك جوانب مفيدة فى الطرح والمعالجة ، فمن المفيد عدم حصر النقاش فى اطار معين .

الرئيس : ليس المقصود حصرالنقاش والطرح ، وإنما القصد الالتزام موضوعيا دون تنظير.

(٢٣) شكـــــرا

بداية أشكر القائمين على هذا المنتدى الطيب الذى يجمع هذه الوجوه الطيبة ، على دعوتهم لى للمشاركة لأول مرة ، لأتمكن من المساهمة ولو بجهد بسيط لعلنى أن أكون قد أديت جزءا من الواجب الملقى على عاتقنا جميعا وفى هذه المرحلة الهامة التى تعيشها دولنا ، لكونها تحوز على اهتمام الكثير من الدول سواء كانت دول تهتم بالنفط أو دول تهتم بارسال عمالتها .

وأشكر الدكتور الحمد على ورقته القيمة التى تطرق فيها إلى أهم المشاكل التى تعانى منها المنطقة وما تطرق إليه من بعض الحلول ، لعلها تساهم فى تقليل حدة المشكلة ، ولا يفوتنى أن أتقدم بالشكر إلى الأخ على صالح على ورقته القيمة التى تتصل بورقة اليوم ، حيث تطرق إلى عناصر مهمة جدا ، والمشكلة بجميع جوانبها والحلول التى إذا أخذت طريقها إلى التنفيذ ، لساهمت فى حل المشكلة التى تتطلب ضرورة تعاوننا على حلها، ونحن جميعا مسئولون عن هذه المشكلة وحلها، مهما أبعدتنا المصالح المادية وغيرها عنا .

هناك مشاكل أخرى ، قد تضاف ، منها أن هذه المنطقة فى الرخاء أو فى الكساد ، تتحمل الكثير من مشاكل العالم حسب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص العمل وغير ذلك ، ففيها ندرة فى السكان ، ووفرة فى الفوائض ، فعلينا عدم التأثير سلبيا على الاقتصاديات العالمية بالاحتفاظ بفوائض كبيرة ، وعلينا فى نفس الوقت تشغيل العمالة الأجنبية ،

وعندما انخفض سعر النفط ، اضطرت إلى تخفيض العمالة الأجنبية وتم ترحيل بعضها ، فصدرت دراسات من منظمات الأمم المتحدة ، التى تحمل هذه الدول أعباء الدول المصدرة للعمالة ، وطلبت من دولنا المساهمة فى حل مشاكل عودة هذه العمالة إلى أوطانها ومساعدة دولها فى توفير فرص عمل لها .

فمع ارتفاع ايراداتنا يطلب منا اعطاء مساعدات ، وعند انخفاض ايراداتنا ، نكون مسئولين عن هذه العمالة أيضا وتشغيلها فى دولها.

- وهناك مشكلة أخرى على صعيد الأمم المتحدة ، بدور حديث عن اصدار قرار لاعطاء الحقوق الكاملة للعمالة الوافدة .

أخذا فى الاعتبار ان لنا عمالة عربية فى أوروبا ونطالب ببعض الحقوق لهم، وفى نفس الوقت لا نطبق ذلك على أنفسنا فى بلداننا ، حيث ننظر لهم بنظرة أخرى ، فيجب توحيد النظرة .

فيجب اعطاء هذا الموضوع الاهتمام الكافى ، للتعامل مع الأمم المتحدة وليس فقط مع الدول المصدرة للعمالة ، لاسيما مع الدول غير العربية ، لأن اختلافنا مع دول عربية يجب ألا يؤثر ، لأن العمالة الأجنبية لها انعكاسات سلبية اجتماعية وثقافية ،

فيجب وضع قواعد للتعامل مع العمالة العربية تختلف عن غير العربية ، وعدم الدمج بين العربية وغيرها بنفس المعاملة .

- المشكلة معروفة للجميع وطرحت فى الدراسات ، وهى قديمة ، وتكرار بحثها يذكر بمشاكلها ، والاصرار على متابعتها ، فبالرغم من تكرار بحثها ، إلا أنه لاجدوى ، وستتفاقم إن لم نبادر بالحلول الايجابية .

وطرحت حلول ، يمكن تنفيذ بعضها مباشرة ، والآخر يحتاج إلى وقت طويل وقد يكون من أهم الحلول أن المشكلة فينا نحن ،

فالحلول العملية هى المجدية ، فبعد مضى وقت على التنمية ، وتزايد الشباب المتعلم ، فى قطر (٩٥٠٠٠ طالب وطالبة) وهو ليس بسيطا ، ويحتاج إلى فرص عمل ، مما يمثل قنبلة خطرة .

- يجب التركيز على اعادة نظام التعليم فى دولنا ، لأنه حاليا يركز على تخريج حملة شهادات عالية ، فيجب زيادة العمالة الوسطى بعد الثانوية ، نريد جيشا عاملا، لا مجرد قيادات .

- كان استبيان تضمن سؤالا عن كيفية توجيه خريجى الثانوية فى قطر إلى جامعته الوطنية وليس إلى جامعات أجنبية ، نظام التعليم حاليا يركز على الشهادات العالية ، لماذا لانركز على التخصص وتوجيه الشباب إلى ميدان العمل بعد الثانوية لمزيد من العمالة التى تحل محل العمالة الوافدة ،

ومن الناحية الاقتصادية نتيجة لكثافة العمالة الوافدة ، عندى كثافة طلابية فى المدارس ، وعبء على المستشفيات ، وتغير فى العادات والتقاليد فى المجتمع ، فكانت الأسرة فى السابق تقوم ببعض الخدمات ، وحاليا قد يزيد عدد الخدم على عدد أفراد الأسرة .

{٢١} أسجل الشكر إلى الدكتور تركى ، واتفق معه فى تحديد المخاطر ، وحزمة الحلول التى ساقها جيدة وأؤكد أن القضاء على الفساد الادارى ، كنقطة انطلاق عملية وحاسمة ، لأننا نرى انزلاق دولنا نحو الانهيار .

التجنيس ، اغلاقه تعزيز للعزلة ، ولكن يجب أن يكون التجنيس بشروط لمنفعة المجتمع ، وليس لانتفاع أشخاص أو فئات أو لأغراض وغايات لا علاقة لها بمصلحة المجتمع ، فالتفكك الاجتماعى بدأ يؤثر على المجتمع بسبب التجنيس غير الرشيد الذى تم .

زج المواطن فى عمليات الانتاج ، لن تجدى اذا كانت عملية الاعتماد على المواطن غير مجدية اقتصاديا ، ولا تدخله فى مجال تنافسى مع الآخرين .

إن الحلول المقترحة قد لاتتناسب مع درجة خطورةالمرض الخبيث الذى استشرى، وما عنيناه هو بسبب تكبير الكعكة ، فكانت خطئية السبعينيات فى توسيع الانفاق ، كانت خطيئة كبرى ، فيجب التيقظ لوقف الانزلاق لذى يصل إلى مراحله الأخيرة، فيجب التصحيح والعودة إلى الطريق السليم .

حقا نستفيد بالعمالة ، ولكن يكون بالقدر المعقول والمطلوب ، على مدى زمنى ، حاليا العمالة الأجنبية ٤٠٪ فيجب النزول بها إلى ١٠٪ مما يتطلب التدرج واعداد وتدريب .

{١٧} أود ضم صوتى إلى (٢١) بالثناء على الورقة والنظرة المخلصة التى كتبت بها .

وهناك ثلاث ملاحظات :

١- أنها أيضا لاتختلف عن ورقة الأمس من حيث وصم العمالة الأجنبية ، وأن التوسع فيها خطيئة ، واختلف فى ذلك للمزايا والفوائد التى ذكرتها أمس ،

وأضيف أنه عنصر صحة أن يضم المجتمع ثقافات مختلفة ، فى السعودية ثقافات مختلفة نتيجة لأصول مختلفة نتيجة للحج ، مما يعطى ثراء للثقافة الوطنية ، وهناك مجتمعات تستوعب عمالة أجنبية كبيرة ، استراليا / كندا / ألمانيا / فرنسا ، وهى تخلق تململا مؤقتا ثم تستقر .

ففى الكويت تغير فى تركز مواقع القوى ، وهذا لا يرضى أهل الديرة ، وسيستمر التغير ولا يعنى ذلك ضياع البلد ، فعناصر التنوع لا ينبغى التخوف منها .

٢- ما يقال عن التغيرات المصاحبة للنظام الدولى الجديد ، صحيح بحكم النظام العالمى الجديد ، يمكن أن تستخدم للضغط ، ولكن علاقة دول مجلس التعاون مع الدول الكبرى تبنى على مصالح أكثر منها على حقوق الانسان ، وكل المؤشرات تشير إلى استمرار هذه المصالح لمدة طويلة ، ولذلك لن تجعلهم يغلبون حقوق الانسان على مصالحهم .

٣- نقطة فتح المجال لحرية الحركة والعمل بين دول المجلس ، فمما أقره المجلس ، حرية تحرك المهنيين والحرفيين وهناك ٣ فئات أخرى العمل فى القطاع الخاص والعام والعسكرى ، ففى الخاص صدر فى الرياض من أسبوعين ضوابط تحكم حرية العمل فى القطاع الخاص ، وتضمن للعامل فى المساواة فى الترقية والاجازات ، ولكنها لاتعطيه حق العلاوات الاجتماعية والتأمينات ، وقد أخذنا سبع سنوات لاقناعهم بذلك .

فمن السهل طرح فكرة ، ولكن اقناع المسئولين بها ليس بالعملية السهلة .

الرئيس : يبدو أننا فى منطقة معجبة بالدعاية والبروباجندا ، فما صدر من قرارات أخيرا كان المقصود منها الدعاية ، فما قيل عن حرية التحرك ، أثارت بعض المشاكل ، فاستبدلوا الجواز بالبطاقة ، وباقى الاجراءات كما هى ، أما الحلول المنطقية تختلف كثيرا عما يؤخذ به .

{١٣} أود شكر الباحث على البحث القيم ،

مداخلتى من جزئين :

١- مع بحث الحلول ، قضية رئيسية ذكرها الباحث ، ونحن بحاجة إلى التركيز عليها ، وهى اضطراب القيم فى مجتمعاتنا ، ولمسناها كثيرا فى الكويت ، عند خضوعها للمحك ، التجارة فى التأشيرات ، إذا أخذت كمؤشر للقيم ، تنحسر لصالح الاثراء غير المشروع .

٢- هناك قوانين للحد من هذه الظاهرة ، ومع ذلك لم تطبق القيم أو تلزم الناس بها ، فهناك أزمة اخلاقية ، والقيم لا تطبق بقانون ، والتجارة بالتأشيرات هى إحدى أزمة القيم .

والعمالة الوافدة تظهر خللا ، ولكن هناك حاجة للعمل على احترام القانون واعادة التوازن للمجتمع من خلال ترسيخ القيم ، أزمة المناخ أزمة قيم ، انحسرت القيم لصالح الاثراء غير المشروع ، فهى حلقة مفرغة ، فعندما تثور مشكلة التأشيرات ، لايطبق القانون كما يجب .

<u>سؤال إلى الباحث</u> ، بالرغم من اخطار العمالة الوافدة ، فكيف نفسر سكوت الأنظمة السياسية عنها ؟ هل يعلمون بها وساكتون ، فإنها تهدد هذه الأنظمة ،

- فماذا تفسر سكوت الأنظمة ؟ هل لأن الأخطار غير خطيرة ، مما جعل الأنظمة غير جادة فى حلها ؟

- هل هذه الحلول ، فيما لو طبقت ، قادرة على ازالة هذه المخاطر ؟ وهل يمكن وضعها فى حلول كمية (Quantitative solutions)

(رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة ، واستؤنفت فى الساعة الحادية عشرة)

الرئيس : بسم الله نستكمل الجلسة ... وأود أن أشير إلى أن هناك ورقة عن القوى العاملة فى دول مجلس التعاون ، الواقع والمستقبل للدكتور عثمان الحسن نور.

- لا انكار بأن للمصالح الأجنبية دور فى المنطقة ، فكانت العمالة سابقا مرتبطة بالدول المرتبطة ببريطانيا (الهند / ايران ...) ثم ارتبطت بالمصالح الأمريكية ، فزادت العمالة من كوريا _ الفليبين – تايوان ...

ويبدو أن هناك محاولات فيها شئ من التخبط فى سياسة التركيبة السكانية ، فكلما أشار تركى إلى مخاطر الهوية من العمالة غير العربية ، إلا أنه للأسف بعد تحرير الكويت بدا فى المنطقة توجه لغير صالح العمالة العربية وتزايد العمالة من جنوب شرق آسيا .

{٧} أود شكر تركى على الورقة الجيدة .

هناك مخاطر على الهوية والقيم والدين ... وهناك خطر اجتماعى ، ونوه إلى مخاطر فرعية كونها تشكل أغلبية بدون حقوق ازاء أقلية بحقوق مما يؤدى إلى نوع من الطبقية ،

وهذا المرض باب يؤرق كثير من الدول الصناعية ... ألمانيا / بلجيكا / فرنسا ، مما يسبب مشاكل وقلاقل ، فالباحث كان من المفروض أن يشير إلى هذا المرض لأن القلاقل السياسية ستؤثر على الأنظمة السياسية .

- فكيف ، هل يوجد قانون أو نظام للجنسية يطبق فى دول المجلس ؟

- ما أشار إليه (١٧) من أن العمالة ليس لها مخاطر ونظرته إلى الجانب الايجابى أكثر من السلبى ... ،

فإذا نظرنا إلى الناحية الثقافية ، فإن مجتمعاتنا الخليجية محافظة بطبيعتها ، وغير مقبول لديها القيم الأخرى .

الرئيس : إن جزءً من اتجاه العالم الجديد ، خلق ثنائية الثقافة ، وهو ما تركز عليه حاليا ويحدث فى المجتمعات الاسلامية فى دول الاتحاد السوفييتى سابقا أو غيرها فى العالم الجديد ... ، والمنطقة حاليا بعيدة عن اتجاه الثنائية الثقافية ، ولكن يخشى تأثرها .

{٢٥} شكرا للباحث على ورقته القيمة .

قرأت لويس عوض عن ثورة الفكر ... التاريخ – الثقافة – النهضة ... ، وقال أن بيننا وبين الغرب ٤٠٠ سنة ، فكم سنة أمامنا للحاق بالموكب ؟ فأمامنا ، إما أن نندمج فيه أو يستمر تخلفنا ... المسئولون يعرفون .

يبدو أن الخابرات فى الخليج انحرفت عن أهدافها ، وأصبحت على المواطن ، وأن تواجد الأجنبى من صالح الحاكم ... فهذا سبب رئيسى فى عدم اتخاذ أى قرار فى هذا الصدد .

مشكلة المشاكل ... كيف تفسر عمالة أجنبية ١٨٠ – ٢٠٠ ألف ، وعندى ٢٠٠٠ مواطن عاطل عن العمل ... ، (٤٠ – ٤٥) دكان فى كل واحد ٢ من الهنود ، فلماذا لا إحلال ، وهى ليست فنية أو صناعية ... ، لماذا لايعطى للمواطن عمل بدلا من الأجنبى .

- مربيات أكثر من عدد أفراد الأسرة ، ثم نشكو من الازدواج الثقافى والقيم ...

- عن فتح المجال للتحرك بين دول المجلس ، لو تركت بلدى ثم تقاعدت بدون تأمين ، فمن أين أعيش ؟ ... وأولادى ، يجب التقاعد يسرى على البحرينى أسوة بالكويتى .

- المرأة فى البيت لا تعمل ، وأصبحت سمينة ثم تلجأ إلى التخسيس والمساج ... ،

- يلاحظ أن لا أحد يسمع .

{١٩} الورقة ممتازة ، وقد عودنا الحمد على الكتابة الرصينة الناضجة .

ملاحظتـــان :

١- ورد فى صفحة (٦) من الورقة حول نظرية فوكوياما فى كتابه نهاية التاريخ ، وهو سيطرة الرأسمالية الليبرالية بزعامة الولايات المتحدة ، وأن هذا النهج والايدولوجيا العالمية المعاصرة ، ستضغط على كافة الدول للسير فى هذا الاتجاه، وقد خرج بنظريته هذه بعد سقوط الاتحاد السوفييتى. ولكن قد يكون هناك شذوذ عن هذه القاعدة :

أ- إن فوكوياما الأمريكى الجنسية اليابانى الأصل ، يعتقد أنه بسقوط وتفكيك الاتحاد السوفييتى ، وانتصار الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة أنه لم تعد هناك أحداث هامة فى التاريخ بعد ذلك . وهو فى رأيى ، من واقع تخصصى مخطئ فى ذلك لأنه مبهور أكثر من اللازم بما يحدث فى الغرب مقارنة بالمجتمعات الأخرى ... إن علم التاريخ هو علم المتغيرات ، وما يحدث اليوم ، ليس نهاية التاريخ ، فإن أى انتكاسة أو هزيمة لمجتمع ما فى موقع ما ، قد يفسر بأنه نهاية تاريخ ، ولكن الأمر فى ذات الوقت بالنسبة للمنتصر ، هو بداية التاريخ ، فقد يقع غدا حدث ما يقلب الموازين ، ويغير الكثير من السيناريوهات التى قد يتصورها فوكوياما أو الذين يصعب عليهم استقراء التاريخ .

ثم إن الباحث يضيف إلى ما قاله فوكوياما ، إن هذه الايديولوجيا للديمقراطية الغربية ستضغط على الدول الأخرى لتطبيق هذا النهج ... ، وإنى اختلف معه فى ذلك ، فالتجارب التاريخية أثبتت أن هذه الدول الغربية ، بزعامة الولايات المتحدة ، قد ساعدت دكتاتوريات عديدة فى العالم لذبح الديمقراطية ، وكثير منها فى دول العالم الثالث من صنعها ، فهم يريدون الديمقراطية الليبرالية بمعناها الحقيقى لديهم ، وليس فى العالم الثالث ، يحرصون على ايجاد أنظمة دكتاتورية تحقق مصالحهم

وليس مصالح شعوب هذه الدول ... إن الغرب يدير الأقطار العربية بطريق مباشر أو غير مباشر منذ أكثر من قرن ونصف ، فلماذا لم يحقق فى هذه الأقطار ماحققه فى دول الغرب ، خاصة فى النهج الديمقراطى ... ، ومن يعتقد أن العالم تغير ، والنهج تغير ربما بعد تحرير الكويت ، إن الغرب يتحرك لمصالحه ... ، ومن قال أن مصالحه مهددة فى هذه المنطقة بدون الديمقراطية حتى يسعى للضغط على دولها للانفتاح والتطبيق الديمقراطى ... ربما الأنظمة الدكتاتورية أفضل له فى تحقيق مصالحه ، والأمثلة لدينا عديدة وماثلة لخلق ودعم الأنظمة الدكتاتورية فى العالم الثالث .

٢- الوحدة الخليجية ، سبق للأخ تركى أن عالج مسألة القطرية فى المنطقة وتوصل إلى ضرورة تنازل كل دولة خليجية عن جزء من سيادتها من أجل تحقيق تقاربها ووحدتها ... ، وهو اليوم يذكر الوحدة الخليجية كأحد الحلول الرئيسية ، وأنا معه فى ذلك ، ولكن كيف ؟ ...

أعتقد أن النخبة المثقفة فى المنطقة مسئولة وليس السلطات ، بالضغط المستمر والتوعية المستمرة لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجى .

اسأل الباحث عن توثيق البحث ومصادره .

{١} اشكر تركـــى ،

- وكذلك أشكر الدكتور عبد العزيز سلطان لدعوته الكريمة لحضور هذا المنتدى ... ، وأتصور أن السياسة السكانية أهميتها أكثر من التركيبة السكانية ، فالكل يعترف بأن هناك خطأ ولكنه بدرجات .

التركيبة السكانية أعتقد أن فيها خطأ ، فيجب النظر إلى كل منها على حدة ، مثلا الامارات ، دخل كبير وقلة سكان ، فتحتاج التنمية أيدى عاملة ، على خلاف البحرين مثلا ، فطبيعة كل دولة تختلف عن الأخرى ، فمن الصعب النظر إلى دول الخليج ككل فى هذه الخصوصية .

اعتقد اذا لم تكن وحدة خليجية شاملة متكاملة ، لانتكلم عن تخطيط شامل ،

ففى عدم وجود تخطيط شامل ، سنتكلم عن التركيبة السكانية باستمرار ، وقد أشار (٢٦) إلى أن هناك وثائق عن ذلك منذ سنة ١٩٢٢ ...

مثلا التجنيس شئ طيب ، أجنس من احتاجهم ، لكن من أجنسهم الأن لايتناسبون مع خطتى المستقبلية ، خطتى مثلا أجهزة الكترونية ولكنى أجنس أطباء ... ، ففى عدم وجود خطة شاملة طويلة الأجل ، يتعذر الانتقاء .

- حقا فى بعض دول الخليج خطط متوسطة الأجل ولكن هناك معضلتان :

١- عدم وجود خطط طويلة الأجل .

٢- عدم وجود دراسات متخصصة ، فإن نسبة انتاجية الأجنبى تنقص عما قبل ، فهناك بطالة مقنعة فى العمالة الأجنبية ، فماذا يفشل التخطيط ... ، بسبب :

- لاتوجد دراسات واحصائيات دقيقة تساعد على وضع الخطة .

- امكانيات أدوات تنفيذ الخطة (محدوده - مساهمة المرأة محدودة) فماذا نتوقع فشل الخطط أو عدم تحقيقها الهدف .

- الخطط تعتمد على ايراد النفط ، وهو متغير ، مما ينعكس على تنفيذ الخطط فيمكن وضع سيناريوهات

فإذا تغير الأساس المتغير وهو التخطيط الشامل يتغير السيناريو .

{٤} أشكر الحمد والصالح ، كما أشكر (١٧) ، وتبين ضرورة مشاركته الذى دائما يعيدنا إلى ادارة الواقع ، ففى كل ما درسنا من مشاكل التعليم / التنمية / العمالة / الصناعة ... ، يعيدنا إلى أن المسئولين أبخص وأننا نسير على الطريق السليم ، ..سبق قال لنا أنه ليس لنا دراسة الاحتياطى من المياه فى المنطقة لحساسيته ....، حتى اليوم ... ، غير مسموح لنا بالتشخيص .

- موضوعنا اليوم ، قضية كارثة ، ألمانيا / فرنسا ... ، فى سنغافورة وانتقال السلطة من العرب إلى الصين وكوريا ، ... ، اندونيسيا كانت ستضيع لولا وقف لانهيار فى الوقت المناسب ... ، فى الكويت وخطتها للوصول إلى ٥٠٪ مواطنين ... ،

- احدى أوراقنا سنة ١٩٨٧ تضمنت أن دولة خليجية ستصل إلى مدينة هندية ، ... وهكذا تتداعى الأمور ... ، فالمشكلة فى شعور السلطة بالمشكلة متأخرا .

تبدأ المشكلة وبعدها بثلاث سنوات بدأت السلطة تشعر بالمشكلة .

- حاليا بعض دول الخليج واجهت مشكلة عدم توفر دخل كاف .

- قد يربط بالنفط أو المياه ، ولكن لا يجب ربطها بالمصير وجودا أو عدما .

- أعتقد أنه بعد ٢ -٣ سنوات لو تغيرت المصالح لاختلفت الصورة ، فإن أغلبية النفط يتواجد فى دول الخليج ، وأغلبية السكان يتواجدون فى ايران والعراق ، وهناك هبوط فى الاحتياطى والانتاجى .

قد يلجأون إلى اثارة الهنود والباكستانيين فى الامارات بمظاهرات لتغيير السلطة فيها ، فإنها قنبلة موقوتة قد يستغلونها للتغيير .

- اذا صار التركيز أكثر على احتياطى النفط ،

- اذا كان المجلس غير مدرك للمخاطر ، فيمكنه أن يكلف جهاز بحثى باجراء دراسة بحثية جادة ، لأن الأمر يتعلق بمصير البقاء من عدمه ،

فإنى قلق من مخاطر التركيبة السكانية ، فهى قضية بقاء من عدمه لاسيما فى الامارات - قطر - الكويت ... البحرين المتقدمة تاريخيا ، فيها بطالة حاليا .

- قضية أخرى ، تركيب الهرم السكانى فى دول المنطقة ،

– ٤٥٪ من سكان دول المنطقة دون ١٥ سنة ، هؤلاء قادمون إلى سوق العمل ، ومع المتغيرات وقلة الدخل ، مع السيطرة على مصائرنا ، ستكون هناك خطورة باللغة ... ، فهناك مشكلة داخلية حقيقية ... الجزائر مثلا ، مشكلة البطالة الداخلية ومع الزيادة فى الدخل العامة، ستؤدى إلى صراع داخلى ، ويؤدى إلى سهولة اختراق المجتمع من الخارج ،

والقدرة المالية لن تستمر فى حل المشاكل ، وتؤدىالى صراع داخلى ، وقد يمتد مؤشر الجزائر إلى غيرها ،

وهناك كتابات عن توقع صراع داخل دول الخليج ، فليس التهديد كمجرد خطر خارجى ، ولكن أيضا عن صراع داخلى نتيجة شحة الموارد ، وسيفرض علينا حينئذ ، إن لم نبادر بالعمل .

لعلها رسالة تصل إلى المسئولين ، بأن الهدوء الظاهرى حاليا قد يصبح كارثة متفجرة .

– فى الكويت حاليا ، بدأ اقتناع المسئولين بالوضع ، وتتحدث به الحكومة ، عن قلة الدخل والبطالة ، والرسوم والضرائب ، وهذا مؤشر جيد للتوصل إلى حلول، فحتى على مستوى السلطات السياسية ، يجب أن تقتنع بها قبل الكارثة فكل ما قلناه على مدى ١٢ سنة ، بدأ يكون موضع النظر الآن .

الرئيس : أحدد اتجاهات المداخلات التى وردت :

١– أهمية الدراسات العملية والميدانية لمشكلاتنا .

٢– أهمية التطبيق وليس التنظير .

٣– التأكيد على اشكالية الأزمة وعدم تغييبها .

٤– توطين الحلول لتكون نابعة من واقعنا .

٥- الربط بين الحلول الآنية والبعيدة .

٦- ضرورة مشاركة الجميع .

٧- ضرورة تواضع أصحاب القرار ، والسماح للمشاركة وسماع الرأى الآخر ومصاحبتهم فى الحل .

٨- مراكز لدراسات واستشراف المستقبل .

{١٨} بعد الثناء على كلا البحثين :

- أمس كان لغط حول تضارب الأرقام ، ولا خلاف كبير فهناك هوامش محدودة ، فما أشار إليه (٢) ليس ١٢ مليونا ولا ٢٣ ، فهو ٢٠ + ١,٥ أى يقترب من الواقع ، فهامش الخطأ ليس كبيرا ، وقد لا تكون الاحصاءات دقيقة ولكنها تعبر عن الصورة .

- السعودية ، الأرقام عن السكان ١٥ مليون منها ١٤ مواطنين ، فإن نسبة القوى العاملة ١,٥ مليون أى ١٠٪ من اجمالى السكان ، يثير التساؤل لانخفاضه مقارنة بالكويت مثلا حيث اجمالى العمالة الوطنية إلى السكان حوالى ٢٠٪ .

- لاشك أن موضوع السكان والقوى العاملة ، والاطلال عليها هى محصلة مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

حقا سبق طرح الموضوع ، ويجوز كان نقص هذه المرة ، فكان يجب الغوص أكثر فى طريقه التناول ، فماذا طرأ على التركيبة السكانية ؟ ليس من حيث العدد ، ولكن النوعية ... التعليم ... المهن ... ، مجالات العمل ... المرأة ... التدريب ، مما يعكس دلالات ، وتصورا أعمق .

- المشاكل مستجدة ومست ببساطة ، مثل فرص العمل المتاحة للمواطنين والدراسة التى وزعت اليوم للدكتور عثمان الحسن ـ تسير إلى أنه فى السعودية ، الانتظار لطالبى العمل فى القطاع الخاص ٤٠٪ يتنتظرون سنة ، ونسبة أخرى ينتظرون سنوات أكثر وهذه بدأت تظهر فى الكويت ، وحاليا فى البحرين بطالة ، وفى قطر فرص العمل تقل .

- موضوع السكان والقوى العاملة ، مظهر من مظاهر التشوهات التى أصابت مسار التنمية ، فالبرامج التنموية غير مناسبة للمطلوب ، وتوجهها للاستهلاكى أكثر من الانتاجى ، وما لها من اختلالات اجتماعية ومخاطر سياسية ، مما يطرح تساؤلا سبق طرحه ، وهو التنمية لمن وإلى أين ؟

وهنا تبرز المشكلة التى تهدد مخاطر وجود من عدمه ، التى أشار إليها الباحث ، نحن الآن ، الوجود الحضارى لهذه المجتمعات ، مهدد ، تدهور النسيج ، وكذلك تدهور القيم ... ،

فليس المهم تركيبة السكان ونسبة مواطن وغير مواطن ، ولكن نسب القوى العاملة ، فالعامل يحضر أسرته ، فيجب أن تنظر إلى نسب القوى العاملة (السعودية وهى الأقل نسبة ، العمالة الأجنبية فيها ٦٨,٥٪ وفى الامارات ٩٠٪) من عمالة وافدة ، مقابل ١٠٪ فقط مواطنين ، فالتهديد قائم لا محالة الفرق فى تحديد الفترة الزمنية للسقوط فمتى تنتهى دولة الامارات كدولة عربية اسلامية ، قطعا ستذوب ، وغيرها فى الطريق ... ،

والعالم متغير وعالم مصالح ، تختلف عن القيم ، فهناك ضغوط مصالح وضغوط قيم ،

فالكويت ، العالم يرانا بالاشعة فى الداخل ، وأصبحو يسألون عن الخدم وحقهم فى الانتخاب ، ونحن نطالب به للعرب فى المجتمعات الأخرى ، (جاءنى مراسل صحفى سألنى عن الخدم ، فقلت أنها بسيطة ولا مشكلة ، ففوجئت بوضعها على الصفحة الأولى لصحيفته ، "يقول أنه لا مشكلة للخدم، مع أن لديه أربعة من الخدم بدون حقوق".... فستحدث ضغوط يجب أخذها فى الاعتبار ، فيجب البحث من زاوية تخطيطية ، وليس مجرد تنظير ،

- فمن منظور استراتيجي ، بعد ٣٠ سنة ستقل أهمية النفط ، فبعدها سيحدث التغير على أساس تحول مصدر الطاقة إلى اندماج الذرة ، التى حددوا لها ٣٥ سنة ، وبعد ١٠ سنوات سيضغطوا على المنطقة لانتاج أكثر .

- النظرة يجب أن تكون أوسع وأبعد من غزو العراق ، وإلى الاقتراحات التى عرضها الاخوان ،

اعتقد أهمها ، اندماج دول الخليج بدءً باندماج اقتصادى يتجاور الفئوية ... ، ويجب ادخال اليمن كمخزون سكانى ، يقارب نسيج المنطقة ، فهم كنسيج عمان ، وسيكون لديهم نفط فى فترة قريبة مما يكسبهم عنصرا مؤهلا لدخول المجلس الخليجى ، ووضع اليمن الجغرافى يفرض نفسه .

- التفكير فى أن المنطقة ، دول مجلس التعاون ، يجب أن تكون اداة تغيير فى المنطقة ، لا يتصور حرية وحقوق انسان ، وبجوارك صدام ، فيجب أن تكون عامل تغيير فى المنطقة حقا ، وذلك لا يكون إلا من خلال اندماج ، وهذا يتطلب رغبة سياسية ، فحاليا غير قادرين على الاتفاق على ضريبة الجمارك فى دبى ١٪ ، فالارادة السياسية لها أهميتها ومطلوبة ، فمن بيده القرار لا يستشعر المشاكل التى نراها ، بل قد يجد فيها قوة له .

{٢٩} شكرا للباحثين فالورقتان جيدتان .

- قيل بأن هناك فجوة بين صاحب القرار ، وبين المجموعات المفكرة ، وأرى أنه لا فجوة ، فهناك اختلاف فكرى بين ، حتى لا ألتقاء بعد فترة ،

- مشكلة التركيبة السكانية على رأس المشاكل التى تعانى منها ، مما يدعو إلى التفكير فى أولادنا ووجودهم وفرصهم فى الحياة .

مشكلة التركيبة السكانية تتركز فى :

١- نمط القوى العاملة وتركيبتها ، ويستند إلى نمط التنمية التى تبنته .

٢- تهميش دور المواطن .

٣- عدم الجدية فى الدراسة وحتى فى المؤشرات .

<u>وبعد المنطلقات للحل</u> :

١- التعليم والتدريب والتأهيل ...

التعليم، حاليا ، بالرغم من العلم بحجم المشكلة ، إلا أن منطلقاتها غير سليمة، فإننا نعلّم تغييب العقل وتسييسه ، وتعليم التخلف ... ، مصطفى معرفى أوضح فى بحث له اخيرا ، أننا غير جادين فى ايجاد النوعية المطلوبة .

٢- التوظيف عام وخاص

القطاع الحكومى تشغيل الرجال فقط ... المرأة ، لا سياسة ولا حوافز لاحتوائها وتوفير المناسب لها ، بل هناك توجه لحجزها فى البيت .

والقطاع الخاص لايستوعب ولا يجذب ، مما يحتاج دعما حكوميا فى العلاوات الاجتماعية مثلا ، فسياسة التخصيص الآن ، ستؤدى إلى بطالة ، مالم يجد دعما حكوميا يتحمل العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأطفال ،

ولكن متخذ القرار لايدركها ، وهى بديهيات .

والتدريب هو العامل الثالث لسوق العمل ، فما ينفق على التدريب فى الكويت والسعودية أموال ضخمة ، ولكن مردودها محدود ، لاعائد حقيقي لها فهي غير مربوطة باحتياجات سوق العمل والتنمية الحقيقية .

فهناك أموال تهدر فى التعليم ، وفى التدريب دون استغلال ، فليس هناك صدق فى تغيير التركيبة السكانية ، إلا بصدق التعليم والتدريب على أسس سليمة .

{١٤} نقاط محدودة

- الورقة الموزعة وهى للدكتور عثمان الحسن ، أعدها بناء على طلب الأمانة العامة ، وهى ورقة موضوعية تم توزيعها على الدول المشاركة فى مجلس التعاون ، وكان لها صدى واضحا .

- البطالة فى دول المجلس ، بعض التقارير والدراسات ، تكشف عن أن من سن ١٦ – ٢٥ سنة (حوالى ٢٥٪) لا فرصة للدراسة أو العمل ، بسبب طغيان عمالة أجنبية وعدم ترشيد استخدامها .

- تنقل المواطنين بين دول المجلس ، هناك جهود بدأت منذ ٩ سنوات ، وكان هناك مشروع بمساواة مواطنى المجلس للعمل فى القطاعين الخاص والعام ، واختلفت الآراء حوله ،

الاعتراض الأول عدم المساواة فى التوظيف بوصفه حقا للمواطن ، وأخيرا أصبح حتى المواطن ، قد لا يجد عملا وأصبحت فرصة العمل غير مضمونة حتى للمواطن .

وبعض دول المجلس ترفض المساواة الكاملة بين مواطنى المجلس ، لأنها لاتريد أن تمتد الامتيازات التى تعطيها مواطنيها إلى غيرهم ، حتى لو كانوا من دول المجلس ، وبعض الدول الأخرى لا تريد أن تفقد عمالتها المدربة بسبب وجود امتيازات أفضل لها فى دولة أخرى ،

وفى مجال القطاع الخاص، صدر قرار أخيرا بمساواتهم فى القطاع الخاص، فيما يتعلق بقضايا العلاج والتعليم والأجر ، وهى خطوة جيدة ،

أما الميزات الاجتماعية ، فالتقدم فيها ضعيف جدا ، مما يحد من الانتقال للعمل فى دول المجلس .

- السياسات السكانية ، فى الأمانة العامة طرح موضوعها وخطورته منذ ٨ سنوات على دول المجلس ، فكان هناك فرق واضح فى الردود ،

وعندما طرح بداية ، كان عدم تجاوب ، وعند طرحه بعد غزو الكويت ، كانت الاستجابة طيبة وتجاوبا كبيرا ، وجرت احصاءات فى مختلف المجالات ... تعليم .... نسبة العمالة ، ونسير فى خطى حثيثة مما يفيد أن هناك تجاوبا واحساسا بالمشكلة .

وهناك مسارات تتكون من بعض عناصر ، الأساس والهدف فيها ، هو تعديل النسب لتكون الأغلبية للمواطنين فى كل دولة .

والاجراءات لتعديل النسب السكانية تتناول :

١- ترشيد استخدام العمالة ، لتشغيل المواطنين والمساهمة فى تدريبهم ، ودعم القطاع الخاص لتشغيلهم .

٢- الأخذ بنظام التجنس ، وما يتطلبه من اجراءات وضوابط .

٣- تشجيع الزيادة الطبيعية للمواطنين بتحمل تكلفة الصحة العامة ، وتحمل بعض أعباء توظيف القطاع الخاص ،

فالقضية ليست عدم معرفة المشكلة ، ولكنها معروفة والوعى قائم ، والحلول معروفة وكذلك الاجراءات ، وتأتى فى التقارير الداخلية لكل دولة ، ومع ذلك تصاب بالاحباط ، لماذا لا تطبق ،

والسبب قضية المصالح الخاصة ، هناك من يتاجر بها ، يستفيد من جلب العمالة الأجنبية ،

فيجب دعم القطاع الخاص وبعض الخدمات .

الرئيس : الساعة الخامسة ، الجلسة القادمة حقوق الانسان ، وسيتولى الدكتور الجلال تقديمها .

{٩} أرى دمج جلسة غد الصباحية مع جلسة اليوم المسائية .

{١٤} يمكن تدبير ذلك ، لأن ورقة حقوق الانسان ، وكذلك الأوراق القطرية لن تستغرق وقتا طويلا .

المنسق : لا بأس اذا تم ذلك والانتهاء الليلة (موافقة)

د.تركى : أشكر الجميع على ملاحظاتهم ، وأعرض بعض ايضاحات :

- طرح هل الحلول نهائية ... لا ، إنها مجرد اقتراحات ، وقد تحتاج اجراءات أطول ، فإنه مجرد اجراء طوارئ لاسعاف المريض ، ثم العلاج وفقا للاجراءات العادية ، فهى حالة طوارئ تحتاج حلولا سريعة لوقف النزيف ، وبعدها يخضع للاستراتيجيات ، الحلول بعيدة المدى ، حيث لا يوجد أى تصعيد .

- طرح تساؤل عما إذا كان صاحب القرار لا يدرك أبعاد المشكلة ، أقول أنه فى دولنا ، كل شئ يسير على سياسة البركة ... دعها تستمر ... ، العقلية العربية عموما تتبعها ... ، لايراجع الطبيب إلا بعد الوقوع ، فهى عقلية لا تواجه المشكلة إلا بعد تفاقمها .

- هل هى كافية ؟ ... لا إنها مجرد خطوات سريعة وتحتاج استراتيجية .

- أشار (١٧) إلى أنه لا مشكلة ، وأنه تنوع ثقافى ... ، لاخلاف على التنوع مع وجود حالة مجتمع متكامل قائم لا يتأثر بغيره ... فرنسا مثلا لن تتأثر ثقافيا بالمهاجرين إليها ... ،

فليس الأمر عند مجرد تنوع، لأنه لا يوجد امتزاج ، فلا تنوع ثقافى ، فحاليا، لانسمح بالتجنيس ، فكيف يكون تنوعا ثقافيا .... إنه مجرد فسيفساء.

وأما الكلام عن مصالح الغرب مع المنطقة ، فهذا صحيح ، ولكن فى حالة وجود تنافس بين معسكرين مثلا ، أما حاليا فلا منافس وأمريكا بالذات ونحن نفسنا أقصر من الغرب ، وإذا لم يشتروا البترول سنضار أكثر منهم ،

فالمصالح لهم أصبحت مضمونة ، ولكن فى السابق كان تنافس بين جانبين ، ولكن النظام الدولى الجديد هو السائد ،

فالنظام الجديد ليس لصالحنا .

(١٩) قال أننى متأثر ومبهور بفوكوياما ... ،

أتفق معه بأن التاريخ لا ينتهى ... ، وهى مسألة فلسفية ، وما قصدته نهاية التاريخ بالنسبة لهذه المرحلة .

ولكن هل يستمر على مدى كم سنة ... لا نتنبأ بذلك فهو خلال هذا العقد ، هذه هى الصورة .

وأرجع إلى المنافسة ، فتعدد مراكز القوى ، كانت لصالح الغرب ، فكان يرفض الديمقراطية طالما كان ذلك لصالحه ، ولكن الآن لن تشكل الديكتاتورية ضغطا عليه ، فإذا أصبحت المصالح متساوية مع الديمقراطية أو الدكتاتورية ، وأنتهت حاليا المصالح مع الدكتاتورية ، فالأفضل أن تلجأ إلى الديمقراطية .

- الوحدة الخليجية أصبحت ضرورة ، وإذا بقيت كيانات صغيرة تضعفها وتبتلعها ، فيجب تنسيق وارادة واحدة لمواجهة الضغوط التى تواجهها .

- بالنسبة إلى توثيق الورقة ، أنها ليست بحثا ، وإنما من فرضية شذوذ التركيبة السكانية ، أما الأرقام فقد تكون غير دقيقة ،

فانطلقت الورقة من أن التركيبة شاذة ، فالورقة للنقاش وطرح آراء ، وليس كبحث أو دراسة ، فهى ورقة عمل منطلقة من حقيقة متفق عليها .

انتهت الجلسة فى الساعة الواحدة ظهرا

.....

بسم الله الرحمن الرحيم

الجلســـــة الثالثـــــة
الخميس ١٩٩٤/١/٦
٥ – ٩ مساء

الموضـــوع : البعد الاجتماعى وحقوق الانسان

رئيس الجلسة : السيد/ عبد الله النيبـــارى

مقدم الموضوع: الدكتور عبد العزيـز الجلال

.....

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم

ورقـة هـذا المسـاء تتعلـق بالبعـد الاجتماعـى وحقـوق الانسـان ، وأعدهـا الدكتور غانم النجار ، وبسبب ظروف التزامه وسفره للخارج ، اعتذر ، وسـيتولى الدكتور عبد العزيز الجلال تقديم الورقة ، ثم يفتح الباب للنقاش ، ثم فى الجلسة التالية ، تقدم باقى الأوراق وتناقش .

د.عبدالعزيزالجلال :

مدخـــل

- تبدأ الورقة بأهمية طرح حقوق الانسان فى هذا الوقت بالذات – الزمن العالمى لحقوق الانسان وبدء ما يطلق عليه بإمكانية "وجود نظام عالمى جديد" تشكل قضية حقوق الانسان أحد أبرز معالمه .

- ثم تركز على أهمية تحديد المقصود بمفهوم "حقوق الانسان" نظرا لارتباطها بمعطيات ثقافية انسانية عامة ، ومعطيات ثقافية خاصة حسب كل مجتمع ، وبالنسبة لدول الخليج فإن المعطيات الثقافية العربية الاسلامية ومعطيات المجتمع النفطى والدولة الريفية والنمط الاستهلاكى يتداخل فى مفهوم "حقوق الانسان" توسعا أو تضييقا حسب الخلفية الثقافية والمصالح الخاصة بمن يحدد مفهوم هذا المصطلح .

مفاهيم حقوق الانسان :

- المفهوم العام قديم قدم البشرية وتعنى بالأساس "الانتصار للمظلوم وتثبيت مبادئ العدالة ورفض الظلم" .

وقد عززت الأديان وبخاصة السماوية منها هذا المفهوم وتطور هذا المفهوم وقبوله بشريا دون تخصيص زمان أو مكان .

- المفهوم الحديث لحقوق الانسان تطور مع نشوء الدولة الحديثة ذات السيادة الوطنية ، وما يتعرض له مواطن الدولة من انتهاك لحقوقه العامة لبسط مفهوم السيادة ، وقد أدى تزايد الدول وبالتالى تزايد انتهاك حقوق الانسان العامة ، إلى قرار الأمم المتحدة باعلان حقوق الانسان عام ١٩٤٨م ، الذى حدد مسئولية الحكومات عن انتهاك حقوق الانسان فى الرقعة الجغرافية التى تسيطر عليها ، وأصبحت تلك الحقوق محددة واضحة ومنصوص عليها بالرغم من التغيرات التى تدخل عليها فى كل دولة حسب ثقافتها ونظامها السياسى والاقتصادى .

ملامح حقوق الانسان فى الثقافة العربية :

- فى الوقت الذى يقوم فيه المفهوم الحديث لحقوق الانسان على المنطلقات الفردية والحرية بمعناها الخاص كأساس لحرية الجماعة ، فإن الفرد فى الثقافة العربية شر مطلق فعله الذاتى مضاد للفعل العام .

- بالرغم من قيم الاسلام الأساسية بشأن حقوق الانسان ، إلا أن التطورات السياسية التى مرت بديار الاسلام قد ألحقت الكثير من التشوهات بها ، وبدلا من أن يكون فى إرث الاسلام الثقافى تربة صالحة لممارسة حقوق الانسان ، فقد وجدت حكومات متسلطة ترفع شعارالاسلام وتمارس عكس ما يدعو إليه.

- رفعت الحكومات "الوطنية" شعارات حقوق الانسان ، ولكنها فى الممارسة ضربت المثل فى انتهاكها بحجج غريبة مثل حماية الثورة ، وصالح الطبقات الشعبية ونحو ذلك من الشعارات البراقة .

- مازال مفهوم حقوق الانسان فى الثقافة العربية مثل التعاويذ الغيبية التى ليس لها أثر فى مجريات الحياة العامة ولعل ازدواجية الغرب – وهو مصدر المفهوم الحديث لحقوق الانسان – فى تعامله مع قضايا الغرب للمسلمين هى مصدر التشكيك وعدم تبلور الالتزام العربى بهذا المفهوم ، من غير إدراك بأن ممارسات الحكومات الغربية المنتقدة من العرب والمسلمين هى محل معارضة من بعض فئات تلك المجتمعات الغربية .

- وما زال هذا المفهوم يقوم على عدم الالزامية لتطبيق حقوق الانسان فى المنطقة العربية .

- وكثيرا ما تصنف المطالبة بحقوق الانسان من الداخل أو الخارج بأنها مؤامرة يبرر ضرب من قام بها ،

- كما أن مبادئ حوق الانسان لم تترسخ إلى الحد الذى يستأصل عقلية التشفى المترسخة عن تعاظم الشعور بالظلم فى التاريخ العربى .

- فى إطار هذه المؤثرات ترسخ فى العقل العربى أن حقوق الانسان نسبية وليست مطلقة ، هى لنا وليست للآخر .

- فكرة القوة والانتقام والانتصار فى الثقافة العربية أقوى من فكرة التراحم والعدالة ، وبذلك يضعف الالتزام بحقوق الانسان المطلقة .

- لم تترسخ فى الثقافة العربية فكرة الفصل بين ما هو سياسى وإنسانى ، وتبدو صعوبة الفصل فى موضوع حقوق الانسان لأن المهم هو السلطة ولذلك يصعب الفصل ، ومن هنا عدم السماح أو الاقتناع بإمكانية قيام منظمات انسانية لحقوق الانسان لا شأن لها بالسياسة ، أى تغيير النظام .

- هناك دعاوى قوية بأن حقوق الانسان تتعارض مع الشريعة الاسلامية ، ومع ثقافة المجتمعات العربية والاسلامية ، ومرحلة تطورها الاجتماعى مما يساهم فى ضبابية القبول والالتزام بتلك الحقوق ، مع أن اتفاقيات ، حقوق الانسان ومشاكلها تتيح حق التحفظ لأسباب دينية أو ثقافية يمكن تبريرها .

دول الخليج والبعد الاجتماعى لحقوق الانسان :

اضافة إلى التأثيرات الثقافية العربية والاسلامية على مفهوم حقوق الانسان والالتزام به فإن دول الخليج أضافت بعض الخصوصيات أهمها :

- المستوى المعيشى والثروة النفطية مما أوجد نزعة الاستئثار والتوجس من مشاركة الغير فى هذه الثروة ، ونزعة الاستعلاء على العمالة الوافدة واستنكار أهمية تمتعها بالحقوق الأساسية للانسان .

- حداثة تكون الدولة وصغر حجمها وتعرضها للتهديد الخارجى والداخلى ، يجعل من السهل عليها ممارسة انتهاك حقوق الانسان ليس على الوافد بل حتى على المواطن عن طريق الاجراءات الاحترازية ويلاحظ أنه بقدر اطمئنان الدولة على مستقبلها فإن تلك الاجراءات تخف بشكل ملحوظ من غير استبعاد عودتها .

- عدم الارتباط بالمنظومة الدولية لحقوق الانسان ، مثل عدم توقيع الاتفاقيات والالتزام بها ، ويجد التخوف من هذه الاتفاقيات قبولا لدى بعض جمهور الدولة خوفا من الضغط لتطبيق الاتفاقيات مما سيؤثر حتما على تركيب الدولة ومصالح مواطنيها الأصليين .

- الجهل العام بمفاهيم حقوق الانسان وعدم التصدى للخلط بين ماهو حقوق انسان وغيره من المطالبات السياسية خارج هذه الحقوق .

البعد الاجتماعى وحقوق الانسان :

أدى تزايد أعداد العمالة الوافدة إلى أن تصبح ثلاث من دول الخليج (قطر – الامارات – الكويت) يفوق وافدوها عدد مواطنيها ، بينما تعانى الأخرى من نفس المشكلة بدرجة أقل ، وقد نتج عن ذلك مضاعفات اجتماعية ومصاعب منهـــا :

- أسلوب الاستعلاء على الآخرين .

- التأثير اللغوى – الاتكالية والكسل بين المواطنين وبخاصة الشباب والأطفال وكثرة الذكور وبالتالى المشكلات المرتبطة بالجنس والشذوذ .

- تعدد التكوينات الاجتماعية المنعزلة عن بعضها ، وتأثرها بما يحدث فى بلاد كل منها .

- اغلاق بعض المهن والحرف على بعض الفئات وعدم دخول المواطنين لها .

- الشعور بعدم الاطمئنان ومن ثم عدم الولاء للدولة مقر العمل من قبل التكوينات الاجتماعية الوافدة نتيجة لخضوع التعامل معها للتبدل وفقا للظروف السياسية مع دولها أو مع مخاوف الدولة المضيفة واتسامها أحيانا بالتجاوزات غير المقبولة .

- تدخل أصحاب المصالح من العمالة الوافدة عن طريق تجارة التأشيرات والكفالة والتستر ، تدخلهم ضد تطبيق سياسات تحديد العمالة الزائدة ، وتحميل المستقدم تكلفة عمالته الفعلية على الاقتصاد العام .

هذا عرض موجز للورقة ، ومع أنها لم تتعرض للاجراءات المطلوبة فى سبيل صيانة حقوق الانسان مع الحفاظ فى نفس الوقت على سيادة دول الخليج ومصالحها إلا أن العرض يحمل فى طياته تلك الاجراءات .

ولعل الحد من العمالة الوافدة ومنع الزائد منها بتاتا وتطوير القوى البشرية المواطنة وتشغيلها عن طريق التعليم المناسب والتدريب وتحديد الأجور ورفع كلفة العامل الأجنبى على مستخدمه ، كلها ستساهم فى تعديل التركيبة السكانية وجعل الغالبية للمواطنين ، وعندما يحدث هذا ويزول خوف دول المجلس ومواطنوها من السيطرة السكانية الأجنبية فإن هذا بدوره سيساعد فى احترام حقوق الانسان للعمالة الأجنبية وللمواطنين بشكل عام فى نفس الوقت .

الرئيس : بالرغم مما ذكره عن عدم تفصيل الورقة للتطبيق ومدى انعكاس ذلك والمواقف تجاه العمالة الوافدة ، أعتقد أنها طرحت مفاهيما هامة وملامح أساسية لمسألة حقوق الانسان فى مجتمعاتنا ، وتتبع المفهوم الفعلى والواقعى .

الورقة لها جانبـــان :

- فى علاقة السلطة فى الدولة بالمواطنين ، وواقع الالتزام بحقوق الانسان تجاه الوافدين سواء من الدولة وقوانينها أو من المجتمع .

الموضوع على جانب كبير من الأهمية خاصة فى هذه المرحلةالتى نمر فيها، وموقع قضية حقوق الانسان فى العالم الجديد ، وما قد تؤثر على علاقات الدول بدول الخليج ، فهى هامة وحساسة بالنسبة لواقعنا السياسى ، وتقابل بمقاومة ذاتية.

ومن النادر ان لم يسبق عقد جلسة لبحث هذه المسألة تحت هذا العنوان بالذات ، ولعل لقاءنا هذا نجد فيه ما يغنى عن البعد الهام للموضوع .

{٦} قرأت ورقة الدكتور النجار ، وكما تفضل الدكتور الجلال ، فإنه ناقش الموضوع بشكل عام ولم يتطرق إلى مشكلة حقوق الانسان والعمالة فى الخليج ،

ما يقلقنى ما ذكره الرئيس ، فحقوق الانسان كأحد الأعمدة الرئيسية فى النظام الدولى الجديد ، ومدى تأثير ما يمارس مع العمالة الوافدة ، خصوصا خدم المنازل ، على السمعة فى دول الخارج ، وأشير إلى قضية ضخمت فى أمريكا

عن طالب خليجي في بوسطن ومعاملته لخادمته السيلانية ، فمجرد طالب يدرس ومعه خادمة يعطى صورة ليست لصالحنا .

تتعرض هذه الدول إلى النقطة التى أثارها (١٧) أمس ، وهى تدنى الأجور للعمالة الوافدة ،

وأثيرت فى منظمة العمل الدولية ، وفيها حملة منظمة لضمان حقوق العمالة وحقوقها السياسية .

ورقة غانم بجانب غنائها ، إلا أنها مزعجة للغاية ، الواحد يحس بأن هناك شيء خطأ لمفهوم حقوق الانسان فى الثقافة العربية ،

أين موقف المثقفين العرب من هذه القضية ؟

- مشكلة اختفاء الكخيا من القاهرة ، والعالم يثيرها ، ولكن لم تحرك للمثقفين العرب ساكنا .

{١٧} أضم صوتى إلى الاخوان بالثناء على الورقة ، بصرف النظر عما أشار إليه (٦).

- بالنسبة لدول مجلس التعاون لو نظرنا من زاوية علاقة الحاكم بالمواطنين وزاوية العلاقة مع العمالة الوافدة ذات الأجور المتدنية ،

- علاقة الحاكم بالمواطنين بصرف النظر عنها من الناحية القانونية ، يمكن أن يقال أن حكومات دول المجلس تعامل المواطنين معاملة طيبة ،

زيارات آخر الليل شبه معدومة فى دول المجلس ، فالعلاقة قد لايكون فيها كثير من الاشكالات .

- حقوق الانسان للعمالة الوافدة فى دول مجلس التعاون لها مشكلتان :

الأولى ، ما أثاره (٦) .

الثانية ، أن بعض الحكومات تستمد شرعيتها من الاسلام والاعتراف بحقوق الانسان التى أشارت إليها الورقة ، معناه اعتراف بها ،

واحد الحلول التى نشرت دوليا ، هى استبدال الحقوق بما ورد فى الاسلام ، حتى أنه طرحت وثيقة لو وقعت عليها الدول الاسلامية لأغنتنا عن المشكلة .

{٩} تم الحديث فى الجلسات السابقة حول المخاطر المختلفة الاقتصادية والسياسية للعمالة الأجنبية ، فرأيى أن قضية حقوق الانسان ، هى المرشحة لتكون السلاح الأول الذى ستوجهه الدول الأخرى والمؤسسات العالمية لأهداف سياسية أو لها مصلحة فى عمالتها ،

فيجب بحث ذلك وطرح ما يمكن اعتباره مدخلا يساعد فى القضية ، لأن القضية ستطرح بشكل واسع وتنعكس سلبا على دولنا .

سيستمر استعمال حقوق الانسان كسلاح ضد المنطقة ، ولن يتم السكون عليها لأن استمرار الأجور لفترة طويلة متدنية ، وبدأت دول تطالب بحد أدنى للأجور وقدمت نماذج توقع بين طالب العمالة والأشخاص ، وحد أدنى من الشروط يجب توفرها ، وحدثت أزمة سياسية بين دولة وبعض دول الخليج ومازال الأمر مستمرا .

فى مجتمع الخليج مفاهيم سلبية عن العمالة الوافدة ، وحالة القلق والتذمر ، لاتخاذ أى اجراء ، وبدأنا نسقط سلوكياتنا السلبية على العمالة الوافدة ، وبدأت مفاهيم دونية حول العمالة الآسيوية ، فيجب رفض ذلك وعدم ممارسة مثل هذه المفاهيم .

- حدث موقف فى إحدى الدول بترحيل ١٦٠٠ عامل ، فدولتهم هددت بتصعيد الموقف وقطع العلاقات السياسية ، مع أنهم دخلوا البلد بطرق غير شرعية ، ويمارسون تهريب المخدرات ، ومع ذلك يتدخل السفراء بطريقة فجة لتخفيف الأحكام .

أحد الآسيويين قام بعملية اغتصاب ، فتدخل السفير بأنه معذور لأنه أعزب لمدة ١٥ سنة .

فأعتقد قضية حقوق الانسان وما تقوم به دول الخليج ازاء هذه الشريحة يجب تغييرها ، لأنها ستستعمل سلاحا ضدها ، ومنظمة العمل شكلت وفودا تبدأ من يناير ١٩٩٤ جولة للمنطقة للاطلاع على نظم العمل والأجور .

فيجب إعادة النظر فى العمالة الوافدة وشروطها .

الرئيس : موضوع الندوة ليست فقط العمالة الوافدة ، ولكن التركيبة السكانية ، فتشمل كافة مكوناتها .

وفى الوقت المتاح لنا ، ... مناقشة البعد الاجتماعى للعمالة فى التركيبة السكانية وقد يستقطب نقاشنا جانب حقوق الانسان ، ومناقشة مدى انطباق مواقفنا نظريا وعمليا ازاء العمالة الوافدة ، بما يتفق مع قيمنا وديننا الاسلامى وأيضا جانب أثر التسامح فى عدم احترام حقوق الانسان فى الممارسات الاجتماعية مع العمالة الأجنبية وأثر ذلك دوليا ، فالظلم له انعكاسات سلبية ، فالمجتمع يتغاضى عن الظلم الذى يقع من أفراده على العمالة الوافدة ، فما هو انعكاس ذلك اجتماعيا على افراد المجتمع ؟ إن الأمر يقتضى التأمل .

{٢٥} أشكر الدكتور غانم على ورقته ، والدكتور الجلال على التلخيص الطيب ، وكالعادة الحديث ذو شجون ، ولا نهاية له ....

اكتشافنا مساوئ كثيرة ولكن لا نتشاءم ...

- أود أن أشارك بمداخلة أستوضحها ...

- يبدو أن هناك تركيزا على نسبة ممارسات خاطئة للاسلام ، وللأسف هذا اجحاف بحق الاسلام ، مقولة عمر "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" فدائما نركز على ما يخدم أغراضنا ، فنحن سوداويون .

- من الاشكاليات المجتمعية ، مسألة التنشئة ، ففى المنطقة قيم ومفاهيم ضد حقوق الانسان يجب تغييرها ، قيم ومفاهيم تعبر عن الاعتداء على حقوق الانسان "العين لا تعلو على الحاجب" ، "على قد لحافك مد رجليك" ،

- الاعلام والأسر ساهمت فى ترسيخ مثل هذه المفاهيم .

- أيضا هناك مبالغة فى الهجوم ، فهذه العناصر تعانى سوء معاملة فى دولهم فتركوا أصولهم وهاجموا دول الخليج لأغراض سياسية فإنهم يعانون فى دولهم .

- شغلنا بالدفاع عن حقوق الانسان الوافد ، ونسينا حقوق المواطن ، فالتركيز على الوافد حتى نتناسى حقوق المواطن .

- الخدمات التى تقدم (الصحية مثلا) طوابير طويلة من الوافدين بالمستشفيات تحرم المواطنين ، مع أن كثيرا من الوافدين يرتكبون جرائم العنف والمخدرات .

- ضرورة وجود نشاط وفعاليات عملية ، ونرجو ألا نعلق سلبياتنا على المشجب العربى والاسلامى والانسانى .

{٥} بموجب النقاش الدائر ، نحن متخوفون من حقوق الانسان ، لأننا نستفيد من عدم تطبيق حقوق الانسان فى اقطارنا .

من يقول بأن حقوق الانسان قائمة فى قيمنا ودولنا ... لا وجود لها فالشاعر يقول "اذا لم تكن ذئبا .....أكلتك الذئاب" ، أى إذا لم نأكل نؤكل ... ،

وحتى الأديان التى يقولون عنها (حضارة المنطقة يهودية مسيحية اسلامية) أين هم طوال هذه المدة ،

إن المشكلة بسبب الحضارة الغربية القائمة ، ليس لدينا حضارة تبنى الانسان ثقافيا وصحيا ... ، إذا كان الاسلام فيه ذلك فلماذا لم نطبقه ... ،

العمالة الأجنبية أولاد ناس فقراء يجب معاملتهم بحسن ،

فيجب البدء بالديمقراطية ، فكل الاعتداءات على حقوق الانسان بدأت مع الديكتاتورية ، من الصعب تغيير فكر موروث ، إلا عن طريق الثقافة والتربية ،

- الآن عهد الانسان الحر والحوار ، فالعمالة لهم حقوق هندى / فليبينى ... ، إذا بلغت السن ، أين حقوقى ...

- كيف نتخلص من المشكلة بالتدريج ؟ ... لانحن نزيدها ، والعرب اختلطوا بالسلالات الأخرى ... ،

- إذا أردنا المعالجة ... ، عدم دخول أجنبى إلا لديه تذكرة عودة ،

- كم نصرف عليه هنا ، يجب دفع ما يكفيه شهريا ... ، فإذا تم ذلك ستتوقف العمالة الزائدة .

{١٠} كثير من النقاط التى فى ذهنى تطرق إليها بعض الاخوان فى مداخلاتهم .

١- الورقة بعنوانها ركزت على حقوق الانسان أكثر من البعد الاجتماعى ، وقد يكون ذلك البعد أكثر أهمية بالنسبة للخليج ، فكان يجب التركيز على البعد الاجتماعى بمناسبة التركيبة السكانية .

- معظم دول المنطقة تعانى من ضياع حقوق الانسان ، وطالما نتكلم عن حقوق الوافد ، يجعلنا أن نسعى إلى حقوق المواطن نفسه ، فكنت أتمنى لو ركز على البعد الاجتماعى .

فى رأيى أن العمالة الأجنبية أضرت كثيرا بالبعد الاجتماعى فى المنطقة ونتحدث بصراحة عن الفوائد التى استفادت فيها الكويت من خلال احتكاك الكويتى بالعقول العربية ، ولم تستفد دولة أخرى مثلها .

البحرين مثلا عمالتها منذ البداية كانت آسيوية لأن العمالة العربية كانت محذورة فيما عدا المدرسين للتدريس بالعربى ، وإلا لكانوا من البحرينيين ،

- فى البحرين كنا نشعر أننا بمعزل عن التفكير العربى والثقافة العربية ، فى الوقت الذى كنت أتمتع بزيارة الكويت لحضور ندوات ثقافية يحضرها مثقفون عرب تعنى بالثقافة والفكر ،

كنت أتمنى أن يتناولها الدكتور غانم .

- ولا شك نحتاج أيدى عاملة للتنمية ، ولكننا أسأنا الاختيار ، مما أدى إلى الوضع غير الصحيح حاليا .

- كنت فى الكويت منذ شهرين لحضور اجتماع لجنة المنتدى صباح يوم سبت، صدقونى أن دمعة نزلت من عينى ، آلاف الهنود فى الساحة دون العرب .، تألمت ... جئنا هذه المرة بعمالة بديلة للعمالة العربية ، لها انعكاسات ثقافية واجتماعية فى المجتمع ، فى رأيى أضرارها أكثر من مزايا رخصها .

ونحن نعانى فى البحرين من ذلك ، وما ينطبق على البحرين ينطبق أيضا على الامارات ... (٢٥) ذكر أن أعدادا كبيرة تقف حجر عثرة أمام المواطنين للوصول إلى الطبيب ، وهذه نظرة غير دقيقة ، فطالما دعونا الانسان فله حقوقه ، والخطأ ليس فى وقوف هذه الاعداد ، ولكن فى جلبها أصلا فحرمنا المواطن .

- إذا كانت هذه الأعداد مطلوبة ، فيجب تقنين ذلك ، فى الامارات وضع غير طبيعى ٥ – ٦ مستشفيات مقصورة على المواطنين ، وفيها نصف الأسرة شاغرة ، وغير المواطن يذهب إلى الطبيب الخاص ، فالخلل فى غياب التنظيم الصحيح والتشريعات الصحيحة والقرارات الصحيحة المنظمة ،

والأنظمة تجد نفسها فى مأزق أمام دول العالم بسبب اغماطها حقوق الانسان الوافد .

- البعد الاجتماعى له تأثير آخر ، اللغة على سبيل المثال ، الفرد العربى فى الخليج ، نتيجة لوجود أعداد كبيرة ممن لايتكلمون العربية ، تتأثر اجادته للغته ، اللغة العربية فى الخليج فى مأزق ، ففى الكويت سيكون للعمالة الأجنبية تأثير سلبى على اللغة ، (فى البحرين طلبة ثانوى يصعب عليهم التعبير بالعربية السليمة) .

- لم تتكلم الورقة عن البعد الاخلاقى لهذه العمالة بالشكل الضخم ، أيضا سنلاحظ فى الكويت أسوة بالبحرين ، التركيز على العمالة الأجنبية ، فعندما تجد العاملة الفلبينية أن معاشها بسيط قد تسلك مسلكا شائنا وتنتشر هذه التصرفات فى المجتمع .

- أيضا عندما نتكلم عن العمالة الكبيرة ، التجمعات فى الخليج ، مثلا فى البحرين ، نادى كورى ، ونادى يابانى ، وأكثر من نادى انجليزى ، و٣٠ - ٤٠ جميعة للهنود ، حقا لاعطائهم جزءا من حق التعبير والتجمع ، ولكن لا ننسى تأثير ذلك على المواطنين إذ يتعذر عليهم الانفصال عن تلك التجمعات ، فنحن قليلون لسنا كأمريكا مثلا ،

فلها تأثيرها السلبى فى مجتمعات صغيرة .

الرئيس : فى نهاية هذه الجلسة ، بعض نقاط :

- كما تردد فى مداخلاتنا ، بأن قضية حقوق الانسان والديمقراطية لها بعد أساسى فى ما يسمى نظام العالم الجديد ، ونحن مطالبون فى منطقتنا وخاصة المثقفين بالتمعن فى هذا البعد الانسانى والعمل على تلافى انعكاساته السلبية فى المجتمع الدولى .

القضية جادة ، وآخر التطورات تعيين أمين عام مساعد فى الأمم المتحدة لمتابعة قضايا حقوق الانسان ، وفى المجلس العرفى وفى الاتحاد الأوربى اهتمام مركز .

زيارة فى استراسبورج للمجلس الأوربى ٣ شعب أساسية :

١- شعبة برلمانية

٢- المجلس التنفيذى للوزراء

٣- محكمة حقوق الانسان ، وهى مؤسسة حاليا سيكون لها حجم ووزن وتأثير كبير جدا .

كان مخطط لمبنى كبير لمؤسسة حقوق الانسان بحجم مبانى الأمم المتحدة ، وهذا تعبير عن حجم القضية والاهتمام فيه ،

محكمة حقوق الانسان هناك ، أى انسان من أى دولة له مشكلة يستطيع رفع قضية فى المحكمة على أى دولة من الدول .

فالقضية لها أهميتها ، العام الماضى عقد مؤتمر فى فيينا عن حقوق الانسان وهو تعبير عن الاهتمام بحقوق الانسان ،

وجزء كبير من اهتمامها ، بالدول التى لا تطبق حقوق الانسان ، وأكثرها فى الدول النامية حيث يعانى ، وبالذات فى منطقتنا العربية ،

- لعل التشوهات التى نعانى منها فى منطقة الخليج تعانى من هذا البعد ، فقد قطعنا شوطا كبيرا بالبنية الأساسية ، ولكن التشوهات بسبب عدم تطبيق حقوق الانسان .

- أيضا علاقاتنا بالدول ومدى الاحترام ، فلعل أحد أسبابها غياب حقوق الانسان فى كل دول المنطقة ، وفيما بين الدول وبعضها .

- أيضا التنمية البشرية ، وتنظيمات الأمم المتحدة المهتمة بالتنمية البشرية ، تؤكد على تمكين الانسان من حقوقه وتمكينه بالتدريب ليمارس حقوقه ،

فالموضوع لصيق بالتركيبة السكانية ، ونتناولها من جانب التنمية البشرية .

- فيما يتعلق بالعمالة الأجنبية ، وحقوق الانسان ، أيضا مشكلة كبيرة تتعلق بحاجة هذه المجتمعات للاستفادة منها ، وقبول هؤلاء بالشروط تحت ضغط الحاجة ، فهناك استفادة للطرفين ولكن هذه الحاجة تخلق تناقضا آخر هو غياب حقوق الانسان وانزلاق مجتمعاتنا إلى اهدار حقوق الانسان ، وهذه تنخر فى قيمنا وحضارتنا ، ولها انعكاس سلبى على النظام ، فستناله جزء من السلبيات ، والنتائج الوخيمة بصرف النظر عن الجانب المظلوم ، تدنى أجور ... خدمات ... المعاملة السيئة ، تكونت عقلية ، كيف نعصرهم للحصول على أكبر قدر من الجهد بأقل تكلفة .

تكلمنا عمن يتحمل تكلفة العامل ، حقيقة هو الذى يتحملها ، فهناك اتفاق على أجر معين (٦٠ د.ك) مثلا ، ثم فى الواقع تكون (٢٠) فقط وتتأخر لبعض شهور والكلام عنها محدود ، الاستعلاء ... النظرة الدونية ....

فدق الناقوس للانتباه والتصحيح ،

فهل ننتظر حتى يأتى الضغط من الخارج ، أم نبادر إلى التصحيح .

فما أشار إليه (٦) ، مسئولية المثقفين ازاء هذه المشكلة ، حتى لاتفرض علينا فى ظروف ليست لمصلحتنا ، وتكون لها تداعيات خطيرة ... تدخل دول ... تجمعات للدفاع عن حقوقهم ، وأى تفجر للموقف ستكون له تداعيات خطيرة يتعذر علينا تلافيها ،

فالموضوع بحاجة إلى نقاش وتعمق وتأمل .

انتهت الجلسة فى الساعة ٦,٤٥ وبدأت الجلسة الرابعة فى الساعة السابعة

.....

بسم الله الرحمن الرحيم

الجلســـــة الرابعـــــة
الخميس ١٩٩٤/١/٦
٧ - ٩ مساء

الموضـــوع : خصائص الوضع السكانى وتطوراته خلال عقد الثمانينات فـى دول مجلس التعاون الخليجى (أوراق قطرية)

رئيس الجلسة : السيد/ عبد الله النيبـــــارى

مقدم الموضوع: الدكتور عبد العزيـز الجلال (السعودية)
الدكتور محمد رمضـــــان (الكويـت)
السيد/ خالـــد الزمـــــات (قطـــر)
السيد/ رســـول الجشـــى (البحرين)

.....

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الجلسة لعرض الأوراق القطرية ومناقشة مفتوحة عمـا طـرح أمـس واليـوم – فى الأوراق القطرية ، كان خيار هل تبقى خلفية أم تقدم أم بين بين ،

فلدينا ٤ أوراق قطرية

السعودية د.الجـــــلال

الكويت د. رمضـان

قطـــر خالد الزمات

البحرين رسول الجشى

الامارات د. عبد الرزاق الفارس (لم يحضر)

الورقة الأولى "خصائص المجتمع السكانى فى المملكة العربية السعودية"

د. الجلال: الورقة فى الواقع مجرد احصاءات جمعتها ، فليست إعداد بل تجميع لاحصاءات حاولت التركيز على عدد السكان ، مواطن وغير مواطن ، والتقسيم العمرى ، والعمالة الأجنبية وتطورها خلال السنوات المحددة .

- رقم السكان موضع خلاف بين البيان الرسمى وغير الرسمى، وقد بلغ :

عدد السكان بالمليون	اجمالى	مواطن	غير مواطن
عام ١٩٩١	١٤,٨	١١,٤	٣,٤
عام ١٩٩٣	١٦,٩	١٢,٣	٤,٦

والزيادة الطبيعية بمتوسط حوالى ٣,٨٪ خلال عشرين سنة ونصف ، نتيجة لارتفاع الدخل وتحسن الخدمات الصحية .

القوى العاملة

عام ١٩٨٠	٢,٩	١,٢	١,٧	(٥٩٪)
عام ١٩٨٥	٥,١	١,٥	٣,٦	(٦٥٪)
عام ١٩٩٠	٤,٩	١,٥	٣,٤	(٦٨,٥٪)

الرئيس : ما التناسب بين العمالة الوطنية والأجنبية ، وتناسبها مع السكان فكأنها عالية بالنسبة للأجانب ، ومنخفضة بالنسبة للمواطنين .

{٤} نسبة القوى العاملة إلى السكان فى الدول المتقدمة ٤٠٪ ، وفى الدول المتخلفة ٢٠٪ فقط من السكان .

الورقة الثانية "مواضع تحدى خصائص المجتمع السكانى فى الكويت
حقائـــــق وتســـاؤلات"

المقدم : الدكتور محمد على الرمضـــان

الأهـــداف :

وصف وتحليل سمات المجتمع السكانى فى الكويت .

التركيب النسبـــى

الهرم السكانـــــى

المستوى التعليمى

قـــوة العمـــــل

السياسة السكانيـة

تطرح تساؤلات بشأن ما إذا كانت سمات السكان تمثل تحديـا مـن تحديـات التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستقبلية فى الكويت ،

التركيب النسبى :

التوزيع النسبى للسكان وفق مجموعات الجنسيةالرئيسية وهى كويتى وغير كويتى. وفى بعض الأحيان تصنف فئة غير الكويتى إلى عرب ، أسيويين ، وجنسيات أخرى .

تضاؤل نسبة الكويتيين إلى جملة السكان بشكل مستمر وباستقرار منذ عام ١٩٦٥.

الأهداف الصريحة المنادية باعادة توازن التركيبة السكانية لصالح الكويتيين .

واستطاع الاحتلال الغادر وتداعيات حرب التحرير تحقيق مالم يستطع المخططون ومتخذو القرار من تحقيقه .

وما زالت الكويت تعانى عدم توازن تركيبتها السكانية .

فهل تستطيع الخطط وحدها من تحقيق التوازن الذى تصبو إليه البلاد وتحقق توازن مجتمع الوافدين ؟

الهرم السكانى

توزيع السكان وفق الفئات العمرية .

التركيب العمرى بين الكويتيين يعانى من خلل فى توزيعهم .

٤٥٪ من جملة الكويتيين خارج الطاقة البشرية بصورة تلقائية لكونهم دون سن ١٥ سنة .

ونسبة خارج قوة العمل كونهم طلبة منخرطين بمؤسسات التعليم العام والعالى ، ترتفع معدلات الاعالة بينهم .

فهل تستطيع الكويت أن تخلق وضعا متزنا فى ما يتعلق بالتركيب العمرى للكويتيين ؟

المستوى التعليمى

١٩٪ من الكويتيين أميون (٣٩٪ بين غير الكويتيين) .

٦٨٪ من الكويتيين هم من حملة التعليم العام (٤٩٪ بين غير الكويتيين) .

١٣٪ من الكويتيين يتمتعون بمستوى تعليم عالى (١٢٪ بين غير الكويتيين) .

قـــوة العمـــــل

انخفاض نسبة الكويتيين إلى جملة العمالة (٢٢٪ مقابل ٧٨٪ للعمالة الوافدة) .

معدلات المساهمة بين الكويتيين (٤٤٪ ممن هم فى سن العمل) .

لم تتعد نسبة الإناث من جملة العمالة الكويتية ٢٤٪ .

٦٧٪ من جملة العمالة متمركزة فى القطاع غير الحكومى (٣٣٪ فى القطاع الحكومى) .

٩٤٪ من جملة العمالة الكويتية تعمل فى القطاع الحكومى .

التوزيع المهنى للعمالة الكويتية :

حوالى ٤٢٪ من جملتهم فى وظائف تنفيذية وكتابية .

حوالى ١٣٪ يعملون فى مهن الخدمات العامة والاجتماعية .

لم تتعد نسبة أصحاب المهن العلمية والفنية ٢٨٪ .

مستواهم التعلمى :

٧٪ من العاملين الكويتيين أميون .

٥٨٪ يتمتعون بتعليم متوسط .

٣٥٪ من ذوى التعليم العالى .

ولا يقتصر التحدى الذى يواجه الكويت على استمرار الاعتماد على العمالة المهاجرة فى تلبية احتياجات سوق العمل ، وإنما يشمل تمركز العمالة الكويتية فى القطاع الحكومى .

العمالة الوافـــدة :

الأغلبيةالساحقة – ٨٥٪ – متمركزة فى القطاع غير الحكومى (الأهلى والمنزلى).

مستوى العمالة الوافدة التعليمى :

٤١٪ من جملتهم أميين .

٤٤٪ يتمتعون بمستوى تعليمى متوسط .

١٥٪ فقط يتمتعون بمستوى تعليمى عال .

توزيعهم المهنى :

يتمركز معظمهم فى مهن ذات طابع هامشى .

يعمل حوالى ٤٤٪ فى الانتاج والتشغيل والعمالة العادية .

ويعمل ٢٧٪ منهم فى الخدمات العامة والاجتماعية .

فهل تتمكن الكويت رفع معدلات مساهمة مواطنيها فى سوق العمل وعلى الأخص الإناث منهم ؟

أو تستطيع أن تعالج تمركز مواطنيها فى القطاع الحكومى ؟

بل أيمكنها تشجيع الكويتيين على الانخراط فى مهن ذات طابع انتاجى تشغيلى ؟

وهل بالامكان رفع مستوى العمالة الوافدة التعليمى والانتاجى ؟

السياســـــة السكانيــة :

الأســـس :

١- الحفاظ على الهوية الاسلامية – العربية وعلى الهوية الكويتية .

٢- الحفاظ على الأمن الوطنى من خلال سيطرة المواطنين على الوظائف الحاكمة وتشغيل المؤسسات الاستراتيجية والاعتماد على مصادر عمالة متنوعة حتى لاتسيطر جنسيةأو عرق معينان على أحد القطاعات الاقتصادية.

٣- الحد من معدلات نمو السكان الوافدين وزيادة كفاءة استخدام العمالة وقصر الاقامة التلقائية ، وأخيرا خلق توازن بين جنسيات الوافدين .

أهدافهـــا العامـــة :

١- أن يشكل الكويتيون نسبة ٦٠٪ من جملة السكان بحلول عام ١٩٩٥ .

٢- زيادة نسبة الكويتيين إلى جملة قوة العمل بشكل مستمر .

٣- أن يمثل الكويتيون الأغلبية فى الوظائف الادارية بالمؤسسات الاستراتيجية .

الاتجاهات :

١- المحافظة على توازن التركيبة السكانية والتأثير فى عناصر النمو السكانى .

٢- تنظيم قوة العمل الوافدة عن طريق السيطرة على مستواها النوعى والكمى .

٣- تنمية الموارد البشرية الكويتية .

٤- اعادة تنظيم عملية اتخاذ القرارات الادارية .

٥- اعادة النظر ببعض القوانين ذات العلاقة بالسكان وتركيبهم .

برنامج عمل الحكومة :

وأتت القضية السكانية فى المرتبة الثالثة بعد السياسة الخارجية والأمن الوطنى. وحددت أهدافها السكانية فى الآتى ؟

١- رفع نسبة الكويتيين إلى جملة السكان مع أواخر التسعينيات .

٢- انتهاج سياسة هجرة انتقائية .

٣- تنظيم الطلب على العمالة الوافدة وربطه بالاحتياجات الفعلية وعناصر الأمن الوطنى .

٤- تنظيم الطلب على العمالة المنزلية ، وأخيرا ، اتباع عملية تجنيس انتقائى محدود .

ترجمة السياسات السكانية إلى برامج عمل زمنية ذات نظم متابعة دورية فعالة .

تحقيق الغلبة النسبية للسكان الكويتيين إلى جملة السكان .

وضبط عناصر النمو السكانى .

والسيطرة على الطلب على العمالة وربطها بمعدلات الأداء الاقتصادى القطاعى .

الرئيس : شكـــــرا

الورقة الثالثة : الخصائص السكانية فى قطر وما طرأ عليها
من تغيرات فى الثمانينات

المقدم : السيد/ خالد محمد الزمات

إن أول تعداد كان فى سنة ١٩٧٠ ولم يعلن إلا لبعض المنظمات الدولية .

- أشير إلى بعض الاستنتاجات المستوحاة من خلال الورقة .
- تأثيرات سلبية مجتمعية نتيجة زيادة العمالة الوافدة الأجنبية لاسيما الآسيوية .
- يستنتج أيضا من الورقة إن زيادة عدد السكان منذ سنة ١٩٨٥ دليل على نمو العمالة الوافدة بدرجة ملحوظة .
- لو حاولنا تحديد خارطة الجالية الأجنبية ، سنجد بروازا واضحا للعمالة الآسيوية الاسلامية ، يليها العربية ، يليها الأفريقية .
- نقطة أخرى لها أهميتها ضعف مساهمة المرأة الوطنية فى مجال العمل .
- لا توجد خطة لسياسة الهجرة .
- لايزال هناك قصور فى التعليم ،
- العمالة الوافدة فى حالة ازدياد ما لم توضع استراتيجية لتنظيمها والحد منها مثل عمان .
- غلبة الهوية الاسلامية الآسيوية على السياسة السكانية ، ولكن يظل السؤال إلى أى مدى نجحت هذه السياسة ؟

الرئيس : شكـــــرا

الورقة الرابعة : خصائص الوضع السكانى فى البحرين وما طرأ عليه
من تطورات فى عقد الثمانينات

المقدم : السيد/ رسول الجشى

لقد طلب المنسق صفحتين ، فجاء الاعداد من ورقتين مع جداول تعكس صورة واضحة .

البحرين لجأت إلى الاحصاء الدقيق منذ ٥٠ سنة واستطيع القول بأنه دقيق لمعرفة عدد السكان ، التعداد الأخير تطور بشكل جيد ، فلم يقتصر على مجرد السكان ولكن أيضا ، التدخين / عدد أفراد الأسرة / المساكن .... تفاصيل ، وخرجت نتائجه فى كتاب دائرة الاحصاء استفدت منه فى عرض الاحصاءات .

- الأرقام لا تختلف كثيرا عن الأرقام التى نطلع عليها فى الخليج ، والآثار السلبية للعمالة الأجنبية غير المدروسة .

- حاولت باختصار بيان التأثير الاجتماعى للعمالة الوافدة ، فسنجد عدد السكان سنة ١٩٤١ كان حوالى ٩٠,٠٠٠ كان منهم حوالى ١٦٠٠٠ غير مواطن أى حوالى ١٦٪ ارتفعت سنة ١٩٩١ إلى نسبة ٣٤٪ من السكان ، فتضاعفت ،

- لو حللنا الوضع ، هل الزيادة مبررة أم لا ، فبكل صراحة هى غير مبررة ، الحركة العمرانية خلال ١٠ سنوات الأخيرة لم تزد بدرجة تبرر هذه الزيادة ، وكذلك الصناعة ،

البحرين هى الدولة الوحيدة التى تتمتع بعمالة فنية وطنية أكثر من أى قطر آخر ، فإن ٩٥٪ فى وزارة الكهرباء بحرينيين .

٩٣ – ٩٥٪ من عمال (ألكا) هى عمالة فنية ومهارات ومهندسين من البحرين ، ٩٨٪ فى البتروكيماويات من البحرين .

هذا يعنى أن عمالة فنية بحرينية يمكـن تغطيـة مختلـف المجـالات ، إذن لماذا تزيد العمالة الوافدة فى البحرين ؟

- ذكر بعض الاخوان أن الـ Free visa التى يشتكى منها أهل السعودية وأهل الكويت وأهل البحرين لم تكن منذ ٥ سنوات ، يصعب حصول الشخص على ترخيص لاستيراد عمالة ، فظهرت أخيرا ويحصـل الشـخص علـى ترخيص لادخال ١٠٠ - ٥٠٠ العمالة أين تذهب ؟ إنها لاتذهب إلى منـاطق التصنيـع أو الانتـاج ولكـن لزيـادة عـدد الدكـاكين وصغـار المقـاولين ، فقـط ومحـلات الالكترونيات ،

لقد زرنا دول غربية ، هناك اذا كان عدد السكان ٢٠٠,٠٠٠ نجد ٣-٤ بقالات ، على خلاف الفوضى فى مجتمعـات الخليـج ، ففـى البحريـن حوالـى ٢٠٠٠ بقالة ... ، محلات الالكترونيات بالمئات ، مما يعنى استيراد عمالـــة لا معنى لها ، والمسـتفيد ١٠٠٠ شـخص يحصلـون علـى ٥٠ - ١٠٠ دينـار شهريا ، والباقى يحول للخارج .

- ذكرت فـى الورقـة ، أن عـادات النـاس وسـلوكهم تـأثرا لأنهـا سـتجلب معهـا سيئات مجتمعاتها الفقيرة والموبوءة وفى مستوى متدنى .

- أيضا يلاحظ أن العدد الكبير من الأجانب (١٨٥٠٠٠) أجنبى ، معظمهم غير عرب ، مـن مجمـوع ٥٠٠,٠٠٠ قـوى عاملـة ، أى يشكلـون أكثـر مـــن ٢/١ البحرينيين .

- البحريـن امكاناتهـا محـدودة ، ولذلـك السـماح لتواجـد هـذه الأعـداد الكبـيرة ، وعليها زيادة ميزانية الصحة والتعليم ، مما تدنت معه الخدمات الصحية لعدم امكانية زيادة الميزانية .

- الواقع ، البحرين لا تحتاج إلى العمالة الكبيرة ، فرغم صغـر حجـم سكانها ، فيها ١٠٠,٠٠٠ طالب أى يتخرج ٣ - ٤ آلاف من الثانوى والمعاهد سـنويا، فالسوق لا يتحمل ، فلو دربت لغطت حاجة السوق بدلا من استيراد العمالة.

- ولكن غير المعقول وجود أكثر من ٢٠,٠٠٠ عاطل بحريني فعلي وليس بطالة مقنعة ، اضافة إلى البطالة المقنعة فى الدوائر الحكومية .

فهذا السؤال أكرره دائما ولا جواب .

وفى احصاء رسمى للحكومة ١٥,٠٠٠ فى الداخلية والدفاع من خارج البلاد ، من الذى يجب أن يعمل فيها ، إذن هناك خلل آخر ، هناك أزمة ثقة هى التى كونت هذا الخلل ،

حتى مع وجود ٢٠ ألف عاطل ، يحرمون من مجال العمل لعدم الثقة (يقولون ننصح بعدم توظيف هذا الشخص ... منهم أعداد من الأطباء والمهندسين)

- التعاون الخليجى له تأثيره أيضا ،

فالوحدة الاقتصادية ، والجوازات عليها بعض اختلاف ، ولكن هناك اتفاق حول القضايا الأمنية فى الخليج ، حتى فى الوطن العربى .

- اترككم مع الجداول التى تعكس الخلل السكانى .

- فى خضم هذه القضايا ، ماذا يحدث مع بطالة ٢٠,٠٠٠ ، يحدث أن يجد الشخص مضطرا للتخلى عن بعض كرامته للبقاء فى وظيفة ، وتقبل بأقل القليل حرصا على أسرته ،

- البحرين فى تاريخها الطويل ، كانت الحركة الوطنية تشكل عنصرا أساسيا ، ولكن عندما ضربت ودجنت فى السبعينات والثمانينات ، من يخرج من وظيفته لا يعاد تعيينه ،

وهذا يدفعنا إلى القول بأننا قبلنا تنازلات كثيرة فى حقوقنا الدستورية فالعملية ليست مجرد عملية اعداد فقط ، ولكن ما وراءها ، هل جاءت اعتباطا ، هل جاءت لعدم التنسيق ، لسوء تقدير ، أم جاءت بناء على دراسة وراء الكواليس ؟

الرئيس : أشير إلى مقارنة ، أو مفارقة

احصائيات البحرين السكانية وهى قريبة إلى الدقة ، تعطينا المعيار الطبيعى للنمو الطبيعى للسكان ، فيمكن أخذه كمقياسا للمقارنة للتعرف على الأمور الطبيعية وغيرها .

والجداول الاحصائية تكشف عن التركيبة السكانيةالخاطئة فى دول مجلس التعاون.

ونفتح المجال للنقاش العام .

{٢٠} أفكار عامة عن مداولات أمس واليوم .

نقاط تم الاستفسار عنها والاجابة عليها ، دون الاجابة الصريحة :

الأولى : - ما هو المدخل للتركيبة السكانية المناسبة ، وما هى هويتنا الحضارية، والبحث عن هذه الهوية .

- غياب حكم القانون فى هذه الهوية .

- ما هى منظومةالقيم التى نريد أن تتسم بها هوية المجتمع حضاريا.

وذلك ما أشار إليه تركى فى ص ٤ .

الثانية : تحدثنا عن التنظير وبعده عن التطبيق ، فيجب اصلاح ذواتنا أولا ، وتساءل البعض عن دور المثقف ، فنسقط المشكلة على الغير ... على السلطات الرسمية ، وليس ذلك دفاعا عنها ، ولكن يجب أن يبحث كل بذاته فى مجال التطبيق ، فتجربة عن ٣٠ عام ، بأن المثقف يمكن أن يصحح فى المجال الذى يعمل فيه ، كما نحتج بغياب التشريعات ... ولكن من أمرك ومن نهاك عن التصحيح ؟

الثالثة : الحاجة إلى خطة شاملة ، أشار إليها على صالح ولكن لم التوقف عن هذه الخطة الشاملة ، فبدونها لا نستطيع الوصول إلى خطة مقننة ومستهدفة لمواجهة التحديات والمخاطر .

الرابعة : تحدثنا كثيرا عن شرائح مختلفة ، عن السوق ، ومنذ سنة ١٩٧٤ ومازلت أقول أن الخليجى أجنبى فى بلده ، فهناك حاجة ماسة إلى خطة سكانية عملية لها أهداف محددة ، ولعلى هنا أطالب الأخوة ، أن يتولى المنتدى هذا الموضوع بدراسة شاملة ، لوضع سياسة سكانية يستهدف بها أصحاب القرار ،

ومن ضمن عناصر السياسة السكانية :

١- التأكيد على مهارات انتاجية محددة لمشاركة المواطنين .

٢- خطة تجنيس مرنة طبقت منذ سنة ١٩٧٤ للتصحيح ، لأن الخليجى كذلك والعربى أيضا أجنبى فى الخليج ، فامتداد الخليج امتداد عربى طبيعى لصغر السكان وحجم الخطط التنموية التى تحتاج عمالة ، والدول المتقدمة تلجأ إلى التجنيس ، فيمكن الانتقاء .

٣- التركيز على حقوق الانسان واحترامه ، فيجب التأكيد عليها ضمانا لتحقيق التنمية ، فلا يمكن لانسان بدون حقوق أن ينتج ، وضمانا للتجانس فى المجتمع .

٤- عنصر التدريب ، فمنذ السبعينات ، الكل ينادى بالتعليم المستمر كأنه مستورد ، فأيضا نطالب بالتدريب المستمر ، وسياسة الاحلال .

٥- استحداث دراسات مستقبلية ، ومرة أخرى ندعو المنتدى إلى وجود هذا الفراغ ، لعل المنتدى بما لديه من خبرات بشرية ، وامكانيةاجراء الدراسات ، أن يهتم بايجاد وحدة لدراسات مستقبلية .

٦- ومالخطوات العمليةلتصحيح الوضع السكانى، فى ضوء قرارات الأمم المتحدة وما يثار من بعض الدول حول حقوق الانسان ؟

هذا تحد جديد يمثل قنبلة موقوتة علينا أن نعمل جميعا على مواجهته .

{٢٥} ١- كثير من الممارسات على مستوى المنطقة خاطئة فى التطبيق ، نطالب بزيادة السكان ، لكننا نجد مواقف كثيرة تغاير ذلك ، مع المطالبة بزيادة النسل ، فظاهرة الولادة القيصرية فى الخليج (قطر أكثر من ٨٠٪) وقد يكون ذلك بسبب ما يحصل عليه الطبيب ، مما ينعكس على قدرة الانجاب ،

٢- من ملاحظة احصائيات البحرين ، وتنطبق على مجمل التركيبة السكانية فى المنطقة ، ففى البحرين من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٩٠ زاد المواطنون بنسبة ٤٠٠٪ بينما الزيادة فى العمالة زادت ثلاثة أضعاف زيادة المواطنين (١٢٠٠٪) .

٣- الهدر بوجود عمالة مهمشة فائضة ، مع تهميش عنصر المرأة ، والقوة المتعلمة من خريجى الجامعات تزداد فى الخليج ، ولا تزداد فرص العمل ، مما يعنى هدر طاقات بشرية تضعف السياسة السكانية .

٤- يجب العناية بوجود اهتمام دستوى وقانونى بالسياسات السكانية ، بأن ينص عليها بتنظيم النسل ، والهجرة والعمالة ونظمها الادارية ، (فى قطر القائمون على الاحصاءات غير مواطنين ، مما يشكك فى مصداقيتها) .

{١٤} شكرا ، ملاحظة بسيطة على (٢٠) عن :

التخطيط المشترك وتوجهه إلى الأمانة العامة للمجلس ، لقد أشرت صباحا إلى السياسات السكانية التى نحاول مع دول المجلس أن نعملها سويا ، لأن أى شئ نعمله من غير مشاركتهم لن تكون مجدية ، فهذا الخط سرنا فيه ، ولكن قضية التنفيذ ، فليس النقص فى الاجراءات والمقترحات ولكن فى التطبيق ، فالتطبيق والتنفيذ يتم على مستوى الدول المعنية دون سلطة عليها ، فالأمانة تجرى دراسات وبحوث ، والمهم هو التنفيذ على نطاق كل دولة .

منذ كم سنة والمنتدى لم يطبع أى نتيجة من أعماله ، وهو هدفه خلق رأى عام وينشره ، وعلاقتنا مع الاعلام لم تكن على مستوى خوفا من اجهاض أعمالنا،

فأملى أن نراجع مسيرة المنتدى ، لماذا توقفت عملية النشر ، فيطلب من أصحاب الأوراق مراجعتها ونشرها ، ويتاح للمواطنين وصناع القرار .

المنسق العام: المناقشات كانت جادة وساخنة

- اجتاع التنفيذية الساعة التاسعة والنصف صباحا باكر الجمعة .

- يمكن تقديم اقتراحات لموضوعات لندوات قادمة .

- عملية النشر ، لم نستلم ورقة سنة ١٩٩٣ معدلة حتى الأن بعد مضى سنة، وعندما نستلمها سننشرها فى كتاب ، وسننشر الدراسات المستقبلية كالمعتاد .

وفى النهاية ، لا يسعنى واللجنة التنفيذية ، إلا توجيه الشكر لكم جميعا ، وكل عام وأنتم بخير .

{١٠} لو تغير موعد الاجتماع بدلا من يناير بسبب الامتحانات ،،،

{٢٥} اعتذارات كثير من الزملاء لعدم مناسبة الموعد (الجامعة / التربية)

المنسق العام : سنبحث ذلك فى اللجنة التنفيذية .

وانتهت الجلسة فى الساعة التاسعة مساء .

.....

منتدى التنمية
اللقاء السنوي الخامس عشر
٥-٧ يناير ١٩٩٤
الكويت

الخصائص السكانية وما طرأ عليها من تغيرات فى الثمانينات

اعداد : خالد حمد صالح الزمات

قسم الجغرافيا - جامعة قطر

الفهرس

	الصفحة
١- المقدمـــة	١
٢- السياسة السكانية لدولة قطر وأبعادها	١
٣- الخصائص السكانية لدولة قطر	٢
٤- العمـــالـــة	٧
٥- التعليـــــم	٧

المقدمـــة :

======

تعد ورقة العمل هذه إطاراً عاماً لخصائص السكان في دولة قطر ، وما طرأ عليها من تغيرات ، ولضيق الزمن والمساحة المسموح بها في هذا المنتدى ، فان الباحث ركز على الناحية الاحصائية والتحليلية معتمدا على ما توفر لديه من بيانات قليلة ،خاصة تلك البيانات التي تعني بالسكان حجماً ونوعاً .

وتعتبر دولة قطر كغيرها من دول مجلس التعاون البيانات التي تهتم بالناحية السكانية ،وخاصة التي ذكرناها سلفاً ، مسألة تحمل في طياتها ابعاد كثيرة ،لكن الباحث استقى معلوماته الحساسة من بعض الجداول الاحصائية والتي تنشرها الأمم المتحدة ، وكذلك من الكتابات التي كتبت في هذا المجال.

السياسة السكانية لدولة قطر وأبعادها:

بعد ظهور البترول على دول الخليج بما فيها قطر حدثت تغيرات ديموغرافية ، حيث برزت حاجة هذه الدول الصغيرة الى العنصر البشري ، والذى يساعد في عملية التنمية ، من هذا المنطق دأبت قطر ومنذ الأزل الى ايجاد فرص العمل لكثير من الوافدين وخاصة العرب في البداية ومن ثم الأجانب . تلك السياسة السكانية إتبعتها دول الخليج بما فيها قطر ، ولم تألوا جهداً في توفير فرص العمل للمواطنين جانباً الى جنب مع التطور الذى تشهده البلاد. الا ان اعداد العمالة القادمة قلة في ١٩٨٣ وذلك بسبب انخفاض سعر البترول ،ولكنها عادت هذه الأرقام في الارتفاع ، واعداد العمالة الكبيرة احدثت ما يسمى بمشكلة الخلل السكاني حيث اصبحت نسبة المواطنين لا تتجاوز ٣٥٪ في بعض السنوات.

ويرجع بعض الكتاب والمهتمين أسباب هذا الخلل السكاني الى سياسة ما يسمى بالباب المفتوح للهجرة ، حيث ان هذا النوع من السياسة كان متبعاً ،ومما زاد من أسباب هذه المشكلة الا وهي الخلل السكاني ، هو موقع الخليج العربي ، حيث انه يقع ما بين مناطق ذات كثافة سكانية عالية، والتي بعضها تزيد فيها قوة العمل عن حاجتها. كل تلك الأسباب جعلت ليس قطروحدها محط انظار الكثير من العالم، والذى يحلم بالعيش الرغد ، بل ودول الخليج كذلك.

الخصائص السكانية لدولة قطر :

١- حجم السكان ونوعه: لو نظرنا الى الجدول رقم (١) والذى يمثل حجم السكان في دولة قطر في سنتي (١٩٨٤ / ١٩٨٥) والذى يحمل في طياتها الكثير من الملاحظات .

عدد السكان فى دولة قطر بالجنسية خلال (١٩٨٤/١٩٨٥)

الجنسية	١٩٨٠	١٩٨٥
المواطنين	٨٥٠٠٠	١٠٥٠٤٥
الوافدين	١٧٥٠٠٠	٢٨٤٢٠٩
المجموع	٢٦٠,٠٠٠	٣٨٩٢٠٠

ان الزيادة السريعة للسكان في دول مجلس التعاون بشكل عام ، وفي دولة قطر بشكل خاص مثلت جانبا كبيرا من التغير أثناء عقد الثمانينات، حيث ان اجمالي عدد السكان في دولة قطر خلال الثمانينات كان ما بين (٣٥٠,٠٠٠ - ٤٠٠,٠٠٠) نسمة تقريبا ، علما بأن آخر احصاء رسمي على مستوى الدولة كان ١٩٨٦ ، حيث بلغ حجم السكان في ذلك الاحصاء (٣٦٩٠٧٩) نسمة ، الا ان هذا الاحصاء لم يوضح عدد السكان (مواطنين /وافدين) ٠

ولو تمعنا في الجدول نلاحظ ان نسبة المواطنين في سنة ١٩٨٥ تشكل ٣٣,٨٪عند بداية الثمانينات ، بينما تنخفض هذه النسبة لتصبح ٢٧٪ عند منتصف الثمانينات ،وهذا أمر طبيعي لزيادة اعداد الهجرة الوافدة الى هذه الدولة الصغيرة٠ وكان بشكل عام الوضع هو انه في بداية الثمانينات ونهايتها ومع الازمة الاقتصادية التي مرت على البلاد بسبب تدني أسعار البترول في ١٩٨٣ مثلت نسبة الوافدين اكثر من ثلثي السكان٠

٢- نسبة العرب: بلغ حجم الوافدين في دول مجلس التعاون في منتصف الثمانينات حوالي ٥,٠٠٠,٠٠٠ حيث بلغت نسبة العرب ٢ مليون٠ ولو تمحصنا الجدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للسكان الوافدين من العرب في قطر ١٩٨١

فلسطين - الأردن	مصر	اليمن الشمالي	سوريا	لبنان	آخرون	المجموع
١٤,٥	٢,١	٣,٥	٠,٥	١	١٣,٦	٣٥,٢

الذى يمثل حجم القوى العاملة غير المواطنة ، والذى تمثل فيه فلسطين والأردن النسبة العالية من بين جميع الجنسيات حيث تقارب ١٥٪ ، والمتتبع للهجرة العربية يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في المنطقة منذ الخمسينات والستينات ،فهي ليست وليد عصر الثمانينات فقط ، بل كانت كذلك في عقد السبعينات والثمانينات عاليه وشهدت قطر تحولا كبيرا في مصادر الهجرة حيث بدأت تميل الى المصادر الآسيوية ٠

٣ – نسبة الشباب : تعد هذه الفئة من اكثر الفئات العمرية نسبة الى مجموع السكان في دول مجلس التعاون ٠ ومن الجدول رقم (٣)

السكان من الشباب حسب النوع وفئة العمر مارس ١٩٨٦

فئة العمر	ذكور	اناث	المجموع
١٩–١٥	١٢٣٣٨	١٠٢٩٥	٢٢٦٣٣
٢٤–٢٠	٢٢١٢١	١٠٤٤٨	٣٢٥٦٩
٢٩–٢٥	٤١٦٦٤	١١٥٣٠	٥٣١٩٤
٣٤–٣٠	٤١٠٠٤	١٣٢٤٨	٥٤٢٥٢
٣٩–٣٥	٣٠١٥٨	٩٨٢٦	٣٩٩٨٤
٤٤–٤٠	١٩٢٣٦	٥٨٤٥	٢٥٠٨١
المجموع	١٦٦٥٢١	٦١١٩٢	٢٢٧٧١٣

نلاحظ الآتـــي :

(أ) نسبة الشباب الى مجموع السكان تشكل ٦١,٦٩٪ وهي نسبة عالية ، ويدل ذلك على شخصية المجتمع حيث يعتبر من المجتمعات الشابة الفتية ٠ (ب) تشكل نسبة الذكور من الشباب الى مجموع الذكور من السكان ما يعادل ٦٧,١٨٪ ، وهذا يدل بالطبع على ان الذكور من الشباب المؤهلين للعمل اقتصاديا هم اصحاب النسبة العالية من الذكور في جميع المراحل (صغار السن– كبار السن) ، وقد يكون سبب ذلك هو تدفق العمالة الوافدة والتي اغلبها من الذكور ٠ كما ان نسبة الذكور من الشباب الى مجموع نسبة الشباب تعادل ٧٣,١٢ ٪ وتعادل هذه النسبة عند الاناث من الشباب ٢٦,٨٧ ٪، ونستنتج من ذلك ان ما يعادل ثلثي نسبة الشباب هم من الذكور ،بينما الثلث الآخر من مجموع الشباب هم من الاناث ٠ والسبب في ذلك يعود الى نسبة مشاركة المرأة وصغر حجمها في مجال العمل ٠

٣– المرأة وقوة العمل : يبلغ مجموع الاناث من السكان ١٢١٢٢٧ نسمة ، وهو ما يعادل ٣٢,٨٤ ٪ من مجموع السكان ، وتبلغ نسبة مشاركة المرأة القطرية الى مجموع السكان النشطين اقتصاديا ١,٤٥ ٪ ، بينما تبلغ نسبة مشاركة المرأة القطرية الى مجموع مشاركة الاناث من السكان ١٥,٢٦ ٪٠ ونستنتج من ذلك ان مشاركة المرأة القطرية في القطاعات الاقتصادية تكاد تكون ملموسة اذا ما قورنت بمشاركة الاناث من السكان ٠

٤- نسبة صغار السن : تعتبر دول مجلس التعاون من الدول التي تتميز بمجتمعات فتية ، وهي تلك المجتمعات التي تكون فيها نسبة فئات الأعمار الصغيرة عالية نسبيا ، وتعد هذه الفئة خارج نطاق قوة العمل لصغر سنها٠ ومن الملاحظ على الجدول رقم (٣)

فئة صغار السن (٠-١٤) من السكان ١٩٨٦

فئة العمر	ذكور	اناث	المجموع
اقل من سنة	٤١٤٣	٤٠١٨	٨١٦١
١	٣٩٥٣	٣٨٩٠	٧٨٤٣
٢	٤٣٥٤	٤١٤٢	٨٤٩٦
٣	٤٣٦٠	٤١٨٨	٨٥٤٨
٤	٤١٥٥	٣٩٥١	٨١٠٦
٩-٥	١٧٧٧٤	١٦٨٧٠	٣٤٦٤٤
١٤-١٠	١٣٨٧١	١٢٧٨٣	٢٦٦٤٤
المجموع	٥٢٦١٠	٤٩٨٤٢	١٠٢٤٥٢

بشكل عام ان مجموع نسبة صغار السن في دولة قطر الى مجموع السكان هو ٢٧,٧٥٪ ، مما يدل على ان المجتمع القطري بفئتيه (المواطنين / الوافدين) هو مجتمع لا يزال في طور النشأ ، والسبب في ذلك هو ارتفاع معدلات الخصوبة بالنسبة للوافدين ، كذلك هذه الفئة تمثل عبئاً اقتصادياً كبيراً على الاقتصاد القطري حيث انها خارج نطاق العمل. من الملاحظ ايضاً ان نسبة صغار السن من الذكور تبلغ ٥١,٣٥٪ ، ونسبة الاناث ٤٨,٦٤٪ الى مجموع نسبة صغار السن ، وتشكل نسبة الذكور من صغار السن الى الذكور من السكان والبالغ عددهم ٢٤٧٨٥٢ نسمة ، ما نسبته ٢١,٢٢ ٪ وهي نسبة ليست بسيطة ٠ أما بالنسبة للاناث فتشكل نسبة الاناث من صغار السن اى مجموع الاناث من السكان والبالغ عددهم ١٢١٢٢٧ نسمة ، ما نسبته ٤١,١١٪ ، وهي اذا قورنت بنسبة الذكور من صغار السن تعتبر عالية حقيقة ، الا ان هذه النسبة تمثل قيداً يحد مشاركة المرأة في قوة العمل ٠

ونستنتج من ذلك ان فئة صغار السن (ذكور / اناث) قد تكون نسبياً كبيرة، والسبب في ذلك هو ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض نسبة الوفيات خاصة في الأعمار المبكرة والتي تشكل وفياتها في الدول الفقيرة نسبة عالية من اجمالي الوفيات ٠

٥- نسبة الحضر : ان التحضر في دول مجلس التعاون قد نشأ وتركز في المدن الرئيسية بعد ارتفاع اسعار النفط وزيادة السيولة النقدية ، وبعد النمو السريع والانتشار السكاني نمت الحواضر ، وتدفق الالاف من الوافدين الى قطر ، كل ذلك كان عامل استقرار لهذا البلد. والمعلومات المتوفرة لدينا والتي تتميز بالقلة في العدد ، حيث تدل على ان نسبة الحضر في مدينة الدوحة تبلغ وحدها ٦٢,١٪ ، اما في بلديات قطر الاخرى فتبلغ في بلدية ام صلال ٢,٩٪ والجميلية ٠,٤٪ وفي بلدية الخور تراوحت هذه النسبة ما بين (١-١,٩)٪ ، ونوضح أن هذه الأرقام تقديرية.

العمالة : ضعف مشاركة العمالة الوطنية أوجدت نوعين معروفين من الهجرة ، وهي هجرة مؤقتة ، وهجرة دائمة ،ولكن الغالب في دول مجلس التعاون وخاصة قطر هي ان نوع الهجرة السائد هو هجرة مؤقتة ، ونسبة القطريين الى مجموع السكان النشطيين اقتصاديا والبالغ عددهم ٢٠٠٢٣٨ ، تعادل ١٠,٣٩٪ ، بينما تبلغ نسبة الوافدين والبالغ عددهم من السكان ١٧٩٤٣١ ، تعادل ٨٩,٦٠٪ ٠ ومن جهة اخرى نجد ان نسبة الذكور القطريين الى مجموع السكان القطريين والنشطيين اقتصاديا تبلغ ٨٥,٧٠٪ اما حصة الاناث القطريات من النشاط الاقتصادي القطري فتبلغ ١٤,٢٩٪٠ ولو تتبعنا هذه النسبة للأشخاص الغير قطريين ، حيث أن نسبة الذكور الوافدين الى مجموع السكان الوافدين النشطيين اقتصاديا تبلغ ٩٠,٧٩٪، اما نسبة الاناث فتبلغ ٩,٢٠٪ ٠

ان نسبة مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي بشكل عام تكاد ان تكون قليلة في الثمانينات ، والسبب في ذلك بالنسبة للقطريات هو ان المجتمع القطري بطبيعته محافظ ، وكذلك قد يكون السبب في ضعف مشاركة المرأة ان نسبة الذكور الى الاناث هي نسبة مرتفعة بشكل كبير ، ولذلك لا نلمس مدى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ٠ وتوجهات العمالة الوطنية تكاد تكون منصبه فقط في القطاع الحكومي ، حيث تبلغ هذه النسبة تقريبا ٨٨،١٩ ٪ ، ويرجع ذلك الى انه لا يوجد تشجيع للقطاعات الاخرى غير الحكومية ، حيث ان القطري لاتزال لديه الرهبة والغموض من العمل خارج النطاق الحكومي ٠

التعليم : يمثل التعليم قطاعا هاما بالنسبة لدولة قطر حيث تنصب اهتمامات الدولة بهذا القطاع لأهميته٠ وتشكل نسبة الطلاب القطريون في المدارس والمعاهد الحكومية في جميع المراحل الى مجموع الطلاب في جميع المراحل ما نسبته ٥٤,٣٨٪ من مجموع الطلاب الدارسين في المدارس والمعاهد الحكومية ٠ اما بالنسبة لتفاصيل نسبة الطلاب القطريين في المرحلة الابتدائية فانها تعد اعلى نسبة في جميع المراحل الدراسية بالنسبة للقطريين حيث تبلغ

٥٩,٠٧٪ ، وتحل المرحلة الاعدادية في المركز الثاني حيث تبلغ النسبة ٢٤,٧٢٪ ومن ثم الثانوية حيث تبلغ ١٤,٣٧٪ ٠

كما أود أن أشير الى ان نسبة مشاركة الاناث من الطلاب في المعاهد التخصصية سواء من المواطنين او الوافدين تكاد تكون معدومة جداً ، حيث ان المعاهد التخصصية تعتبر فقط حكراً على فئة الذكور في القطاع الحكومي ٠
اما بالنسبة لغير المواطنين فتشكل نسبة الطلاب الوافدين في المدارس الحكومية ما يعادل ٤٥,٦٢٪ وهي نسبة عالية ، حيث ان السبب في ذلك مجانية التعليم ٠ اما عن أعلى نسبة من الجنسيات العربية بالنسبة لمجموع الطلاب العرب والبالغ عددهم ٢٢٥٢٦ هم من الفلسطينيين وتبلغ نسبتهم ٢١,٨٢٪ ، ومن ثم يأتي الأردنيون في المرتبة الثانية حيث تبلغ تلك النسبة ٢٠,٢٤٪ ، ومن ثم المصريين ١٦,٤٧٪ ، وبالنسبة لعدد الطلاب العرب من الوافدين الى مجموع الطلاب الوافدين ، فتبلغ نسبتهم ٨٢,٣٩٪ في المدارس والمعاهد الحكومية ويجب ان نشير الى ان معظم الجنسيات غير العربية تتجه الى المدارس الخاصة بالنسبة للتعليم حيث يتم التعليم بلغة تلك الفئة ، ومن امثلة تلك المدارس الخاصة الموجودة في قطر (الهندية – الايرانية) وغيرها ٠

ونلخص استنتاجنا في ان الخصائص السكانية كانت في الثمانينات متغيرة وبشكل سريع ، الا ان عقد الثمانينات تميز بنوع آخر من السياسة السكانية تجاه الهجرة ، حيث أصبحت تتميز بالانتقائية ، وتحدد الدولة نوع من العمالة سواء (مهرة / غير مهرة) عن طريق لجنة استقدام العمالة التابعة لوزارة الداخلية ، وتقوم تلك اللجنة بجلب العمال من انحاء مختلفة من آسيا وخاصة من الشرق الاقصى من آسيا، حسب معايير تحددها الدولة بالنسبة لحاجاتها ومتطلباتها ، وهذا النوع لم يكن متواجد أثناء عقد السبعينات ٠

ملحق الجداول الاحصائية

عدد العاملين فى القطاع الحكومى بالجنسية وأقسام المهن الرئيسية
١٩٨٣ - ١٩٨٥ - ١٩٨٧

الجنسية والسنة / المهنة	قطريون			غير قطريون					
				أجانب			عرب		
	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٣
أصحاب المهن الفنية والعلمية	٥٠٤٢	٣٩٣٣	٣٤٣٥	٣٤٥٨	٢٠٥٤	٢٢٤٧	٦٤٢٧	٥٩٤١	٥٩١٠
المديرون الاداريون	٥٧٠	٥٣٥	٥٥٣	١١	٣١	٤٣	٨٨	٩١	١٤٠
القائمون بالاعمال الكتابية	٣٦٥١	٣١٥٧	٢٣٥١	٢١٢٩	١٠٧٩	١٢٦٥	٢٢٠٠	١٧٨٣	١٩٢٣
العاملون بالخدمات	١٧٤٩	١٨٦٦	١٩١٥	١٠١٢	٧٩٧	١٤٧٠	٤٣٦	٤٥٧	٥٥٥
العاملون فى الزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر	٥	١١	٢١	٥٢	٥٣	٤٦	١٧٨	١٢٦	٢٠٥
عمال الانتاج والعمال العاديون	٤٦٦٨	٤٥٤٨	٤٨٦٣	٤٤٨١	٥١٩٤	٥٢٥٤	١٤٨٦	١١٧٤	١٢٧١
غير مبين	٣٤٢	-	-	١٧	٢	-	١٢	-	-
المجموع	١٦٠٢٧	١٤٠٥٠	١٣١٣٨	١١١٦٠	٩٢١٠	١٠٣٢٥	١٠٨٢٧	٩٥٧٢	١٠٠٠٤

المصدر : المجموعة الاحصائية لعامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٨

السكان النشطون اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس والقطاع الاقتصادى

مارس ١٩٨٦

الجنسية والجنس / القطاع الاقتصادى	قطريون		غير قطريين				المجموع	
			عرب		آخرون			
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
حكومى	١٥٤٤٣	٢٩٠٧	٢٢٧٧٥	٢٣٠٥	٢٨٥٣٩	١٥٩٠	٦٦٧٥٧	٦٨٠٢
مختلط	٢٦٩	٦	١٠٧٢	١٠٥	٣٢٨٦	١٥١	٤٦٢٧	٢٦٢
خاص	٢٠٠١	٦٠	١٠٨٩٥	٦٥٣	٩٥٣٢٣	١١٥٩٦	١٠٨٢١٩	١٢٣٠٩
أخرى	١٦	—	٢٥٧	٤٥	٦٩٤	٦٠	٩٦٧	١٠٥
غير مبين	١٠٤	١	٢٨	٢	٥٤	١	١٨٦	٤
المجموع	١٧٨٣٣	٢٩٧٤	٣٥٠٢٧	٣١١٠	١٢٧٨٩٦	١٣٣٩٨	١٨٠٧٥٦	١٩٤٨٢

المصدر : المجموعة الاحصائية - العدد الثامن عشر - يوليو ١٩٩٣ م

الطلاب فى المدارس الحكومية حسب الجنسية والجنس والمرحلة التعليمية

١٩٨٨ - ١٩٨٩

الجنسية / مرحلة التدريس	الجنس	قطريون	غير قطريين										المجموع العام
			عرب خليجيون	فلسطينى	أردنى	سورى	لبنانى	مصرى	سودانى	جنسيات عربية أخرى	جنسيات أخرى	المجموع	
الابتدائية	ذكور	٩٩٩٤	٩٨٨	١٣٣١	١٣٢٧	١١٧	٤٥	١٠٥٨	٨٣٢	٣١٤	١٨٨٧	٩٠٦٧	٩٠٦١
	اناث	٩٢٥٦	٩٧٣	١٣٠٥	١٢٦٩	١١٠	٤٤	١٠٧١	٧٨٩	٤٤١	١٦٤٨	٨٥١٠	١٧٧٦٦
الاعدادية	ذكور	٣٩٣٢	١٧٤	٦٢٩	٥٧١	٥٧	٢٥	٤٦٥	٢٤٧	١١٤	٣٥٠	٢٩٠٦	٦٨٣٨
	اناث	٤١٢٥	٢٠٢	٦١٨	٥٣٥	٥٢	٢١	٤٥٨	٢٤٧	١٠٠	٤٦٧	٢٩١٢	٣٠٣٧
الثانوية	ذكور	١٨٠٨	٨٠	٥٠٩	٤٣٣	٥٣	٢٥	٣٢٤	١٢٨	٤٤	١٠٥	١٧٧٨	٣٥٨٦
	اناث	٢٨٧٦	٩١	٤٩٧	٤١٤	٤٤	٢٣	٢٩٧	١٣٧	٧٩	١٨٢	١٨٤١	٤٧١٧
المعاهد	ذكور	٥٩٦	١٢	٢٧	١٢	٢	٤	٣٩	٢٨	١٤	١٧٧	٣٢٤	٩٢٤
التخصصية	اناث	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	—
المجموع العام	ذكور	١٦٣٣٠	١٢٥٤	٢٤٩٦	٢٣٤٣	٢٢٩	٩٩	١٨٨٦	١٢٣٥	٤٨٦	٢٥١٩	١٤٠٧٩	٣٠٤٠٩
	اناث	١٦٢٥٧	١٢٦٦	٢٤٢٠	٢٢١٨	٢٠٦	٨٨	١٨٢٦	١١٧٣	٦٢٠	٢٢٩٧	١٣٢٦٣	٢٩٥٢٠
	المجموع	٣٢٥٨٧	٢٥٢٠	٤٩١٦	٤٥٦١	٤٣٥	١٨٧	٣٧١٢	٢٤٠٨	١١٠٦	٤٨١٦	٢٧٣٤٢	٥٩٩٢٩

المصدر : المجموعة الاحصائية - العدد الثالث عشر - يوليو ١٩٩٣ م

الطلاب فى المدارس الحكومية حسب الجنسية والجنس والمرحلة التعليمية

١٩٨٨ - ١٩٨٩

الجنسية / مرحلة التدريس	الجنس	قطريون	غير قطريين										المجموع العام
			خليجيون عرب	فلسطينى	أردنى	يمنى	سورى	لبنانى	مصرى	سودانى	جنسيات عربية أخرى	جنسيات أخرى	المجموع
الابتدائية	ذكور	٩٩٩٤	٩٨٨	١٣٣١	١٣٢٧	١١٦٨	١١٧	٤٥	١٠٥٨	٨٣٢	٣١٤	١٨٨٧	٩٠٦٧	٩٠٦١
	اناث	٩٢٥٦	٩٧٣	١٣٠٥	١٢٦٩	٨٦٠	١١٠	٤٤	١٠٧١	٧٨٩	٤٤١	١٦٤٨	٨٥١٠	١٧٧٦٦
الاعدادية	ذكور	٣٩٣٢	١٧٤	٦٢٩	٥٧١	٢٧٤	٥٧	٢٥	٤٦٥	٢٤٧	١١٤	٣٥٠	٢٩٠٦	٦٨٣٨
	اناث	٤١٢٥	٢٠٢	٦١٨	٥٣٥	٢١٢	٥٢	٢١	٤٥٨	٢٤٧	١٠٠	٤٦٧	٢٩١٢	٣٠٣٧
الثانوية	ذكور	١٨٠٨	٨٠	٥٠٩	٤٣٣	٧٧	٥٣	٢٥	٣٢٤	١٢٨	٤٤	١٠٥	١٧٧٨	٣٥٨٦
	اناث	٢٨٧٦	٩١	٤٩٧	٤١٤	٧٧	٤٤	٢٣	٢٩٧	١٣٧	٧٩	١٨٢	١٨٤١	٤٧١٧
المعاهد	ذكور	٥٩٦	١٢	٢٧	١٢	١٣	٢	٤	٣٩	٢٨	١٤	١٧٧	٣٢٤	٩٢٤
التخصصية	اناث	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	—
المجموع العام	ذكور	١٦٣٣٠	١٢٥٤	٢٤٩٦	٢٣٤٣	١٥٣٢	٢٢٩	٩٩	١٨٨٦	١٢٣٥	٤٨٦	٢٥١٩	١٤٠٧٩	٣٠٤٠٩
	اناث	١٦٢٥٧	١٢٦٦	٢٤٢٠	٢٢١٨	١١٤٩	٢٠٦	٨٨	١٨٢٦	١١٧٣	٦٢٠	٢٢٩٧	١٣٢٦٣	٢٩٥٢٠
	المجموع	٣٢٥٨٧	٢٥٢٠	٤٩١٦	٤٥٦١	٢٦٨١	٤٣٥	١٨٧	٣٧١٢	٢٤٠٨	١١٠٦	٤٨١٦	٢٧٣٤٢	٥٩٩٢٩

المصدر : المجموعة الاحصائية - العدد الثالث عشر - يوليو ١٩٩٣ م

منتدى التنمية
اللقاء السنوي الخامس عشر
٥-٧ يناير ١٩٩٤
الكويت

خصائص الوضع السكاني فى البحرين
وما طرأ عليه من تطورات فى عقد الثمانينات

اعداد : رسول الجشي

خصائص الوضع السكاني في البحرين
وما طرأ عليه من تطورات في عقد الثمانينات

لتحري الدقه والموضوعيه في هذا الجانب الحساس من الوضع في اقطار مجلس التعاون بالذات لم اجد اقرب الى الصدق من **الأرقام** كمعلومات يمكننا **ان** نعتمد عليها في تحليل الوضع السكاني.

فاذا افترضنا دقة الأرقام المبينه في الجداول المرفقه فاننا ندرك خطر الوضع اذا استمر على هذا المنوال في زيادة الأجانب **أو** حتى لو استمر على ماهو عليه.

ان الزياده الملحوظه في عدد الاجانب بالنسبه لعدد السكان الأصليين وتأثير ذلك على مجمل الوضع في البلاد وعلى الحياه نفسها لايمكن السكوت عليه والتغاضي عنه وقد بدأت نتائج هذا الاختلال تؤثر في جميع المجالات.

التأثير الاجتماعي:

نتيجه **الزياده** المضطرده في عدد الاجانب فأن مناطق مهمه كالعاصمه اصبح المواطنون فيها اقليه يشكلون ثلث سكان العاصمه بعد ان نزح عنها المواطنون الى الضواحي والمدن السكنيه الجديده. والحديث عن التأثير الاجتماعي يحتاج الى وقفه طويله ليس هذامجالها فلقد تأثرت عادات الناس وتأثر ذوقها **العام** من اكلا ونظافه و سلوكا وحتى الالتزام بالآداب العامه والتقيد بالانظمه.

والملاحظ من الاحصائيات ان الزياده في عدد السكان الاجانب عمت معظم مناطق البحرين حتى القرى والأحياء السكنيه القديمه التي كانت تتمتع بطابعها المحلي الخاص. ومما يزيد سوء هذا التأثير الاجتماعي في البحرين بالذات ان كل الاجانب من الجنسيات الاسيويه التي لا يمكن ان تضيف شيئا ايجابيا الىالمجتمع البحراني.

الوافدون من العرب في البحرين لا يشكلون نسبه وهم قله فليله وهذا مايساعد على ضعف اللغه العربيه فيالبحرين بشكل عام بجانب سلبيات كثيره اخرى.

التأثير الاقتصادى :

ان الزياده في عدد الاجانب حسب احصاء ١٩٩١ لم تكن متوقعه في رايي قياسا بالتطور العمراني والصناعي ، فلقد بلغ عدد الطلاب في مدارس حكومة البحرين اكثر من مائة الف طالب وهذا يعني ان وزارة التربيه تطرح في سوق العمل سنويا من خريجي المعاهد والمدارس الثانويه اعدادا لو دربت لسوق العمل لغطت جزءا كبيرا من الحاجه الى العماله .

ان اكثر من عشرين الف عاطل وعاطله في بلد صغير كالبحرين تعداده نصف مليون مع وجود ١٨٥ الف اجنبي وضع يحتاج الى وقفه ودراسه كما ان تفشي الفقر بين المواطنين لدرجه ان القطاع الحكومي متمثلا في وزارة العمل والشئون الاجتماعيه والقطاع الأهلي متمثلا في الجمعيات الخيريه الكبيره وجمعية الهلال واكثر من عشرين جمعيه خيريه في المدن والأحياء السكنيه يساعدون أكثر من عشرة الاف اسره بحرانيه محتاجه.

هذا العدد الهائل من الاجانب يشكل عبئا على ميزانية الدوله وعلى حساب المواطن كما انه يضخ خارج البلاد مبالغ هائله استنزفت السيوله الماليه في البلاد. وبما ان الوافدين جلهم من الاسيويين فانهم لا يشكلون قوه شرائيه تنعش السوق المحلي بل بالعكس فأن اعدادا كبيره وفي غياب الرقابه الحكوميه المشدده بداوا يزاحمون المواطن في رزقه بفتح مئات المحلات التجاريه التي لاتضيف الى الاقتصاد الوطني اي مردود.

ان وجود العماله الاجنبيه بهذا القدر الكبير في مواجهة العماله المحليه يضعف مواقف العمال الوطنين من حيث الحقوق الماديه ويفسح المجال اكثر للعامل الاجنبي الذي يقبل باجر اقل من الحد الادنى المنصوص عليه في القرارات الوزاريه .

وقبل ان اترككم مع ارقام الجداول الرسميه المرفقه والتي في حد ذاتها كافيه لاعطاء فكره عن الوضع السكاني فانه لايفوتني ان اشير الى تاثير الخلل في الوضع علىالحسالقومي لدى المواطنين نتيجة جريهم وراء متطلبات الحياة اليوميه في هذا الوضع التنافسي وما يدفعه الى القبول بتنازلات كبيره في حقوقه الدستوريه .

Population growth in Bahrain since 1941

In 1941, the population of Bahrain amounted to about 90 thousand. Now, it exceeds half a million, i.e. five times its 1941 size. The speed of population growth varried from time to time, where the growth rate started at a modest level in the forties 2.2% , reached the first peak in the first half of the sixties 4.3% , experienced a temporary drop in the second half of the sixties 2.8% , and resumed its high levels henceforth. According to the 1991 Census, the population growth rate in the eighties was about 3.6%.

النمو السكاني في البحرين منذ سنة ١٩٤١

في سنة ١٩٤١ لم يكن يتجاوز عدد سكان دولة البحرين ٩٠ الف نسمة، اما الآن فالرقم يتجاوز النصف مليون - اي خمسة امثال ما كان عليه سنة ١٩٤١. ولم تتم هذه الزيادة السكانية بسرعة واحدة بل اختلفت من فترة إلى اخرى، فمعدلات النمو السكاني بدأت متواضعة في الاربعينيات ٢ر٢٪ ثم اخذت في الزيادة التدريجية حتى النصف الأول من الستينيات ٣ر٤٪. وباستثناء الهبوط المفاجيء في معدل النمو خلال النصف الأخير من الستينيات ٨ر٢٪ عاود المعدل في الحفاظ على مستواه المرتفع نسبياً بدءا من السبعينيات. وتبين نتائج تعداد ١٩٩١ ان معدل النمو السكاني خلال الثمانينات وصل الى حوالي ٦ر٣٪.

Table (1) جدول

سكان دولة البحرين حسب الجنسية ١٩٤١ - ١٩٩١
Population size of Bahrain by nationality 1941–1991

Year / Nationality	1991	1981	1971	1965	1959	1950	1941	السنة / الجنسية
Bahraini	323305	238420	178193	143814	118734	91179	74040	بحرينيون
Non-Bahraini	184732	112378	37885	38389	24401	18471	15930	غير بحرينيين
TOTAL	508037	350798	216078	182203	143135	109650	89970	الجملة

Graph (1) شكل

النمو السكاني في البحرين حسب الجنسية ١٩٤١ - ١٩٩١

POPULATION GROWTH IN BAHRAIN BY NATIONALITY, 1941–1991

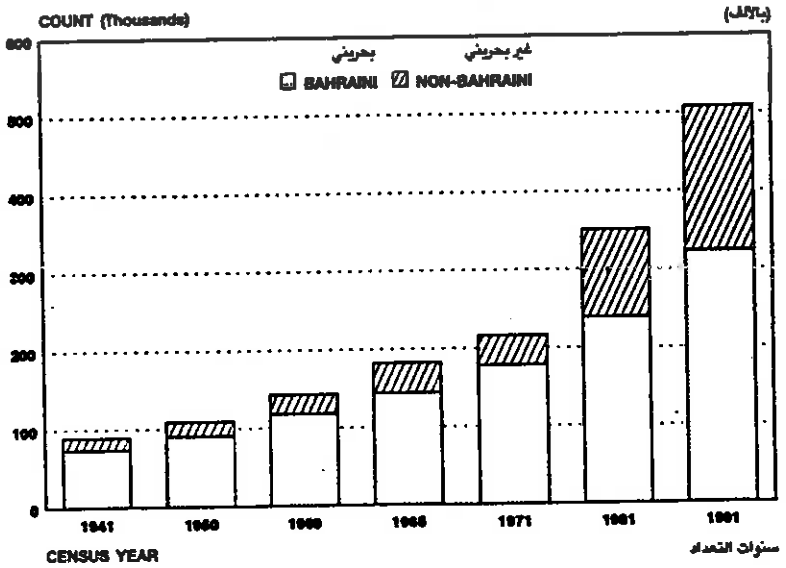

As expected, the growth rates for Bahrainis and Non-Bahrainis are different since the key growth factor of Bahraini population is the natural increase, while for Non-Bahrainis migration is as such.

Table (1) and Graph (1) display changes in the population size of Bahrain over census years. Table (2) and Graph (2) show the inter-censal rates of population growth by nationality.

وبطبيعة الحال يختلف معدل النمو للسكان البحرينيين عن نظيره للسكان غير البحرينيين، فالاول يعتمد على عناصر النمو الطبيعي للسكان بالدرجة الأولى أما الثاني فيعتمد اساسا على هجرة العمالة الاجنبية إلى ومن الدولة والتي تخضع لاعتبارات اقتصادية بحتة.

يبين الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) التغير في حجم سكان دولة البحرين في السنوات التعدادية طبقا للجنسية، بينما يوضح الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) معدل النمو السكاني للفترات البينية للتعدادات لكل من البحرينيين وغير البحرينيين.

Table (2) جدول

معدل النمو السكاني حسب الجنسية (١٩٤١ - ١٩٩١)

Annual rate of population growth by nationality (1941–1991)

Year / Nationality	1981–1991	1971–1981	1965–1971	1959–1965	1950–1959	1941–1950	الفترة / الجنسية
Bahraini	2.9	3.0	3.5	3.4	2.9	2.3	بحرينيون
Non-Bahraini	4.8	11.5	–0.2	8.2	3.1	1.6	غير بحرينيين
TOTAL	3.6	5.0	2.8	4.3	3.0	2.2	الجملة

Graph (2) شكل

معدل النمو السكاني حسب الجنسية ١٩٤١ - ١٩٩١

RATES OF POPULATION GROWTH BY NATIONALITY, 1941–1991

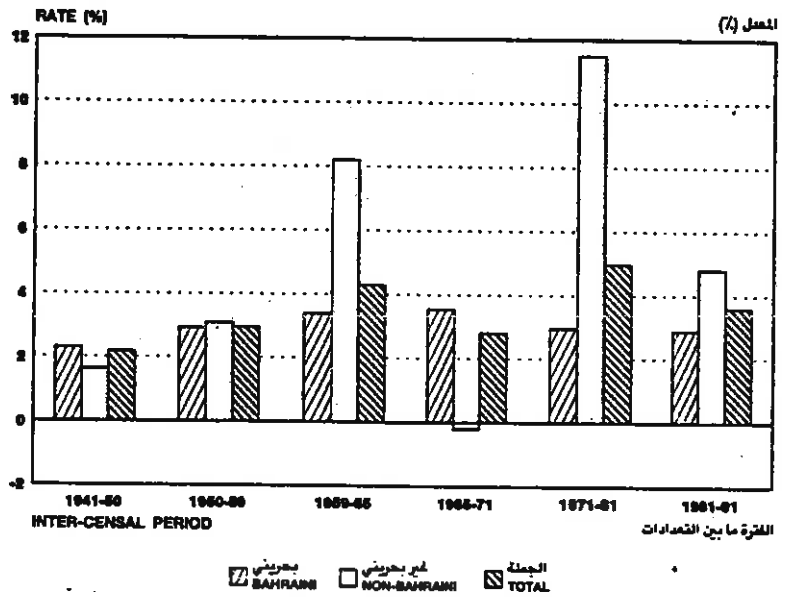

Table (4) جدول

التوزيع الجغرافي للسكان ونسبة غير البحرينيين في كل منطقة ١٩٨١ ـ ١٩٩١

The Geographic distribution of population and the percentage of Non-Bahrainis by region 1981–1991

Region	1991				1981				المنطقة
	نسبة غير البحرينيين % of Non-Bah	ترتيب المنطقة Rank	نسبة السكان Pop. (%)	عدد السكان Pop. (No.)	نسبة غير البحرينيين % of Non-Bah	ترتيب المنطقة Rank	نسبة السكان Pop. (%)	عدد السكان Pop. (No.)	
Hidd	27.5	11	1.7	8610	22.2	10	2.0	7111	الحد
Muharraq	29.9	2	14.6	74245	32.7	2	17.6	61853	المحرق
Manama	65.1	1	27.0	136999	52.4	1	34.8	121986	المنامة
Jidhafs	15.5	4	8.8	44769	11.7	3	9.6	33693	جدحفص
Northern	29.1	8	6.6	33763	24.4	6	6.3	22117	المنطقة الشمالية
Sitra	30.4	5	7.2	36755	15.3	5	6.6	22993	سترة
Central	28.7	7	6.8	34304	23.1	8	4.8	16776	المنطقة الوسطى
Isa Town	11.5	6	6.8	34509	6.2	7	6.1	21275	مدينة عيسى
Riffa	43.5	3	9.8	49752	37.9	4	7.9	27508	الرفاع
Western	18.6	10	4.3	22034	10.7	9	4.1	14503	المنطقة الغربية
Eastern	56.4	12	0.6	3242	13.1	11	0.2	663	المنطقة الشرقية
Hamad Town	5.5	9	5.7	29055	–	–	–	–	مدينة حمد
TOTAL	36.4	–	100.0	508037	32.1	–	100.0	350478	الجملة

Graph (3) شكل

السكان في المناطق الجغرافية حسب الجنسية ١٩٨١ ـ ١٩٩١

POPULATION IN GEOGRAPHIC REGIONS BY NATIONALITY, 1981, 1991

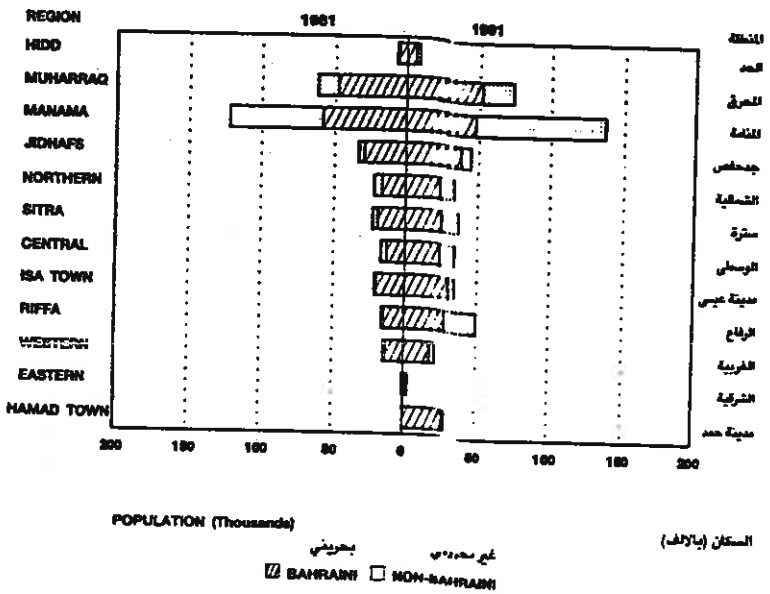

التوزيع العمري للسكان

يعرض الجدول رقم (٧) والاشكال البيانية من (٦ إلى ٩) التوزيع العمري للسكان حسب الجنسية والنوع للسنوات ١٩٧١ و ١٩٨١ و ١٩٩١.

فإذا بدأنا بإجمالي سكان الدولة نجد ان الفئة العمرية المتوسطة (١٥ ـ ٦٤) تستحوذ في الوقت الحالي على حوالي ثلثي السكان

Age Distribution:

Table (7) and graphs (6) to (9) show the percentage age distribution of the population by nationality and sex in 1971, 1981, 1991. As for the total population (irrespective of sex and nationality) it is noticed that the middle age group (15–64) contains about two-thirds (66.1%) of the total population, followd by the

جدول Table (7)

التوزيع النسبي للسكان حسب فئات الاعمار، وفقا للجنسية والنوع للسنوات ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٩١

The percentage age distribution by nationality and sex for the years 1971, 1981, 1991

Year/Sex	1991			1981			1971			السنة/النوع
Nationality Age	جملة Total	أناث Females	ذكور Males	جملة Total	اناث Females	ذكور Males	جملة Total	أناث Females	ذكور Males	الجنسية / العمر
Bahraini										**بحرينيون**
–14	40.8	40.3	41.4	41.3	41.2	41.3	48.5	48.7	48.2	١٤ ـ
15-64	55.9	56.6	55.2	55.7	55.9	55.7	48.5	48.2	48.8	١٥ ـ ٦٤
65+	3.3	3.1	3.4	3.0	2.9	3.0	3.0	3.1	3.0	٦٥ +
Total %	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الجملة نسبة
Total No.	323305	159852	163453	238420	118496	119924	178193	88421	89772	الجملة عدد
Non-Bahraini										**غير بحرينيين**
–14	15.6	25.8	11.4	15.2	30.2	10.3	24.5	38.8	18.4	١٤ ـ
15-64	84.0	73.6	88.2	84.2	68.8	89.2	74.0	59.6	80.1	١٥ ـ ٦٤
65+	0.4	0.6	0.4	0.6	1.0	0.5	1.5	1.6	1.5	٦٥ +
Total %	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الجملة نسبة
Total No.	184732	53839	130893	112378	27509	84869	37885	11343	26542	الجملة عدد
Total										**اجمالي السكان**
–14	31.7	36.6	28.0	32.9	39.2	28.4	44.3	47.6	41.4	١٤ ـ
15-64	66.1	60.9	69.9	64.9	58.3	69.6	53.0	49.5	56.0	١٥ ـ ٦٤
65+	2.2	2.5	2.1	2.2	2.5	2.0	2.7	2.9	2.6	٦٥ +
Total %	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الجملة نسبة
Total No.	508037	213691	294346	350798	146005	204793	216078	99764	116314	الجملة عدد

Table (8) جدول

نسبة الاعالة العمرية (٪) حسب الجنسية للسنوات ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٩١

Age dependency ratio (%) by nationality for the years 1971, 1981, 1991

Year / Nationality	1991	1981	1971	السنة / الجنسية
Bahrainis	79.0	79.3	106.1	البحرينيون
Non-Bahraini	19.1	18.8	35.2	غير البحرينيين
Total Pop.	51.3	54.1	88.7	جملة السكان

$$\text{Dependency ratio} = \frac{\text{Pop.}(-14) + \text{Pop.}(65+)}{\text{Pop. } (15\text{–}64)} \times 100$$

$$\text{(*) نسبة الاعالة} = \frac{\text{السكان } (-١٤) + \text{السكان } (+٦٥)}{\text{السكان } (١٥ - ٦٤)} \times ١٠٠$$

Graph (10) شكل

نسبة الاعالة العمرية حسب الجنسية - ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٩١

AGE DEPENDENCY RATIO BY NATIONALITY – 1971, 1981, 1991

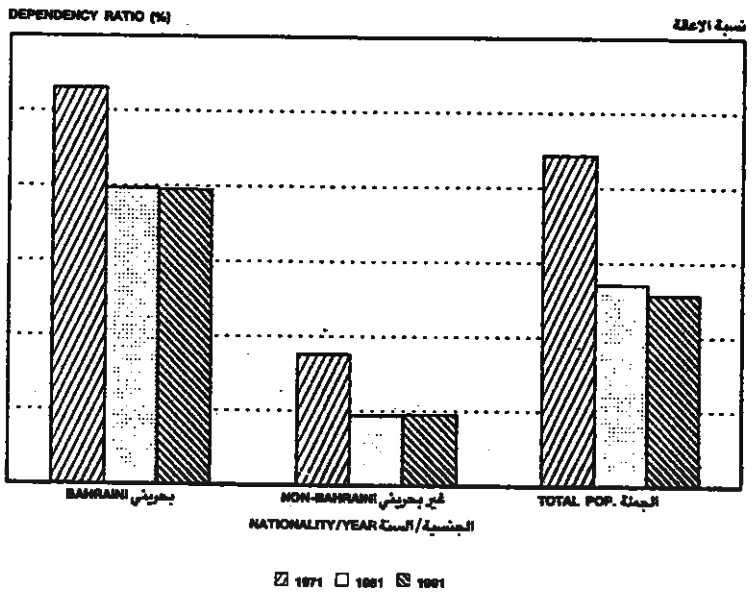

التغير في مستوى انتشار الامية

تعتبر الامية من اخطر الامراض الاجتماعية حيث ينشأ معها ويصاحبها كثيراً من العلل الاجتماعية الاخرى، ولهذا السبب تسعى كافة دول العالم بدون استثناء الى محاربتها والقضاء عليها، وقد نجحت بالفعل بعض الدول من تطهير مجتمعاتها من ويلات الامية.

والوضع في البحرين فيما يتعلق بمكافحة الامية يستحق الثناء والتقدير، فقد اسفرت جهود محو الامية ونشر التعليم بين كافة السكان عن حدوث انخفاضا هائلا في مستوى انتشار الامية في المجتمع، حيث لا تزداد نسبة الاميين في وقتنا الحالي عن ٩ر١٥٪

Changes in Illiteracy Prevalence

Illiteracy is one of the most dangerous social diseases as it causes and helps many other social pitfalls to prevail. For this reason, illiteracy combat occupies high priority in the development programmes of most countries.

Illiteracy combat in Bahrain is greatly admirable, as the widespread of formal and adult education has resulted in a tremendous drop in illiteracy prevalence. In the present time the percentage of illiterates is no more than

15.9% of total population aged 15 years or more. Some twenty years ago, illiteracy was so prevalent that about 60% of the adult population were illiterates. In other words, within a two-decade period illiteracy in Bahrain has shrinked to one-forth its value at the beginning of the period.

Table (9) and Graph (11) show substantial sex differential in illiteracy. According to 1991 census, female illiteracy 23.0% is nearly twice as hign as male illiteracy 11.4%. In spite of the great improvement in female illiteracy since 1971 where it was valued at 71.5% it is apparent that male illiteracy is improving faster.

من اجمالي السكان ذوى الاعمار ١٥ سنة فاكثر. واذا رجعنا عشرين عاما إلى الوراء نجد ان نسبة الاميين كانت تقترب من ٦٠٪ من السكان. وهذا يعني انه خلال عقدين من الزمن فقط قد انخفضت الامية إلى ربع ما كانت عليه، وذلك إنجاز كبير قلما نجد مثله في الدول الاخرى.

ويبين جدول رقم (٩) والشكل البياني رقم (١١) ان مستوى انتشار الامية بين الاناث في وقتنا الراهن ٢٣ر٠٪ يكاد يزداد عن ضعف مستوى انتشارها بين الذكور ١١ر٤٪. وفي الواقع رغم ان الامية بين الاناث قد شهدت تحسنا كبيرا منذ سنة ١٩٧١ حينما كان يقع في براثنها ما يقرب من ثلاثة ارباع الاناث ٧١ر٥٪ الا ان سرعة تحسنها تقل بعض الشيء عن سرعة التحسن في مستوى انتشار الامية بين الذكور حيث انخفضت الامية بينهم خلال هذه الفترة إلى ما يقل عن الربع.

Table (9) جدول

عدد ونسبة الأميين (١٥ سنة فاكثر) حسب الجنسية والنوع للسنوات ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٩١

Number and percentage of illiterates (15 years+) by nationality and sex – 1971, 1981, 1991

Year/Sex / السنة / النوع	1991			1981			1971			
Nationality / الجنسية	جملة Total	اناث Females	ذكور Males	جملة Total	اناث Females	ذكور Males	جملة Total	اناث Females	ذكور Males	
Bahrainis										البحرينيون
Illiterates (No.) عدد الاميين	40145	27438	12707	51195	33486	17709	56068	34503	21565	
(%) نسبة الاميين	21.0	28.7	13.3	36.6	48.1	25.2	61.0	76.1	46.4	
Non-Bahrainis										غير البحرينيين
Illiterates (No.) عدد الاميين	15157	3666	11491	19965	3276	16689	15910	2877	13033	
(%) نسبة الاميين	9.7	9.2	9.9	20.9	17.1	21.9	55.6	41.4	60.2	
Total Population										اجمالي السكان
Illiterates (No.) عدد الاميين	55302	31104	24198	71160	36762	34398	71978	37380	34598	
(%) نسبة الاميين	15.9	23.0	11.4	30.2	41.1	23.5	59.8	71.5	50.8	

With regard to nationality differential in illiteracy, it is evident that illiteracy among Non-Bahrainis is constantly below that of Bahrainis. Based on 1991 Census, the percentage of Non-Bahrainis (15 years+) who are illiterates is a little less than 10% compared with 21.0% for Bahrainis.

Bahrainis / Non-Bahrainis illiteracy ratio has nearly been stable since 1981, where illiteracy level was 36.6% for Bahrainis and 20.9% for Non-Bahrainis. However, in 1971 when more than a half of the adult population were illiterates, the disparity due to nationality was

اما بالنسبة لاختلاف مستوى الامية بين البحرينيين وغير البحرينيين، فنجد ان مستوى الامية بين غير البحرينيين اقل بصفة مستمرة عن مستوى الأمية بين البحرينيين، حيث يبين تعداد ١٩٩١ ان مستوى الامية بين غير البحرينيين يصل إلى ٩ر٩٪ من اجمالي السكان غير البحرينيين ذوي الاعمار ١٥ فاكثر بينما كان الرقم المقابل للسكان البحرينيين ٢١٪، اي الضعف تقريبا. وتكاد العلاقة النسبية بين مستوى الامية للبحرينيين ومستوى الامية لغير البحرينيين ان تكون مستقرة منذ سنة ١٩٨١ حينما كانت امية البحرينيين ٦ر٣٦٪ وغير البحرينيين ٩ر٢٠٪، بينما لم يكن هناك تفاوتا كبيرا في مستوى الامية لشريحتي السكان سنة ١٩٧١ عندما كانت الامية تصيب

Graph (14) شكل

نسبة السكان حاملي الشهادة الثانوية فاعلى حسب الجنسية والنوع - ١٩٨١ ، ١٩٩١

PERCENTAGE OF POPULATION WITH SECONDARY EDUCATION AND ABOVE BY NATIONALITY - 1981, 1991

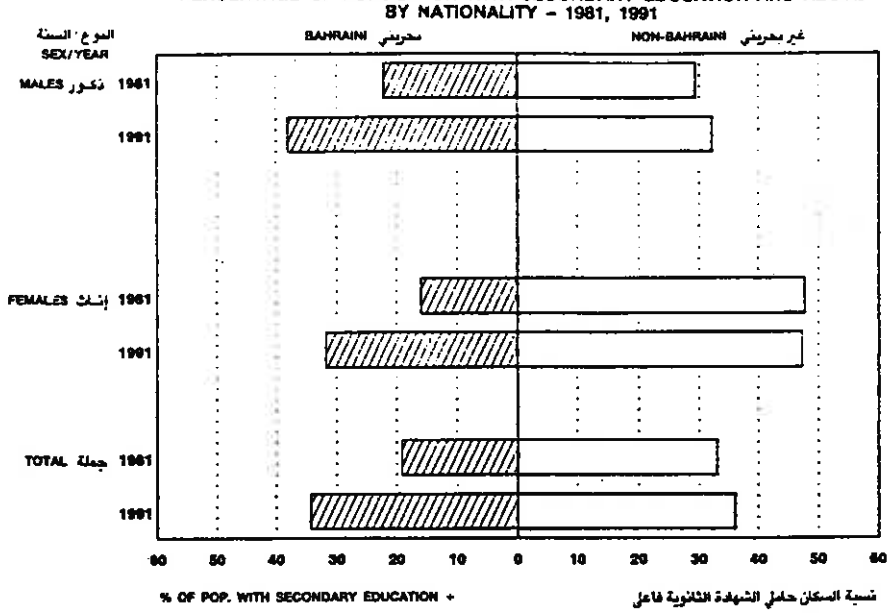

السكان النشطون اقتصاديا

ان القوة البشرية لأي مجتمع انساني تتمثل في المجموع الكلي للسكان داخل حدود عمرية معينة، عادة من ١٥ إلى ٦٥ سنة، بإستثناء المعوقين الذين لا تسمح حالاتهم الصحية بممارسة أي عمل مثمر. وعادة تضم القوة البشرية الذين يعملون بعد اجتيازهم ٦٥ عاما من العمر أو حتى اذا كانوا متعطلون ويبحثون عن عمل.

اما القوة العاملة (أو السكان النشطون اقتصاديا) فهم جزء من القوة البشرية تتكون من كل من هو يعمل عملا مثمرا بالاضافة إلى المتعطلين الذين يبحثون عن عمل خلال الفترة المرجعية.

والعلاقة النسبية بين القوة العاملة والقوة البشرية والتي تعرف عادة بمعدل المساهمة في القوة العاملة تعطي مؤشرا هاما لمستوى المشاركة الفعلية للسكان في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

ويقدم الجدول رقم (١١) والشكلين البيانيين رقمي (١٥) و (١٦) معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي لسكان دولة البحرين حسب النوع والجنسية للاعوام ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٩١.

ومن الملاحظ ان هناك زيادة مضطردة في معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي لاجمالي سكان الدولة حيث ازداد المعدل من ٥١٫٧٪ سنة ١٩٧١ الى ٦٢٫٩٪ سنة ١٩٨١ ثم الى ٦٦٫٦٪ سنة ١٩٩١. ورغم انخفاض معدل مساهمة الاناث بشكل صارخ مقارنة بالذكور الا ان اقبال المرأة على العمل في البحرين يتنامى مع مرور الوقت بشكل كبير حيث ارتفع معدل مساهمة الاناث من ٦٫٦٪ سنة ١٩٧١ الى ١٩٫٤٪ سنة ١٩٨١ و ٢٩٫٦٪ سنة ١٩٩١. اما بالنسبة للذكور فقد ازداد معدل المساهمة من ٨٥٫٢٪ سنة ١٩٧١ الى ٨٨٫٥٪ سنة ١٩٨١ و ٩٠٫٧٪ سنة ١٩٩١.

Economically Active Population

The concept of manpower refers to the total population within specified age limits – usually from15 to 65 years of age – excluding disabled persons. Manpower may include those beyond age 65 who are working or unemployed seeking work.

Labour force is a subset of manpower including only those who are working or unemployed seeking work during a specified time reference.

The ratio of labour force to manpower which is known as labour force participation rate gives an important indication to the extent at which people are entering the labour market.

Table (11) and graphs (15) and (16) present labour force participation rate of the population by nationality and sex in 1971, 1981, 1991.

Evidently, there is an upward trend in the participation rate of the total population. The rate rose from 51.7% in 1971 to 62.9% and 66.6% in 1981 and 1991 respectively. Female labour force participation rate is lagging far behind males rate. Yet, in recent years there was a sharp escalation in female labour force participation where the rate jumped from 6.6% in 1971 to 19.4% and 29.6% in 1981 and 1991 respectively. The corresponding male participation rates are 85.2%, 88.5% 90.7% for 1971, 1981, 1991.

جدول (11) Table

القوة البشرية والقوة العاملة ومعدل المساهمة في القوة العاملة حسب الجنسية والنوع للسنوات ١٩٧١ ، ١٩٨١ ، ١٩٩١

Manpower, Labour force, and labour force participation rate by Nationality and Sex in 1971, 1981, 1991

Year/Sex	1991			1981			1971			السنة /
Nationality	جملة Total	اناث Female	ذكور Male	جملة Total	اناث Female	ذكور Male	جملة Total	اناث Female	ذكور Male	النوع الجنسية
Bahrainis										البحرينيون
Manpower	134277	93695	90382	131481	64709	66772	87758	42649	45109	القوة البشرية
Labour Force	90662	17544	73118	61199	9250	51949	37727	1843	35884	القوة العاملة
Participation (%)	49.2	18.7	80.9	46.5	14.3	77.8	43.0	4.3	79.5	معدل المساهمة (٪)
Non-Bahrainis										غير البحرينيين
Manpower	155575	39541	115734	94707	18847	75860	28293	6776	21517	القوة البشرية
Labour force	135786	22047	113739	81185	6955	74230	22284	1400	20884	القوة العاملة
Participation (%)	87.3	55.3	98.3	85.7	36.9	97.9	78.8	20.7	97.1	معدل المساهمة (٪)
Total Population										اجمالي السكان
Manpower	339852	133736	206116	226188	83556	142632	116051	49425	66626	القوة البشرية
Labour force	226448	39591	186857	142384	16205	126179	60011	3243	56768	القوة العاملة
Participation (%)	66.6	29.6	90.7	62.9	19.4	88.5	51.7	6.6	85.2	معدل المساهمة (٪)

شكل (15) Graph

معدل المساهمة في قوة العمل حسب النوع - ١٩٧١ ، ١٩٨١ ، ١٩٩١

LABOUR FORCE PARTICIPATION RATE BY SEX – 1971, 1981, 1991

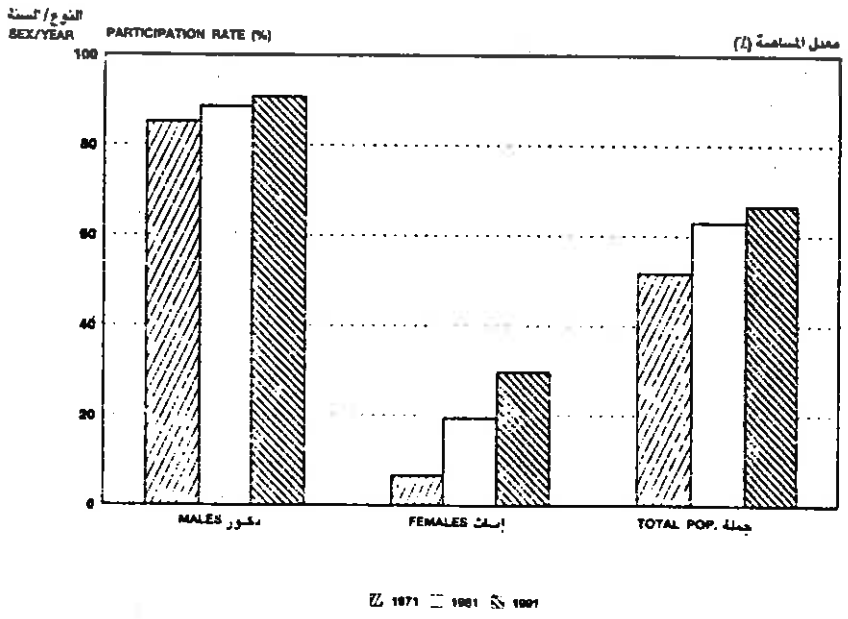

Naturally, a wide gap between Bahrainis' and Non-Bahrainis' participation rates exists. Non-Bahraini population have come to the country mainly for work. The big majority of them are middle-aged males. According to 1991 Census, Non-Bahrainis participation rate reached 87.3% compared with 49.2% for Bahrainis. The gap is approximately stable over time, though the participation of both populations has been gradually growing.

The participation level of Bahraini females is lagging very much far behind the level for both Bahraini males and Non-Bahraini females. The 1991 Census measures the participation rate for Bahraini females as of 18.7%, whereas the corresponding figures for Bahraini males and Non-Bahraini females are respectively 80.9% and 55.3%. Yet, one cannot overlook the incredible growth in Bahraini female participation rate since 1971, where then only 4.3% of them were in the labour force.

ومن الطبيعي ان نرى تفاوتاً كبيراً بين مستويي مساهمة السكان البحرينيين وغير البحرينيين. فالسكان غير البحرينيين قد جاءوا الى البحرين بغرض العمل وبذلك يساهم الجانب الاكبر منهم في النشاط الاقتصادي للدولة. فتشير نتائج تعداد ١٩٩١ ان معدل مساهمة غير البحرينيين يبلغ ٣ر٨٧٪ مقابل ٢ر٤٩٪ للبحرينيين. ولا تختلف الصوره كثيرا في التعدادات السابقة من حيث التفاوت بين مساهمة البحرينيين وغير البحرينيين. رغم ان مساهمة كلاهما قد حققا نمواً تدريجياً.

وينخفض مستوى مساهمة الاناث البحرينيات بشكل واضح عن مساهمة كل من الذكور البحرينيين والاناث غير البحرينيات - فطبقا لتعداد ١٩٩١ كان معدل مساهمة البحرينيات ٧ر١٨٪ والذكور البحرينيين ٩ر٨٠٪ والاناث غير البحرينيات ٣ر٥٥٪، في حين ان مستوى مساهمة الذكور غير البحرينيين يكاد يصل الى درجة الاكتمال ٣ر٩٨٪ ومع ذلك لا يمكن اغفال الطفرة الكبيرة في مستوى مشاركة المراة البحرينية في النشاط الاقتصادي، فمنذ عشرون عاماً فقط لم يكن هناك اكثر من ٣ر٤٪ من البحرينيات ضمن القوة العاملة.

Graph (16) شكل

معدل المساهمة في قوة العمل حسب الجنسية والنوع - ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٩١

LABOUR FORCE PARTICIPATION RATE BY NATIONALITY AND SEX
1971, 1981, 1991

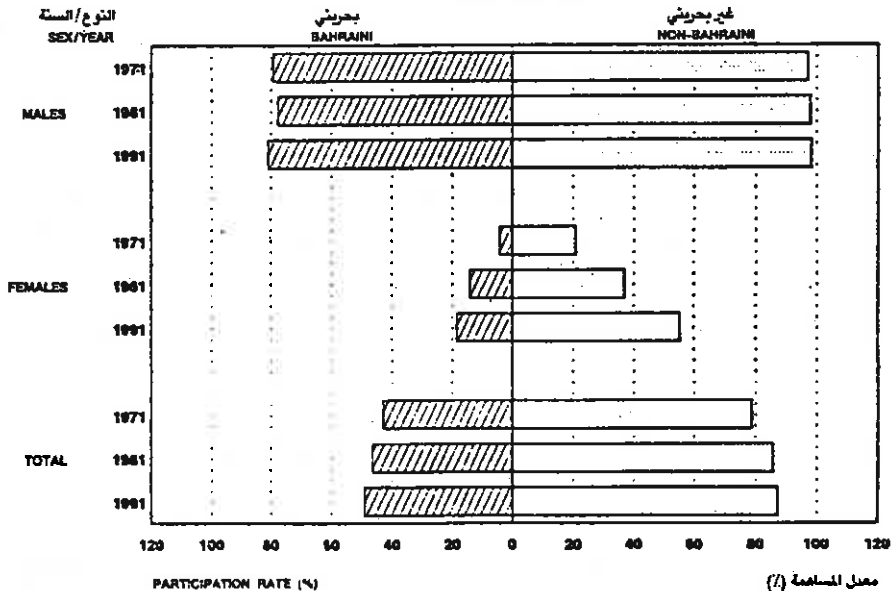

Unemployment

Unemployment emerges when the labour market fails to absorb all labour force available. The rise of unemployment means that the supply of labour force exceeds the demand for it, that is when the absorption capacity of

مستوى البطالة

تنشأ البطالة الظاهرة عندما يعجز سوق العمل عن استيعاب كل القوة العاملة المتاحة. فارتفاع البطالة يعني بإيجاز ان المعروض من العمالة في سوق العمل يزداد عما هو مطلوب منها، اي ان

Prevalence of Smoking

The 1991 Census includes information on smoking status, the number of cigarettes per day and whether the person smokes other smoking materials.

Table (16) shows the level of smoking prevalence among population (12 years+) in Bahrain, as well as the percentage distribution of smokers by quantity, sex and nationality. Graphs (28–31) present this information pictorially.

In Bahrain, about 15% of total population (12 years+) smoke, the percentage of males who smoke reaches 22.1%, while smoking is not practiced by more than 5.2% of total females (12 years+). The big majority of smokers 61.6% do not smoke more than a packet per day, and about 14.2% smoke other smoking materials.

Notably, female smokers in Bahrain are much more inclined not to smoke cigarettes but other smoking materials. The percentages of female smokers who smoke other smoking materials and cigarettes are 79.1% and 4.1% respectively.

Smoking is more prevalent among Non-Bahrainis 18.8% than Bahrainis 12.8%. Yet Bahraini females are more likely to smoke 6.1% than Non-Bahraini females 2.8%.

انتشار التدخين

لقد تضمن تعداد ١٩٩١ بيانات عن الموقف من التدخين وكمية السجائر التي يدخنها الشخص يومياً أو ما إذا كان يدخن أنواع أخرى من التبغ. ويبين الجدول رقم (١٦) مستوى انتشار التدخين في البحرين بين الاشخاص الذين تزداد اعمارهم عن ١٢ عاماً والتوزيع النسبي للمدخنين حسب كمية السجائر أو الأنواع الأخرى من التبغ التي يدخنها الشخص يوميا وفقا للجنسية والنوع. كما تعرض الاشكال (٢٨ ـ ٣١) هذه المعلومات في صورة بيانية.

وتشير البيانات ان ما يزيد عن ١٥٪ من اجمالي السكان (١٢ سنة فأكثر) يدخنون، ونسبة الذكور المدخنون تصل إلى نحو ٢٢ر١٪، بينما لا يدخن سوى ٥ر٢٪ من الاناث (١٢ سنة فأكثر). والغالبية العظمى من المدخنين ٦١ر٦٪ لا تدخن أكثر من علبة سجائر يوميا بينما يدخن ١٤ر٢٪ من اجمالي المدخنين انواع اخرى من التبغ غير السجائر.

ومن الملاحظ انه عندما يدخن الاناث في البحرين فيدخنن أنواعاً أخرى من التبغ وليس السجائر حيث تصل نسبة المدخنات من هذه الأنواع الأخرى من التبغ إلى نحو ٧٩ر١٪ من اجمالي المدخنات بينما لا يدخن سوى ٤ر١٪ من المدخنين الذكور هذه الانواع من التبغ.

ويزداد انتشار التدخين بين غير البحرينيين (الذكور والاناث معا) عنه بين البحرينيين. متوسط نسبة المدخنين في الحالة الأولى ٨ر١٨٪ وفي الحالة الثانية ٨ر١٢٪. ومع ذلك يزداد انتشار التدخين بين الاناث البحرينيات ٦ر١٪ عنه بين غير البحرينيات ٨ر٢٪.

Table (16)

التوزيع النسبي للمدخنين حسب الكمية والنوع والجنسية وعدد ونسبة المدخنين (السكان ١٢ سنة فاكثر) ـ ١٩٩١

The percentage distribution of smokers by quantity, sex and nationality, and number and percentage of smokers (Pop. 12 years +) 1991

Nationality/Sex	جملة السكان Total population			غير البحرينيين Non-Bahraini population			البحرينيون Bahraini population			الجنسية / النوع
Quantity	جملة Total	اناث Female	ذكور Male	جملة Total	اناث Female	ذكور Male	جملة Total	اناث Female	ذكور Male	كمية التدخين
– 1 Packet	61.6	16.1	68.7	79.2	75.4	79.4	42.7	5.8	54.3	اقل من علبة
1 – 2 Packets	19.4	3.9	21.8	16.6	16.2	16.7	22.3	1.7	28.8	اقل من علبتين
2 + Packets	4.8	0.9	5.4	2.3	2.5	2.2	7.5	0.6	9.6	اكثر من علبتين
Other materials	14.2	79.1	4.1	1.9	5.9	1.7	27.5	91.9	7.3	انواع اخرى
Total %	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الجملة (٪)
No.	57648	7751	49897	30037	1157	28880	27611	6594	21017	العدد
% of Smokers	15.4	5.2	22.1	18.8	2.8	24.5	12.8	6.1	19.5	نسبة المدخنين

With regard to the prevalence of smoking habit among Bahraini males and females, it is noticed that about 19.5% of Bahraini males and 6.1% of Bahraini females are smokers. Cigarettes, not other smoking materials, are

واذا نظرنا إلى اختلاف مستوى انتشار التدخين بين الذكور والاناث البحرينيين نجد ان نحو ٥ر١٩٪ من الذكور البحرينيين (١٢ سنة فاكثر) يمارسون عادة التدخين مقابل ١ر٦٪ للاناث البحرينيات، وتدخين السجائر (وليس الانواع الاخرى من

Table – 1.1.1 – جـدول

اجمالي السكان حسب فئات السن والجنسية والنوع -١٩٩١

POPULATION BY AGE GROUPS, NATIONALITY AND SEX -1991

AGE GROUPS	NATIONALITY/SEX الجنسية/النوع									فئات السن
	TOTAL الجملة			* NON-BAHRAINI غير بحرينية			BAHRAINI بحرينية			
	TOTAL الجملة	FEMALE أنثى	MALE ذكر	TOTAL الجملة	FEMALE أنثى	MALE ذكر	TOTAL الجملة	FEMALE أنثى	MALE ذكر	
0-4	59868	28907	30961	12113	5871	6242	47755	23036	24719	٤-٠
5-9	54162	26369	27793	10069	4871	5198	44093	21498	22595	٩-٥
10-14	46822	23010	23812	6585	3146	3439	40237	19864	20373	١٤-١٠
15-19	36689	18028	18661	4304	2070	2234	32385	15958	16427	١٩-١٥
20-24	45685	20821	24864	16118	6116	10002	29567	14705	14862	٢٤-٢٠
25-29	61898	24512	37386	32235	9399	22836	29663	15113	14550	٢٩-٢٥
30-34	64435	22284	42151	39479	9268	30211	24956	13016	11940	٣٤-٣٠
35-39	48978	15562	33416	29906	6326	23580	19072	9236	9836	٣٩-٣٥
40-44	29732	9140	20592	17094	3382	13712	12638	5758	6880	٤٤-٤٠
45-49	17440	6333	11107	8419	1554	6865	9021	4779	4242	٤٩-٤٥
50-54	13402	5585	7817	4521	868	3653	8881	4717	4164	٥٤-٥٠
55-59	9780	4273	5507	2108	424	1684	7672	3849	3823	٥٩-٥٥
60-64	7741	3577	4164	975	242	733	6766	3335	3431	٦٤-٦٠
65-69	4945	2273	2672	367	122	245	4578	2151	2427	٦٩-٦٥
70-74	3204	1472	1732	212	93	119	2992	1379	1613	٧٤-٧٠
75-79	1736	854	882	124	53	71	1612	801	811	٧٩-٧٥
80-84	937	446	491	63	24	39	874	422	452	٨٤-٨٠
85-89	429	177	252	30	6	24	399	171	228	٨٩-٨٥
90+	152	68	84	10	4	6	142	64	78	+٩٠
UNKNOWN	2	-	2	-	-	-	2	-	2	غير مبين
TOTAL	508037	213691	294346	184732	53839	130893	323305	159852	163453	المجموع

* لاتشمل السائحون المقيمون في الفنادق العامة الصغيرة والمسافرون الترانزيت بموانئ ومطارات دولة البحرين ليلة اجراء الـ اد والبالغ عددهم ٤١٩٣ شخصا

* Excluding tem ry hotel occupants and transit travellers throu air and sea ports of the State of Bahrain during The census night, their total number was 4193

منتدى التنمية
اللقاء السنوي الخامس عشر
٥-٧ يناير ١٩٩٤
الكويت

خصائص الوضع السكاني فى دولة الامارات وتطوراته خلال عقد الثمانينات

اعداد : د. عبدالرزاق فارس الفارس

قسم الاقتصاد جامعة الامارات العربية المتحدة

مقدمة :

لا تزالا القضية السكانية وسياسات الهجرة في دولة الامارات العربية المتحدة تلقى إهتماماً واسعاً من قبل المثقفين ومتخذي القرار. وقد أضافت عدة مستجدات أبعاداً جديدة لهذا الاهتمام. ومن هذه المستجدات أزمة الكويت والجوانب السياسية التي إرتبطت بالعمالة المهاجرة، والاهتمام الدولي الحديث بقضايا حقوق الانسان ومستقبل الاقليات، وتفاقم عجز الموازنة العامة في دولة الامارات ودول الخليج عموماً والاتجاه نحو تقليص دور دولة الرفاه. وتحتل المشكلة السكانية في دولة الامارات أهمية خاصة وذلك ليس فقط لأن المواطنين يشكلون أقلية لا تتجاوز الربع علي أحسن التقديرات، وإنما لأن معظم هؤلاء المهاجرين هم من غير الناطقين باللغة العربية . ويبدو أثرهم أكثر وضوحاً إذا ماأخذوا ضمن التركيبةالاقتصادية، حيث أنهم يشكلون أكثر من ٩٠٪ من القوى العاملة ، ويسيطرون علي معظم القطاعات الاقتصادية ، بما فيها تلك التي تشكل أهمية سياسية وإستراتيجية لدولة الامارات مثل قطاعات النفط والتجارة والمصارف والتمويل والتأمين.

وتهدف هذه الورقة إلى إعطاء مؤشرات عامة لأهم التطورات التي طرأت على السكان وسوق العمل في دولة الإمارات خلال عقد الثمانينات ومطلع التسعينات. ونظراً لأن آخر التعدادات السكانية التي أجريت في دولة الامارات هو تعداد عام ١٩٨٥، فإنه سيتم الاعتماد على التقديرات السكانية الرسمية لمناقشة التطورات التي حدثت في النصف الثاني من العقد الثامن.

الاقتصاد والنمو السكاني بعض المؤشرات العامة :

لقد شهدت دولة الامارات ، شأنها في ذلك شأن معظم الدول الخليجية الأخرى ، تباطأ واضحاً في معدلات النمو الاقتصادي خلال معظم سنوات الثمانينات، وخاصة خلال الفترة ١٩٨٢ -١٩٨٨. ويبدو هذا الركود الاقتصادي أكثر وضوحاً إذا ماتم مقارنة معدلات النمو خلال الفترة المذكورة مع الفترات التي سبقتها وخاصة سنوات السبعينات. وقد كانت هناك عوامل عديدة قد ساعدت علي هذا التباطئ فيها " تراجع العائدات النفطية نتيجة لانخفاض كل من الأسعار ومستويات الانتاج والحرب العراقية الإيرانية التي زادت من درجات عدم التيقن وإنخفاض معدلات الاستثمار، ناهيك عن التراجع في معدلات النمو الاقتصادي العالمي التي أعقبت الصدمة السعرية النفطية الثانية عام ١٩٧٩ والسياسات المالية والنقدية للولايات المتحدة التي إعتمدت علي رفع أسعار الفائدة كوسيلة وحيدة لمحاربة التضخم.

وبينما كان المتوسط السنوي معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ يصل إلى ٦٨٪ وخلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ حوالي ١٨ر٤٪ ، فإن هذه المعدلات قد تراجعت إلي (-٨ر٢٪) خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ ثم إلي (-٢ر٢١٪) في عام ١٩٨٦ (إنظر الجدول (١)). وقد صاحب معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، إزدياد هائل في معدلات نمو السكان خلال العقدين الماضيين. وفي السبعينات ساعد على تلك الزيادة سياسات الهجرة المتساهلة نسبياً من قِبل السلطات الحكومية وذلك لتعويض النقص الكبير في القوى العاملة اليدوية والمهنية علي حد سواء. وخلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٥ كان متوسط معدلات نمو السكان يبلغ حوالي ٣٠٪ سنوياً، وخلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ إنخفض هذا المتوسط إلي ٤ر١٧٪ سنوياً، وهو مستوى عالٌ بجميع المقاييس العالمية. وفي النصف الأول من الثمانينات تراجعت معدلات نمو السكان بشكل واضح؛ إلي ٥ر٦٪ سنوياً، ولكنها بقيت موجبة وتعارض الاتجاه العام لمعدلات النمو الاقتصادي السالبة، كما أنها تفوق معدلات نمو السكان العالمية بل تشكل ضعف مثيلاتها في الدول النامية الأخري. واستمرت معدلات النمو السكانية العالية هذه في النصف الثاني من الثمانينيات أيضاً ، إذ كان المتوسط يبلغ ٧ر٦٪ سنوياً. والاحصاءات في الجدول (٢) تشير إلي أن نسبة المواطنين في آخر تعداد رسمي عام ١٩٨٥ كانت تقل عن ٢٩٪ . والتقديرات الرسمية تشير إلي أن هذه النسبة قد حافظت علي مستوياتها في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣..

ويمكن الإشارة إلي أهم التطورات التي حدثت في بنية السكان والقوى العاملة في دولة الامارات خلال سنوات الثمانينات.

أولاً : أنه قد حصل تغير كبير في الهيكل العمري لغير المواطنين خلال هذه الفترة. فالهجرة في سنوات السبعينات قد تميزت بأنها كانت هجرة من قِبل أفراد في سن العمل وغير مصحوبين بعائلاتهم. وتعداد السكان لعام ١٩٧٥ يظهر أن حوالي ٨٤٪ من المهاجرين الذكور و ٥٥٪ من الاناث هن في سن العمل: (١٥ - ٥٩)، أما تعداد عام ١٩٨٥ فيظهر أن الفئة العمرية دون سن ١٥ سنة قد إزدادت بمقدار ٣٠٪. وتظهر تقديرات السكان لعام ١٩٩٠ أن هذه الفئة العمرية قد إزدادت بمقدار ١٥٪ خلال

الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠. وبينما كانت تشكل فئة السكان غير المواطنين في الفئة ٠-١٥ عام ١٩٧٥ حوالي ٥ر١٨٪ من جملة السكان غير المواطنين، فإن هذه النسبة قد إزدادت عام ١٩٩٠ لتصبح ٤ر٢٧٪ وحافظت علي هذا المستوى عام ١٩٩٣. وهذا مؤشر واضح علي أن هناك إتجاه للهجرة الاستيطانية من قبل العمالة الوافدة. ومما يدعم من هذه الملاحظة هو إزدياد عدد المواليد من غير المواطنين بحيث أصبح عددهم منذ مطلع التسعينات يفوق عدد المواليد من المواطنين. (انظر الأشكال البيانية)

ثانياً : وهناك مؤشر آخر يؤكد على الملاحظة المذكورة أعلاه، ألا وهو معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي (Participation Rate) . ومعدل النشاط الخام الذي يقاس بنسبة السكان في سن العمل إلى جملة السكان قد تم إحتسابها للمواطنين وغير المواطنين في الجدول (٣) . والجدول يظهر أن هناك تشابهاً في الاتجاه العام لمعدل المشاركة بين المواطنين وغير المواطنين . وهذا يتمثل في أنه خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ كان هناك إتجاه لإنخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الذكور وزيادة طفيفه في معدل المشاركة من قبل الاناث. ولكن هذا الانخفاض كان أكثر وضوحاً بين المواطنين مقارنة بغير المواطنين. وهذا يرجع لجملة من العوامل منها إنخفاض نسبة المساهمة للفئة العمرية ١٥-٢٢ وذلك نتيجة لزيادة مستويات التعليم وخاصة بعد إفتتاح جامعة الامارات عام ١٩٧٧ والتوسع في التعليم فوق الثانوي. ومن هذه العوامل أيضاً إزدياد معدلات التجنس للعائلات العربية التي إستقرت على السواحل الايرانية والتي عادت إلى الدول الخليجية وخاصة بعد الثورة الايرانية عام ١٩٧٩م.

ثالثاً : بالرغم من التحسن الذي طرأ على المستوى التعليمي للقوى العاملة المهاجرة ، إلاّ أنه لا تزال الغالبية منهم غير مؤهلة . وفي عام ١٩٧٥ بلغت نسبة الأمين والذين لا يحملون أي شهادة حوالي ٥ر٦٥٪، وانخفضت هذه النسبة عام ١٩٨٥ إلي حوالي ٥١٪. وبالمقابل فإن حملة الشهادة الجامعية لا يزال يقل عددهم عن ١٠٪ من جملة القوي الوافدة. وهذا يدل على أن الفن الانتاجي السائد في دولة الامارات لا يزال يعتمد على كثافة العمل، والقوى العاملة غير المؤهلة والرخيصة نسبياً.

رابعاً : أن سياسات إستخدام المواطنين في القطاع الحكومي بأجور عالية نسبياً والتي رتبعت منذ قيام الدولة الاتحادية قد كان لها نتائج سلبية في الثمانينات. فالوظائف المضمونة قد أضعفت الحافز للتعليم أو التوجيه نحو التخصصات المتفقة مع حاجة السوق. وأوضح الأمثلة على ذلك هو التوجه نحو التخصصات الأدبية في الدراسة الجامعية. وكما يظهر الجدول (٤) فإن حوالي ١٤٪ فقط من خريجي جامعة الامارات هم من ذوي التخصصات العلمية، تخصصات العلوم والزراعة والهندسة والنفط. ونصف الخريجين هم في تخصصات الآداب والتربية والخمس في تخصصات العلوم الاجتماعية . والرغبات التي يبديها الطلاب المسجلون حالياً أو المستجدون لا تظهر أن هناك تحولاً في هذه الاتجاهات العامة. ولا تزال السلطات التعليمية حتي الآن تتبع مايسمى بسياسة "الباب المفتوح" حيث أن جميع الطلاب المواطنين يسمح لهم بدخول الجامعة بغض النظر عن مقدار التحصيل أو الدرجات التي أحرزوها في

الثانوية العامة.

وقد نجم عن هذه التوجهات بروز ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم العالي بالرغم من ندرة العنصر البشري المواطن. وزيادة عدد الخريجين والسياسات المالية التقشفية للحكومة للحد من عجز الميزانية أدت إلي إنخفاض عدد المواطنين المعينين في الوظائف الحكومية من حملة الشهادة الجامعية. وقد فاقم من هذه الظاهرة وجود فوارق كبيرة في الأجور بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص. والأجور العالية التي يطلبها الخريجون المواطنون لا تشجع القطاع الخاص علي إستيعاب أعداد أكبر منهم.

خامساً : أنه خلال سنوات الثمانينات قد تفاقمت مشكلة التركيبة السكانية، أي التركيبة النسبية لغير المواطنين. والمشكلة في دولة الامارات لا تتمثلفي الإنخفاض المتواصل لنسبة المواطنين في جملة السكان فقط، وإنما تتمثل أيضاً في التركيبة الأثنية والثقافية بين الوافدين. وتعداد السكان لعام ١٩٨٠ يظهر أن ٥١٪ من جملة السكان في دولة الامارات (بما فيهم المواطنين) هم من غير العرب. كما يظهر أن أكثر من ثلثي المهاجرين هم من الآسيويين، ومن بين هؤلاء فإن النصف هم من الهند والربع من باكستان. ولا تتيح المعلومات المنشورة عن تعداد عام ١٩٨٥ معرفة نسبة هؤلاء، إلاّ أن كل الدلائل تشير إلى أن هذا الأختلال قد تفاقم خلال السنوات اللاحقة . وأحد المؤشرات علي ذلك هو توزيع أذونات الدخول للدولة حسب الجنسية .

وخلال سنوات الثمانينات برزت عدة عوامل فاقمت من هذه الظاهرة منها إنخفاض معدلات الأجور في القطاع الخاص نتيجة الانكماش الاقتصادي واستعداد هؤلاء المهاجرين للقبول بهذه المستويات الجديدة ، وإتجاه الحكومة في الامارات للموافقة على السماح للمهاجرين بأصطحاب ذويهم وفق شروط ميسرة، ثم أزمة الخليج التي أدت إلى التمييز ضد رعايا الدول العربية الخمس التي إتخذت موقفاً سلبياً من الاحتلال العراقي للكويت.

سادساً : وخلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ واصلت معدلات نمو السكان مستوياتها المرتفعة وإن كانت بدرجات أقل تباطأ . وتدل التقديرات الرسمية أن جملة سكان دولة الامارات عام ١٩٩٣ قد بلغت ٢٫٠٨٣ مليون نسمة أي بزيادة مقدارها ١٣٪ خلال الفترة المذكورة. وخلال الفترة التي زامنت الاحتلال العراقي للكويت، فإن أجواء عدم التيقن وتباطئ الحركة التجارية قد عملت علي تخفيض مستويات الهجرة. وفي الفترة التي أعقبتها، أي منذ منتصف عام ١٩٩١ وحتى الآن فإن الهجرة قد واصلت معدلات نموها المرتفعة ، نسبة زيادة غير المواطنين حققت معدلات نمو تبلغ ٤٫٥٪ سنوياً. وقد ساعد علي ذلك بدء الانتعاش التجاري من جديد نتيجة لجهود حركة إعادة البناء في كل من الكويت والسعودية وكذلك إيران، والانفتاح على الدول التي خلفت الاتحاد السوفيتي سابقاً.

TABLE (1)

UAE : MAIN ECONOMIC INDICATORS

Million Dhs. and at 1980 prices.

	1972	1975	1980	1985	1990*
GDP at factor cost	7490	53054	11470	102804	112230
National income	5470	45334	98746	83453	94363
Final Consumption	2398	14011	30960	48192	60825
Private final consumption	1205	9344	18968	29007	42668
Government final consumption	1193	4667	11992	19185	18157
Gross fixed capital formation	2392	16029	30155	25006	22113
G.F.C.F.Private Sector	1519	10914	17701	17286	14705
Wages and salaries	1458	7540	16011	25100	25000
Non-Oil GDP	2735	17234	40938	57534	66000
Public Expenditure/GDP	35.2	32.2	35.9	31	35.5

Average Annual growth rate

	1973-77	1978	1979-81	1982-85	1986	1987-90
GDP	68	-2	18.4	-2.8	-21.2	8.9
Non-Oil GDP	66.3	8.5	15.5	3.4	- 3.2	1987- 1988 -3.3 3.4

* Preliminary

Source: UAE, Ministry of Planning, National Accounts for the United Arab Emirates (1975 -84) and (1983 -88) . Figures for the years before 1975 and after 1988 supplied by Ministry of Planning.

TABLE (1)

POPULATION, LABOUR FORCE AND PARTICIPATION RATES IN UNITED ARAB EMIRATES.

1968 - 1985

Year	National	Non-National	Total
1968			
Population (000)	114.0	66.2	180.2
Labour force(000)	33.6	44.5	78.1
Participation rate(%)	29.5	67.2	43.3
1975			
Population	201.5	356.3	557.9
Labour force	45.5	251.0	296.5
Participation rate (%)	22.6	70.4	53.1
1980			
Population	290.5	751.6	1042.1
Labour force	54.9	505.0	559.9
Participation rate (%)	18.90	67.1	53.7
1985			
Population	396.1	983.2	1379.3
Labour force	68.3	615.5	683.8
Participation rate (%)	17.2	62.6	49.6
1990 *			
Population	540.3	1304	1844.3
Labour force	- -	-	689.5
Participation rate (%)	- -	-	37.4

Source : Ministry of Planning, po;ulation censuses of 1968,1975 1980, 1985.

* Estimate.

Table (2)

Crude participation rate by sex and nationality

In the United Arab Emirates

	1975	1980	1985
Nationals			
Males	41.5	35.2	31.8
Females	1.1	1.3	2.1
Both sexes	22.1	18.9	17.2
Non-nationals			
Males	85.4	84.1	79.9
Females	11.6	14.5	21.2
Both sexes	69.6	67.2	62.6
Total			
Males	73.5	73.9	69
Females	5.7	8.8	13.6
Both sexes	52.7	53.7	49.6

Source: calculated from: Ministry of Planning, Population censuses of 1975, 1980, 1985.

TABLE (4)

DISTRIBUTION OF LABOUR FORCE ACCORDING TO EDUCATIONAL ATTAINMENT

	1975				1980				1985			
	National	%	Non-National	%	National	%	Non-National	%	National	%	Non-National	%
Illiterate	25746	56.6	96303	38.4	24256	44.2	146921	29.1	22061	32.3	163307	26.5
Literate	12305	27.1	68074	27.1	14537	26.5	106029	21.	16671	24.4	149853	24.4
Primary Certificate	2924	6.4	17151	6.9	6129	11.2	52669	10.4	9254	13.6	49704	8.1
Preparatory Certificate	1999	4.4	17807	7.1	4236	7.7	52853	10.5	7399	10.8	67912	11.
Secondary Certificate	1640	3.6	30848	12.3	3670	6.7	79987	15.8	6438	9.4	91716	14.9
Less than University	325	0.7	3983	1.6	508	0.9	17664	3.5	1532	2.2	26855	4.4
University Degree	486	1.1	15629	6.2	1453	2.6	44859	8.9	4615	6.8	60063	9.8
Post-Graduate	49	0.1	1073	0.4	126	0.2	4046	0.8	342	0.5	5924	0.9
	45474	100	250868	100	54915	100	505028	100	68312	100	615334	100

Source : Ministry of Planning; Population Censuses of 1975, 1980, 1985.

TABLE (5)

UAE 'S UNIVERSITY GRADUATES ACCORDING TO SUBJECTS (%)

Year	Total No. of Students	Arts	Science	Law	Commerce	Engineering & Petroleum	External Studies	Post-Graduate
1980/81	472	53.8	14.8	4.5	26.9	----	--	--
1981/82	503	47.3	13.9	8.2	30.6	----	--	--
1982/83	595	51.4	13.5	7.9	27.2	----	--	--
1983/84	803	56.8	13.8	8.8	20.6	---	--	--
1984/85	843	48.1	15.2	10.1	23.8	2.0	--	0.8
1985/86	1275	45.7	8.5	7.8	20.4	3.4	13.6	0.6
1986/87	1202	46.3	9.9	6.7	22.3	4.7	10.1	:::
1987/88	1202	51.8	8.2	5.9	14.8	2.9	14.6	1.8
1988/89	1289	51.9	10.6	5.9	21.6	3.4	4.9	1.7
1989/90	1157	43	11.5	3.6	25.4	2.4	12.2	1.9
TOTAL	9341	4585	1055	634	2088	222	676	81

Source : Statistics are supplied by :- UAE University , Department of Registration and Administration.

FIGURE (1) AGE-SEX PYRAMID OF THE NON-NATIONAL POPULATION 1975

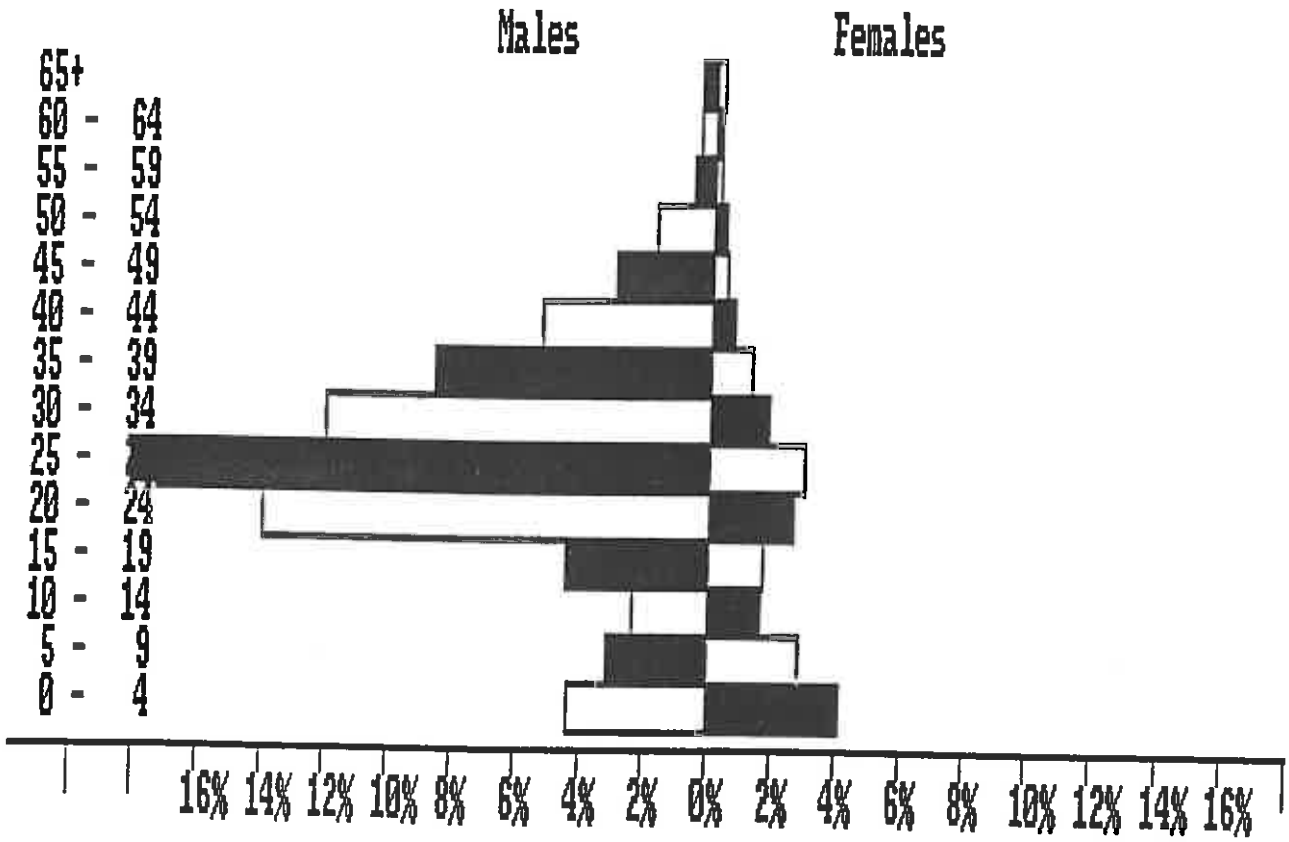

FIGURE (2) AGE-SEX PYRAMID OF THE NON-NATIONAL POPULATION 1985

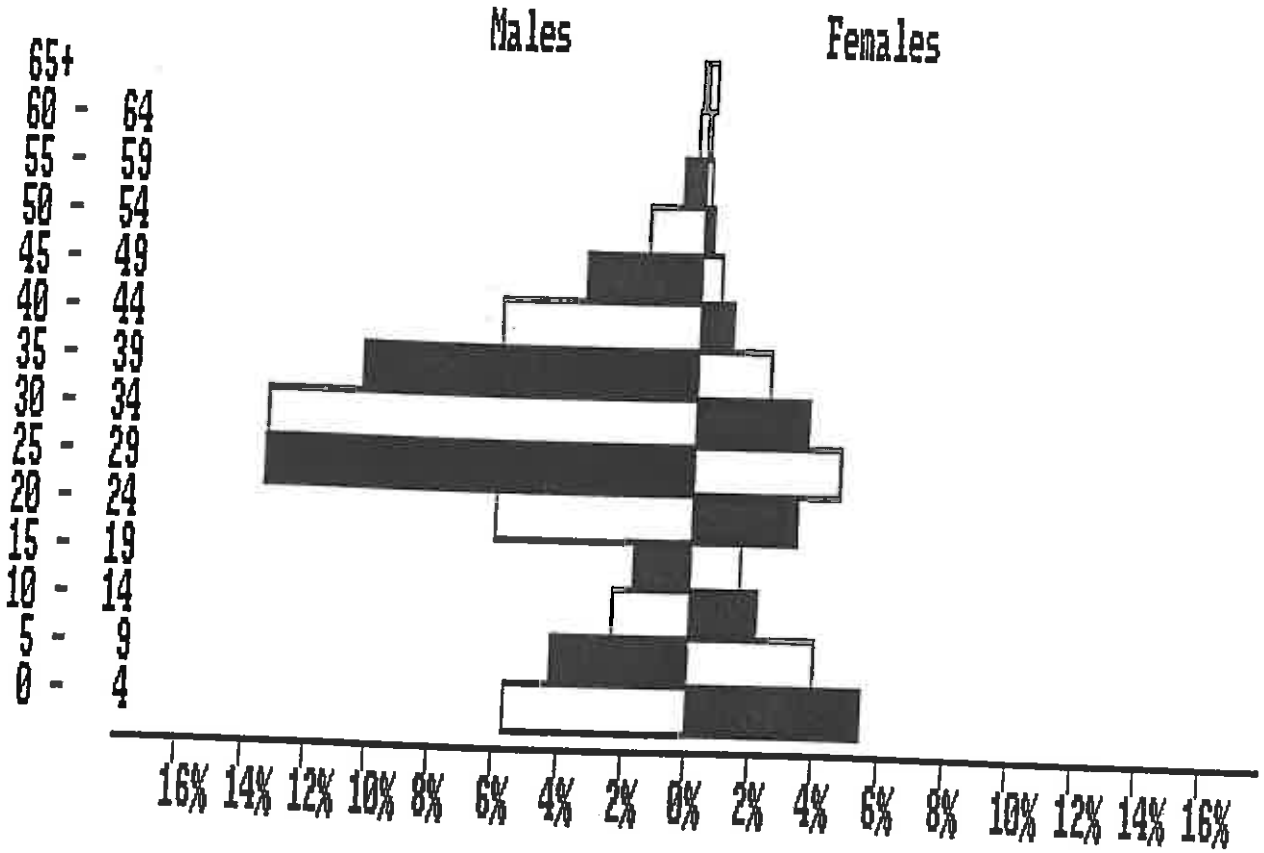

FIGURE (3) AGE-SEX PYRAMID OF THE NATIVE POPULATION
1985

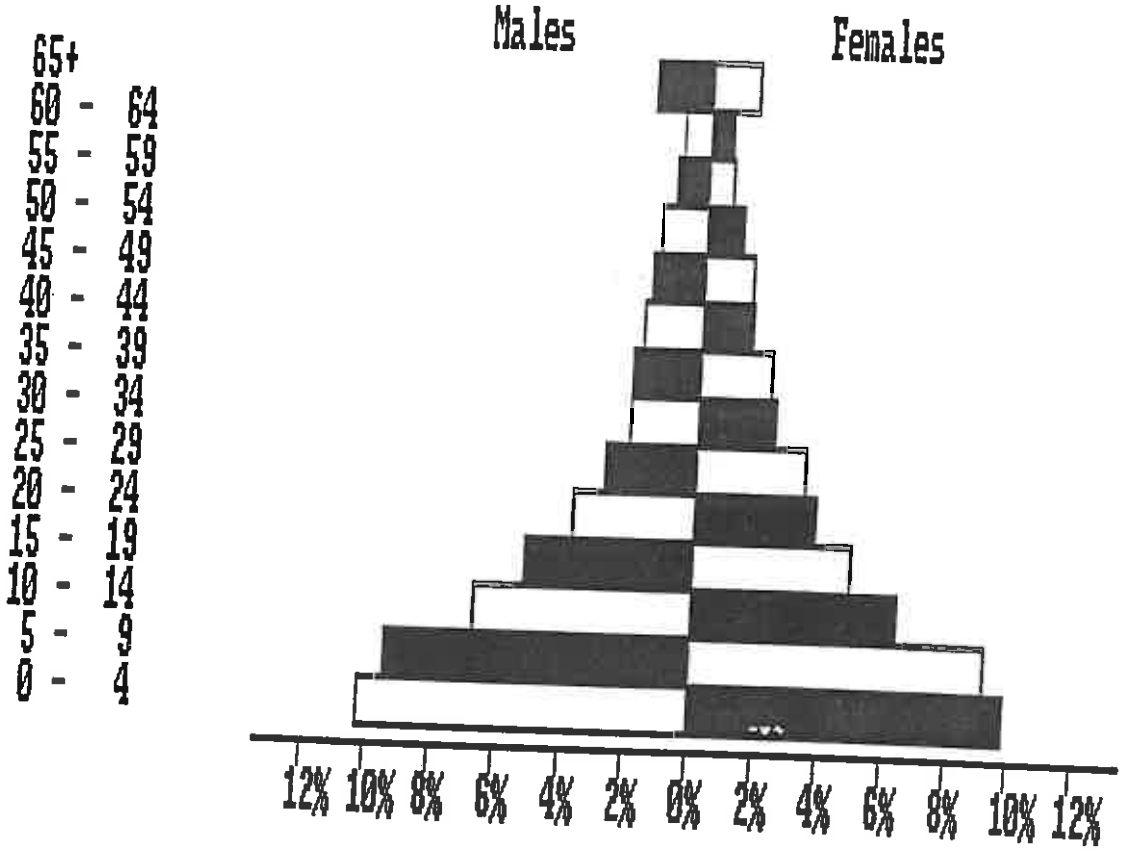

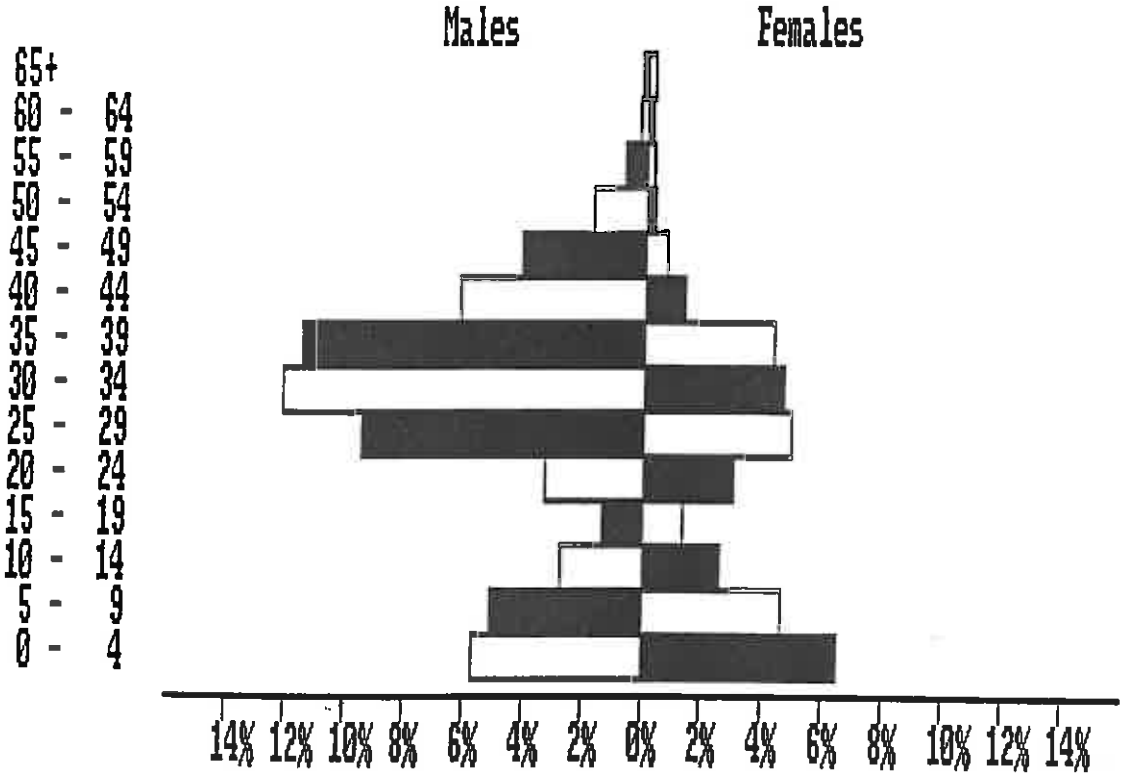

Total Population: 13 040 Non-national population 1990

منتدى التنمية
اللقاء السنوي الخامس عشر
٥-٧ يناير ١٩٩٤
الكويت

مواضع تحدي خصائص المجتمع السكاني فى الكويت : حقائق وتساؤلات

اعداد : د. محمد علي الرمضان

باحث مشارك - معهد الكويت للابحاث العلمية، ادارة الاقتصاد التقني ص.ب ٢٤٨٨٥ الصفاة 13109
الكويت

تقديم

واجهت الكويت منذ بزوغ الدولة الحديثة تحديا بالغ الأهمية، لم تستطع التعامل معه بنجاح عملي وملموس تمثل بتدفق أعداد ضخمة من الوافدين قدموا بحثا عن فرص عمل في خضم الجهود الرامية الى تأسيس الدولة الحديثة التي تطلبت توفر إمكانات بشرية ومعرفية لم يكن بالمستطاع تلبيتها محليا، بسبب محدودية المورد البشري أحد الأركان الأساسية للتنمية بجوانبها المتعددة. وإتصف المجتمع السكاني منذ ذلك الوقت بالإختلال لما يحمله من سمات تكرس مزيدا من الخلل في الوضع السكاني الأخذ بالتأزم منذرا بمزيدا من التحديات في المستقبل المنظور.

تحاول هذة الورقة وصف وتحليل سمات المجتمع السكاني في الكويت وفق ماهو متاح من بيانات سكانية حديثة لعام ١٩٩٣. وتطرح تساؤلات بشأن ما اذا كانت سمات السكان بشكلها الحالي تمثل تحديا من تحديات التنمية الإقتصادية-الإجتماعية المستقبلية في الكويت، وتتناول الورقة بالتفصيل السمات الآتية: التركيب النسبي للسكان وفق جنسياتهم - كويتيين ووافدين من مختلف الجنسيات -، توزيع السكان وفق النوع، الهرم السكاني بتوزيعاته العمرية، مساهمة السكان بسوق العمل، وأخيرا سنتعرض لأحدث تطورات السياسة السكانية ومدى طرحها ومعالجتها لمأزق الوضع السكاني الحالي في الكويت.

التركيب النسبي

إستحوذ التركيب النسبي للسكان من حيث الجنسية - كويتيين وغير كويتيين - على إهتمام المخطط ومتخذ القرار الكويتي منذ زمن بعيد. وتبلور هذا الإهتمام بشكل واضح منذ منتصف الثمانينات ضمن الجهود الرامية للإعداد الخطة الإنمائية الثالثة للأعوام ١٩٨٦/٨٥-١٩٩٠/٨٩ حين طرح، ولأول مرة، مفهوم "تعديل التركيبة السكانية" أو "إعادة توازن التركيبة السكانية" في أدبيات الخطة ودراساتها للوضع الراهن.

يطلق مفهوم التركيبة السكانية مجازا على التوزيع النسبي للسكان وفق مجموعات الجنسية الرئيسية وهي كويتي وغير كويتي. وفي بعض الأحيان تصنف فئة غير الكويتي إلى عرب، أسيويين، وجنسيات أخرى. وإستمد موضوع تعديل التركيبة السكانية أهميته من تضاؤل نسبة الكويتيين إلى جملة السكان بشكل مستمر وبإستقرار منذ عام ١٩٦٥. حيث كشفت بيانات التعدادات السكانية المعدلة - بعد إستبعاد فئة غير محددي الجنسية من الكويتيين - مؤخرا على أن نسبة الكويتيين في عام ١٩٦٥ لم تتعدى ٣٦٪ من جملة السكان، وأنخفضت النسبة لتصل إلى ٣١٪ في

عام ١٩٧٥، وإستمرت بالإنخفاض لتصل إلى ٢٨٪ عام ١٩٨٥ وكانت عند أدني مستوى لها – ٢٧٪ من جملة السكان – قبيل الإحتلال العراقي الغادر عام ١٩٩٠(طالع جدول ١)./١

في سبيل مواجهة تدني نسبة السكان الكويتيين إلى جملة السكان في الكويت تضمنت إستراتيجية التنمية بعيدة المدى المعروفة بأسم "إعادة بناء الإنسان الكويتي" ، وخطة الهجرة الإنتقائية، والخطة طويلة الأجل والخطط الخمسية اللأحقة للأعوام ١٩٨٦/٨٥-١٩٩٠/٨٩ و ١٩٩١/٩٠-٢٠٠٠/٩٩ كثيرا من الأهداف الصريحة المنادية باعادة توازن التركيبة السكانية لصالح الكويتيين. ولكن لم يحالف تلك الخطط والبرامج الحظ في تحقيق ولو قليلا من أهدافها الطموحة. وجاءت نتائج احصاء السكان من واقع السجلات المدنية لتؤكد أن الكويتيين غدوا أقلية بمجتمعهم حتى منتصف عام ١٩٩٠. وإستطاع الإحتلال الغادر وتداعيات حرب التحرير تحقيق مالم يستطع المخططون ومتخذو القرار من تحقيقه في ما يتعلق بالتركيبة السكانية. فلقد رحلت أعداد هائلة من الأسيويين مع بداية الإحتلال ولحقهم كثير من العرب والأجانب، وعندئذ غدى الكويتيين ولأول مرة منذ زمن بعيد أغلبية مطلقة بمجتمعهم./٢

وبعد التحرير، ولتحقيق الرغبة السياسية الداعية لإعادة بناء المجتمع وبأسرع وقت ممكن لإستعادة الحياة المعيشية اليومية، لم تتسنى للمخطط ومتخذ القرار الوقت الكافي للعمل على ضبط التركيبة السكانية التى بدت وكأنها لصالح الكويتيين. وفتحت أبواب الكويت أمام الهجرة دون ضوابط. وفي خضم جهود إعادة الإعمار وبناء ما دمره الإحتلال بدأت الخطوات الأولى لوضع تصور حول سياسة سكانية شاملة تناسب كويت ما بعد التحرير التي سنتناولها بشيء من التفصيل في ما بعد.

تؤكد أحدث بيانات السجل المدني الصادر عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن الكويتيين كانوا يشكلون ٤٦٪ من جملة السكان في إبريل ١٩٩٣، وبهذا فإن غير الكويتيين مازالوا يشكلون الأغلبية – ٥٤٪ – من جملة السكان (جدول ١). ومن المنتظر أن يستكمل كثير من غير الكويتيين إجراءات إقامتهم الشرعية ليضافوا الى السجل المدني، ولهذا فمن المنتظر أن ترتفع نسبة غير الكويتيين إلى جملة السكان في المستقبل القريب.

ومازالت الكويت تعاني عدم توازن تركيبتها السكانية المتمثلة في ارتفاع نسبة الوافدين الى الكويتيين، فاذا لم تستفد الكويت من تداعيات الأزمة فيما يتعلق بالتوازن السكاني فهل تستطيع الخطط وحدها من تحقيق التوازن الذي تصبو اليه البلاد؟ ولايقتصر تحدي التوزيع النسبي للسكان

على ذلك فحسب بل يمتد الى بعد أخر يتمثل في توازن مجتمع الوافدين انفسهم، وذلك لعدم سيطرة فئة معينة من السكان على بقية الفئات ونقصد هنا الأسيويين مقابل العرب.

التوزيع النوعي

يعني التوزيع النوعي للسكان عدد الذكور للإناث. وفي هذا الإطار يستخدم معدل النوع Sex Ratio الذي يعبر عن عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى. فإذا بلغ المعدل أكثر من ١٠٠ كان يعني وجود فائض من الذكور، بينما لو قل من ١٠٠ يعني وجود فائض من الإناث، ولكلتا الحالتين تبعات ذات طابع إجتماعي، إقتصادي وثقافي في المجتمع./٣

أكدت دراسات عدة لمجتمعات العالم أن المستوى الطبيعي لمعدل النوع يقع بين ٩٥-١٠٢. فإذا خرج المعدل عن هذا الحد أعتبر معدلا غير طبيعيا يتطلب مزيدا من الدراسة والتحليل لتحديد أسبابه وتبعاته على المجتمع بشكل عام. ويستفيد المخططون - الإقتصاديون، الإجتماعيون، السياسيون، العسكريون وغيرهم - من بيان التوزيع النوعي للسكان حتى يتسنى لهم وضع البرامج المناسبة كل حسب إطاره./٤

يوضح بيان التوزيع النوعي لجملة السكان في الكويت لعام ١٩٩٣ كما هو مبين في جدول ٢، بأن معدل النوع يعادل ١٤٣ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى. وبلاشك يخرج هذا المعدل عن المستوى الطبيعي لتوزيع السكان حسب النوع مقارنة بالمجتمعات الأخرى. ولكن عند تقسيم السكان إلى كويتيين وغير كويتيين تبرز صورة أخرى، حيث نجد أن معدل النوع بين الكويتيين بلغ ٩٨ في حين إنه بلغ ٢٠٢ بين غير الكويتيين. والتفسير المناسب لإرتفاع معدل النوع بين غير الكويتيين هو الطلب المتزايد على العمالة التي غالبا ما تكون من الذكور مما زاد من عددهم مقارنة بالإناث، وهذا وضع غير طبيعي قد يستمر بعض الوقت في المستقبل المنظور ولكنه لن يستمر طويلا.

الهرم السكاني

تتبع أهمية توزيع السكان وفق الفئات العمرية - أو ما يطلق عليه مجازا في كثير من الأحيان "الهرم السكاني" أو العمري - من إرتباطه الوطيد بجوانب التخطيط الإستراتيجي للمجتمع. فبدون معرفة طبيعة التركيب العمري للسكان يصعب وضع خطط وبرامج زمنية تلبي إحتياجات السكان من خدمات أساسية. ولايمكن بدونه وضع تصورات حول التوسع الجغرافي والعمراني

للمستقبل، كما أن هناك متطلبات ذات طابع خاص يتطلب توفيرها لفئات عمرية معينة كالأطفال وكبار السن.

وبالنظر إلى بيانات عام ١٩٩٣ الوارده في جدول ٣ يتضح أن التوزيع النسبي لسكان الكويت وفق أربع مجموعات عمرية رئيسية يأخذ الشكل الأتي: يشكل من هم دون سن الخامسة ١١٪ من جملة السكان، بينما يمثل من تتراوح أعمارهم بين ٥-١٤ حوالي ٢٠٪، ومن تتراوح أعمارهم بين ١٥-٥٩ يقارب ٦٧٪، في حين لم تتعدى نسبة من تزيد أعمارهم عن ٥٩ حوالي ٢٪ من جملة السكان في الكويت. وبهذا يتضح بأن أكبر فئة عمرية هي ١٥-٥٩ وهي الفئة العمرية التي تمثل "الطاقة البشرية" رصيد قوة العمل المحرك الإقتصادي للمجتمع.

يبدو من الوهلة الأولى أن التركيب العمري للسكان في الكويت طبيعي، بينما تبرز صورة مغايرة عند توزيع التركيب العمري لكل من الكويتيين وغير الكويتيين على حده. حيث يتضح أن فئة صغار السن – ما دون الخامسة – تمثل ١٧٪ من جملة السكان الكويتيين، في حين لم تتعدى نسبة هذة الفئة ٦٪ من جملة السكان الوافدين. ويشكل من تتراوح أعمارهم بين ٥-١٤ حوالي ٢٨٪ من جملة السكان الكويتيين، بينما شكلت هذة الفئة حوالي ١٣٪ من جملة السكان غير الكويتيين. وتأتي المفارقة الكبرى بنسبة الفئة العمرية ١٥-٥٩ بين كل من الكويتيين وغير الكويتيين، حيث تمثل هذة الفئة ٥٢٪ من جملة الكويتيين، في حين شكلت ٨٠٪ من جملة السكان غير الكويتيين. ولم تتجاوز نسبة كبار السن – فوق سن ٥٩ – ٣٪ من جملة الكويتيين و ١٪ غير الكويتيين.

مما سبق يمكن إستنتاج أن التركيب العمري بين الكويتيين يعاني من خللا في توزيع الفئات العمرية وجاء تلك نتيجة ارتفاع معدلات التوالد بين الكويتيين ذات الأثر السلبي على طبيعة الهرم السكاني. ولهذا نجد أن حوالي ٤٥٪ من جملة الكويتيين خارج الطاقة البشرية بصورة تلقائية لكونهم دون سن ١٥ سنة. ونسبة لا يستهان بها من من تتراوح أعمارهم بين ١٥-٥٩ هم فعليا خارج قوة العمل كونهم طلبة منخرطين بمؤسسات التعليم العام والعالي. هذا الوضع بلاشك يضعف قاعدة القوة البشرية التي تعتبر رصيد قوة العمل بين الكويتيين. ولذلك فإنه من الطبيعي أن تنخفض معدلات المساهمة بقوة العمل بين الكويتيين وبالتالي ترتفع معدلات الإعالة بينهم. وعلى النقيض يتمتع غير الكويتيين بإرتفاع معدلات المشاركة وإنخفاض معدلات الإعالة لطبيعة تركيبهم العمري لكونهم عمالة وافدة غير مستقرة.

فهل تستطيع الكويت أن تخلق وضعا متزنا في ما يتعلق بالتركيب العمري للكويتيين، والذي لا ينشأ الا من خلال العمل الجاد على خفض معدلات الخصوبة بينهم لبعض الوقت؟ فبدون الحد من معدلات المواليد لن تستطيع الكويت التغلب على خلل التوزيع العمري للسكان الكويتيين وبالتالي لن تستطيع رفع معدلات مساهمتهم بقوة العمل بشكل عام وفسح المجال بشكل عملي أمام المرأة لدخول سوق العمل بشكل خاص.

المستوى التعليمي

أما عن المستوى التعليمي للسكان في الكويت المبين في جدول ٤، فنجد أن ٥٦٪ من السكان يتمتعون بمختلف مستويات التعليم العام – الإبتدائية، المتوسطة والثانوية – بينما ٣١٪ هم إما من الأميين أو أشباه الأميين الذين يجيدون القراءة والكتابة، أما ذوو التعليم العالي – دبلوم، جامعة ودراسات عليا – فلم تتجاوز نسبتهم ١٣٪ من جملة السكان في عام ١٩٩٣.

وبسبب إختلاف سمات كل من الكويتيين وغير الكويتيين، يختلف مستواهم التعليمي، بالمقارنة يتضح بأن حوالي ١٩٪ من الكويتيين أميون مقارنة بحوالي ٣٩٪ بين غير الكويتيين. وأن ٦٨٪ من الكويتيين هم من حملة التعليم العام، فيما لم تتجاوز تلك الفئة ٤٩٪ بين غير الكويتيين. وأخيرا، نجد أن ١٣٪ من الكويتيين يتمتعون بمستوي تعليم عالي، وهي نسبة مقاربة لنسبة غير الكويتيين (١٢٪).

ويختلف المستوى التعليمي بين كل من الذكور والإناث الكويتيين وغير الكويتيين. حيث تؤكد بيانات عام ١٩٩٣ للسكان الكويتيين على أن نسبة الأميين بين الإناث بلغت ٢٥٪ وهي تفوق مثيلتها بين الذكور (١٣٪). وبلغت نسبة الذكور من حملة مستوى التعليم العام ٧٤٪ وهي أعلى من النسبة بين الإناث (٦٣٪)، في حين نجد أن نسبة ذوي التعليم العالي بين كل من الذكور والإناث الكويتيين متساوية (١٣٪). أما عن الوضع بين غير الكويتيين، فنجد أن نسبة الأميين من الإناث بلغت ٤٢٪ وهي أعلى من النسبة بين الذكور (٣٨٪)، ويتمتع الذكور من حملة التعليم العام بنسبة أعلى (٤٩٪) مقارنة بنسبة الإناث التي لم تتجاوز عن ٣٢٪، وأخيرا نجد أن نسبة الذكور ذوي التعليم العالي أكبر مقاربة بنسبة الإناث.

وبمقارنة الكويتيين وغير الكويتيين ذكورا وإناثا، يتضح أن الكويتيين الذكور يتمتعون بمستوى تعليمي أعلى نسبيا مقارنة بالذكور غير الكويتيين، حيث تقل نسبة الأميين وترتفع نسبة ذوي التعليم العام بينهم وتتساوى نسبة ذوي التعليم العالي. كما تتمتع الإناث الكويتيات بمستوى

تعليمي أعلى نسبيا مقارنة بالإناث غير الكويتيات، حيث تنخفض نسبة الأميات وترتفع نسبة ذوات التعليم العام والعالي بينهن مقارنة بالإناث غير الكويتيات.

قوة العمل

تعبر سمات قوة العمل في المستوى التعليمي والمهني وتوزيعها حسب القطاعات الإقتصادية الرئيسية عن طبيعة الإقتصاد ومستوى أدائه ومدى إعتماده على التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج. ومن أهم سمات قوة العمل في الكويت إنخفاض نسبة الكويتيين إلى جملة العمالة. وفي هذا الصدد تؤكد البيانات كما هي واردة في جدول ٥ أن نسبة الكويتيين من جملة العمالة لم تتجاوز ٢٢٪ مقابل ٧٨٪ للعمالة الوافدة. وجاءت تلك السمة نتيجة محدودية الموارد البشرية الكويتية من جهة وإنخفاض معدلات المساهمة بين الكويتيين التي لم تتجاوز عن ٢٣٪ ممن هم في سن العمل من جهة أخرىوذلك بسبب إنتظام نسبة كبيرة منهم بمؤسسات التعليم العام والعالي، ولنفور نسبة كبيرة من الإناث من الإنخراط بسوق العمل، حيث لم تتعد نسبة الإناث من جملة العمالة الكويتية ٢٤٪، مما فرض الإعتماد على العمالة المهاجرة في مواجهة الطلب المتزايد على العمالة.

وعند توزيع قوة العمل إلى قطاعين إقتصاديين – قطاع حكومي، وقطاع غير حكومي يشمل جزئين الأهلي والمنزلي – نجد أن ٦٧٪ من جملة العمالة متمركزه في القطاع غير الحكومي وتمثل بقية النسبة – ٣٣٪ من جملة العمالة – في القطاع الحكومي. وبذلك يتضح أن القطاع غير الحكومي هو أكبر موظف ومستوعب للعمالة. وإذا ما صنفنا جملة قوة العمل إلى ذكور وإناث، يتضح أن الأغلبية الساحقة – ٧٦٪ – كما هو متوقع، تمثل الذكور مقابل ٢٤٪ للإناث.

ولا يقتصر التحدي الذي يواجه الكويت على إستمرار الإعتماد على العمالة المهاجرة في تلبية إحتياجات سوق العمل، وإنما يشمل تمركز العمالة الكويتية في القطاع الحكومي. وفي هذا الإطار تؤكد البيانات أن حوالي ٩٤٪ من جملة العمالة الكويتية تعمل في القطاع الحكومي، فيما لم يتعد نصيب القطاع غير الحكومي من العمالة الكويتية ٦٪. وينتاب تركيبة العمالة الكويتية خلل يتمثل في توزيعهم المهني كما هو مبين في جدول ٦، حيث يعمل حوالي ٤٢٪ من جملتهم في وظائف تنفيذية وكتابية، وحوالى ١٣٪ يعملون في مهن الخدمات العامة والإجتماعية، في حين لم تتعد نسبة اصحاب المهن العلمية والفنية ٢٨٪ من جملة العمالة الكويتية. ويتضح أن نحو ٧٪ من العاملين الكويتيين أميون، و٥٨٪ يتمتعون بتعليم متوسط ، و٣٥٪ من ذوي التعليم العالي.

وفي المقابل نجد أن الأغلبية الساحقة – ٨٥٪ – من جملة العمالة الوافدة متمركزة في القطاع غير الحكومي – الأهلي والمنزلي – في حين يعمل ١٥٪ منهم في القطاع الحكومي. وتشكل العمالة غير العربية – الأسيوية على الأخص – ٥٩٪ من جملة عمالة القطاع الأهلي مقبل ٤١ ٪ من العرب، يمثل المصريون أكبر فئة عمالة في القطاع الأهلي ٢٦,٤٪، ويليهم الهنود ١٧,٧٪ ثم البنغال ١٢٪ فالباكستان ١٠,٧٪ ثم الايرانيين ٨,٤٪ فسورين ٩٪./٥

وعن مستوى العمالة الوافدة التعليمي، تؤكد البيانات أن ٤١٪ من جملتهم أميين، و٤٤٪ يتمتعون بمستوى تعليمي متوسط و١٥٪ فقط يتمتعون بمستوى تعليمي عال. وبلاشك ينعكس تدني مستوى قوة العمل الوافدة التعليمي على توزيعهم المهني، حيث يتمركز معظمهم في مهن ذات طابع هامشي ذات مردود إقتصادي متدن. فيعمل حوالي ٤٤٪ من جملة العمالة الوافدة في الإنتاج والتشغيل والعمالة العادية، ويعمل ٢٧٪ منهم في الخدمات العامة والإجتماعية، في حين يمثل أصحاب المهن الفنية والعلمية ١٣٪ فقط (طالع جدول ٦).

فهل تتمكن الكويت من رفع معدلات مساهمة مواطنيها في سوق العمل وعلى الأخص الإناث منهم؟ أوتستطيع أن تعالج تمركز مواطنيها في القطاع الحكومي و تشجيع القطاع الخاص على إستيعاب العمالة الوطنية؟ بل أيمكنها تشجيع الكويتيين على الإنخراط في في مهن ذات طابع إنتاجي تشغيلي؟ وهل بالامكان رفع مستوى العمالة الوافدة التعليمي والإنتاجي حتى تلائم برامج التنمية الطموحة، وتمكن من نقل الخبرة والمعرفة المبتغاه للعمالة الوطنية؟

السياسة السكانية

لايمكن عرض سمات الوضع السكاني لأي دولة بمعزل عن سياستها السكانية لان هناك علاقة وثيقة بين حجم وطبيعة تركيب السكان من جهة، وعناصر السياسة السكانية المؤثرة بشكل فعال في حجم ومكونات السكان من جهة أخرى. أما في ما يتعلق بالسياسة السكانية لدولة الكويت فسوف يقتصر العرض على لمحه سريعة حول السياسة المعتمدة بعد التحرير./٦ ويقتصر العرض على " مقترح السياسة السكانية" المعتمد في ٣٠ يناير ١٩٩٢ وعلى برنامج عمل الحكومة المعروض في ١٢ يناير ١٩٩٣ أمام مجلس الأمة. وسيتم تناول أهم بنود السياسة والتعليق عليها.

ولكن قبل البدء بموضوع السياسة السكانية يجب تأكيد أن السياسة السكانية في الكويت لا تقصر على شكل مشاريع وثائق، وانما تعتمد كذلك على اجراءات تنفيذية تأخذ شكل قرارات

وزارية صادرة عن وزارتـي الداخليـة والشـئون الاجتماعيـة والعمـل اللتيـن تنظمـان تدفـق العمالـة وشروط الالتحاق بعائل.

مقترح السياسة السكانية

كلف المجلس الأعلى للتخطيط فريقا أكاديميا كويتيا يضم مختلف التخصصات العلمية في ٩ نوفمبر ١٩٩١ لاقتراح أسس وبنود السياسة السكانية لدولة الكويت لتتمشى مع مستجدات كويت ما بعد التحرير. وجاءت ثمرة جهود الفريق في هيئة تقرير تحت عنوان "السياسة السكانية لدولة الكويت: أسس وأهداف وتوجهات"/٧. عرض على المجلس الأعلى للتخطيط في ديسمبر ١٩٩١ وأقره لاحقا في ٨ يناير ١٩٩٢ واعتمده الحكومة في ٣٠ يناير ١٩٩٢.

وقد تضمنت السياسة السكانية الجديدة الأسس الأتية لتكون منطلقها: ١) الحفاظ على الهوية الاسلامية-العربية للمجتمع الكويتي والحفاظ على الهوية الكويتية، ٢) الحفاظ على الأمن الوطني من خلال سيطرة المواطنين على الوظائف الحاكمة وتشغيل المؤسسات الاستراتيجية والاعتماد على مصادر عمالة متنوعة حتى لاتسيطر جنسية أو عرق معينان على احد القطاعات الاقتصادية، ٣) الحد من معدلات نمو السكان الوافدين وزيادة كفاءة استخدام العمالة وقصر الاقامة التلقائية، وأخيرا خلق توازن بين جنسيات الوافدين./٨

أما عن أهدافها العامة فقد جاءت كالأتي: ١) أن يشكل الكويتيون نسبة ٦٠٪ من جملة السكان بحلول عام ١٩٩٥، ٢) زيادة نسبة الكويتيين الى جملة قوة العمل بشكل مستمر، ٣) أن يمثل الكويتيون الأغلبية في الوظائف الادارية بالمؤ سسات الاستراتيجية. وعن اتجاهات السياسة فيمكن تقسيمها الى خمس اتجاهات رئيسية: ١) المحافظة على توازن التركيبة السكانية والتأثير في عناصر النمو السكاني، ٢) تنظيم قوة العمل الوافدة عن طريق السيطرة على مستواها النوعي والكمي، ٣) تنمية الموارد البشرية الكويتية، ٤) اعادة تنظيم عملية اتخاذ القرارات الادارية، وأخيرا أعادة النظر ببعض القوانين ذات العلاقة بالسكان وتركيبهم./٩

برنامج عمل الحكومة:

في مارس ١٩٩٢ أقر المجلس الاعلى للتخطيط الوثيقة الوطنية للاصلاح والتنمية، للسنوات ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٥/٩٤، لتهتدي بها الحكومة عند وضع برنامج عملها خلال نفس الفترة

التي تتسم باعادة تأهيل المجتمع بعد أثار الاحتلال والتحرير./١٠ وجاءت القضية السكانية في أعلى أولويات بتلك الوثيقة بعد الجوانب الأمنية والسياسية للدولة.

وبالفعل ترجمة الحكومة تلك الوثيقة الى برنامج عمل طرحته أمام مجلس الأمة في ١٢ يناير ١٩٩٣. وعرض البرنامج أهم القضايا، التي تشغل الوطن والمواطن، التي ستعمل الحكومة على ان توليها جل اهتمامها خلال سنوات البرنامج. وأتت القضية السكانية في المرتبة الثالثة بعد السياسة الخارجية والأمن الوطني. وحددت الحكومة أهدافها السكانية في الآتي: ١) رفع نسبة الكويتيين الى جملة السكان مع أواخر التسعينيات، ٢) انتهاج سياسة هجرة انتقائية، ٣) تنظيم الطلب على العمالة الوافدة وربطه بالاحتياجات الفعلية وعناصر الأمن الوطني، ٤) تنظيم الطلب على العمالة المنزلية، وأخيرا، اتباع عملية تجنيس انتقائي محدود./١١

خلاصة

بينا في ما سبق مواضع خلل التركيبة السكانية في دولة الكويت وأبرزنا أهم سماتها التي تخلق تحديا مستقبليا للمجتمع. ونعتقد بأن أهم تلك التحديات تتمثل في ترجمة السياسات السكانية الى برامج عمل زمنية ذات نظم متابعة دورية فعالة. وبالنظر للسياسة السابقة ومدى تطبيقها تظهر نتائج غير مشجعة، فعلى سبيل المثال جاءت أحدث أهداف وتوجهات السياسة السكانية غير متسقة مع ما رسمته البيانات السكانية من صورة مغايرة لما جاء بالسياسة.

وسيستمر التحدي الأساسي للكويت في تحقيق الغلبة النسبية للسكان الكويتيين الى جملة السكان، وضبط عناصر النمو السكاني – ونخص بالذكر هنا الهجرة – والسيطرة على الطلب على العمالة وربطها بمعدلات الأداء الاقتصادى القطاعي. وعن مكونات المجتمع الوافد، يتمثل التحدي في قدرة الكويت على تحقيق توازن نسبي بين الجنسيات الوافدة تمكنها من تحقيق هويتها العربية–الاسلامية.

والتحدي الأخر يتمثل في امكانية رفع نسبة العمالة الكويتية الى جملة قوة العمل، التي لن تتأتى بدون خلق توازن في التركيب العمري بين الكويتيين، وهو الأخر لن يتحقق الا بتشجيع خفض معدلات المواليد لفترة معينة، مما سيساعد على تحقيق التوازن من جهة ويساعد في دخول المراة العمل من جهة أخرى. فبدون المشاركة الفعالة للمرأة بقوة العمل واتاحة فرص العمل امام الطاقات البشرية المعطلة – من هم في سن العمل ومنتظمين بمقاعد الدراسة – ورفع سن التقاعد،

لن تستطيع الكويت تحقيق شعارها الداعي الى رفع معدلات مساهمة الكويتيين في قوة العمل وبالتالي الحد من العمالة الوافدة وتحقيق الأغلبية النسبية للكويتيين في المجتمع.

الهوامش:

١/ لمزيدا من التفصيل حول تطور الوضع السكاني في الكويت طالع محمد على الرمضان. "تطور التركيبة السكانية في الكويت بين عامي ١٩٦٥-١٩٨٥ وأفاق توازنها" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية . العدد ٦٧ اكتوبر ١٩٩٢: ٧١-١١٩.

٢/ حول أخر تطورات سياسة الهجرة في الكويت طالع:
Sharon Russell and Muhammad Al-Ramadhan. Kuwait's Mingration Policy Since The Gulf Crisis: Change or Continuity? presented at the Annual Meeting of the Middle East Studies Association. North Carolina Nov. 11-14 1993.

٣/ عن مفهوم معدل النمو وتأثيره على السكان طالع
Henry Shryock and Jacob Siegel. The Methods and Materials of Demography. Bureau of the Census, Washington D.C. 1980. p. 191.

٤/ نفس المصدر السابق.

٥/ جريدة القبس الكويتية. عدد ٧١٨٠ ص ٤ ١٤. يونيو ١٩٩٣.

٦/ طالع شيرن روسيل و محمد علي الرمضان، ١٩٩٣.

٧/ عبدالله يوسف الغنيم وأخرون. السياسة السكانية لدولة الكويت مرتكزاتها وأهدافها وتوجهاتها. ديسمبر ١٩٩١.

٨/ المجلس الأعلى للتخطيط. مقترح السياسة السكانية. يناير ١٩٩٢. ص ٦.

٩/ المصدر السابق ص ٨.

١٠/ المجلس الأعلى للتخطيط. الوثيقة الوطنية للاصلاح والتنمية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٥/٩٤. مارس ١٩٩٢.

١١/ جريدة القبس الكويتية عدد ٧٠٣٥ ٥ يناير ١٩٩٣. ص ٧-٩.

ملحق جداول البيانات السكانية

جدول ١
سكان الكويت حسب الجنسية ، ١٩٨٥-١٩٩٣.

جنسية السكان	١٩٨٥	٪	١٩٩٠	٪	١٩٩٣	٪
كويتيون	٤٧٠٤٧٣	٢٧,٧	٥٧٢٣٧٦	٢٦,٨	٦٣٤٣٠٦	٤٦,٠
غير كويتيين	١٢٢٦٨٢٨	٧٢,٣	١٥٦٣٣٠٠	٧٣,٢	٧٤٤٦٤١	٥٤,٠
عرب	٨٥٣٦٢٩	٥٠,٣	١٠١١٥٨٦	٤٧,٤	--	--
أسيويون	٣٥٥٩٤٧	٢١,٠	٥٣٤١٠٣	٢٥,٠	--	--
أخرون	١٧٢٥٢	١,٠	١٧٦١١	٠,٨	--	--
جملة	١٦٩٧٣٠١	١٠٠	٢١٣٥٦٧٦	١٠٠	١٣٧٨٩٤٧	١٠٠

المصادر:

وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء المجموعة، الاحصائية السنوية لعام ١٩٩١-١٩٩٢. ١٩٩٢، جداول أرقام ٩ و١٣ ص ٢٥ و ٢٧.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، دليل المعلومات المدنية: السكان حسب الجنسية. ١٩٩٠، جدول ٢ ص ٢.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، دليل المعلومات المدنية: الاحصاء العام للسكان. ١٩٩٠، جدول ٦ ص ١٦.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، أبريل ١٩٩٣. جدول ١.

جدول ٢

توزيع السكان حسب النوع، ١٩٩٣.

	١٩٩٠		١٩٩٣	
	كويتيون	غير كويتيين	كويتيون	غير كويتيين
ذكور	٢٨٣١٨١	٩٣٦٢١٦	٣١٤٣٧٥	٤٩٧٧٦٤
اناث	٢٨٩١٩٥	٦٢٧٠٨٤	٣١٩٩٣١	٢٤٦٨٧٧
معدل النوع	٠,٩٨	١,٤٩	٠,٩٨	٢,٠٢

المصدر:

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، أبريل ١٩٩٣. جدول ١.

جدول ٣

توزيع السكان حسب الفئات العمرية الرئيسية، ١٩٨٥-١٩٩٣.

فئات العمر	١٩٨٥	٪	١٩٩٠	٪	١٩٩٣	٪
			كويتيون			
١٤-٠	٢٢٠٧٢١	٤٧	٢٥٧٨٧١	٤٥	٢٧٩٩٦٦	٤٤
٥٩-١٥	٢٣٣٧٩٤	٥٠	٢٩٤٢٧٣	٥١	٣٣٠٥٤٤	٥٢
+٦٠	١٥٩٥٨	٣	٢٠٢٣٢	٤	٢٣٧٩٦	٤
جملة	٤٧٠٤٧٣	١٠٠	٥٧٢٣٧٦	١٠٠	٦٣٤٣٠٦	١٠٠
			غير كويتيين			
١٤-٠	٤٠٤٣٦٤	٣٣	٤٥٢٢٢٧	٢٩	١٤٥٩٧٩	٢٠
٥٩-١٥	٨٠٢٣٩٥	٦٥	١٠٧٩٧٢٤	٦٩	٥٨٨١٢٨	٧٩
+٦٠	٢٠٠٦٩	٢	٣١٣٤٩	٢	١٠٥٣٤	١
جملة	١٢٢٦٨٢٨	١٠٠	١٥٦٣٣٠٠	١٠٠	٧٤٤٦٤١	١٠٠
			جملة السكان			
١٤-٠	٦٢٥٠٨٥	٣٦,٨	٧١٠٠٩٨	٣٣,٢	٤٢٥٩٤٥	٣٠,٩
٥٩-١٥	١٠٣٦١٨٩	٦١,٠	١٣٧٣٩٩٧	٦٤,٣	٩١٨٦٧٢	٦٦,٦
+٦٠	٣٦٠٢٧	٢,٢	٥١٥٨١	٢,٥	٣٤٣٣٠	٢,٥
جملة	١٦٩٧٣٠٠	١٠٠	٢١٣٥٦٧٦	١٠٠	١٣٧٨٩٤٧	١٠٠

المصادر:

وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء المجموعة، الاحصائية السنوية لعام ١٩٩١-١٩٩٢. ١٩٩٢، جدول رقم ٩١ ص ٢٩.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، دليل المعلومات المدنية: السكان حسب الجنسية. ١٩٩٠، جدول ٢ ص ٢.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، أبريل ١٩٩٣.

جدول ٤

مستوى السكان -من ١٠ سنوات فأكثر- التعليمي، ١٩٩٣.

المستوى التعليمي	كويتيون	٪	غير كويتيين	٪
الأميون/اشباه الأميين	٨٣٠٠٦	١٩,١	٢٥٠٥٩٤	٣٩
ابتدائي	١٠٨٤٤٠	٢٥	٩٥٢٤١	١٤,٨
متوسط	١٤١٧٦٨	٣٢,٧	١٢٢٣١٣	١٩
ثانوي	٤٤٩٥٣	١٠,٤	٩٥٠٨٣	١٤,٨
اقل من/جامعة فأكثر	٥٥٤٥٠	١٢,٨	٧٩٩٥٣	١٢,٤
غير مبين	٤	--	٢٣	--
جملة	٤٣٣٦٢١	١٠٠	٦٤٣٢٠٧	١٠٠

المصادر:

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، أبريل ١٩٩٣، جدول ٥.

جدول ٥
السكان ومساهمتهم بقوة العمل، ١٩٩٠-١٩٩٣.

	١٩٩٠			١٩٩٣		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	أناث	جملة
كويتيون						
السكان	٢٨٣١٨١	٢٨٩١٩٥	٥٧٢٣٧٦	٣١٤٣٧٥	٣١٩٩٣١	٦٣٤٣٠٦
قوة العمل	٩٠٦٥٧	٣٨٦٠٧	١٢٩٢٦٤	١٠٠١٣٥	٤٤٤٧٧	١٤٤٦١٢
معدل المساهمة	٣٢,٠	١٣,٣	٢٢,٦	٣١,٩	١٣,٩	٢٢,٨
غير كويتيين						
السكان	٩٣٦٢١٦	٦٢٧٠٨٤	١٥٦٣٣٠٠	٤٩٧٧٦٤	٢٤٦٨٧٧	٧٤٤٦٤١
قوة العمل	٦٣١٨٤٩	١٨٤٥٤٢	٨١٦٣٩١	٣٩٧٥٢١	١٠٨٣٨٢	٥٠٥٩٠٣
معدل المساهمة	٦٧,٥	٢٩,٤	٥٢,٢	٧٩,٩	٤٣,٩	٦٧,٩
الجملة						
جملة العمالة	٧٢٢٥٠٦	٢٢٣١٤٩	٩٤٥٦٥٥	٤٩٧٦٥٦	١٥٢٨٥٩	٦٥٠٥١٥
٪ الكويتيون	١٢,٥	١٧,٣	١٣,٧	٢٠,١	٢٩,١	٢٢,٢
٪ غ الكويتيين	٨٧,٥	٨٢,٧	٨٦,٣	٧٩,٩	٧٠,٩	٧٧,٨

المصادر:

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، دليل المعلومات المدنية: السكان حسب الجنسية. ١٩٩٠، جدول ١٢ ص ٣٢-٣٨.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، أبريل ١٩٩٣، جداول ٢ و ٣.

جدول ٦
التوزيع المهني لقوة العمل، ١٩٩٣.

	كويتيون	٪	غير كويتيين	٪
مهن علمية وفنية	٤٠٨١١	٢٨	٥٦٧٤١	١١,٢
مدراء اداريون	٤١٠٦	٣	٥٣٨٥	١,١
موظفون تنفيذيون	٦٠٧٨١	٤٢	٤١٤٩٢	٨,٢
أعمال البيع	٣٣١٧	٢	٣٠٧٢٥	٦,١
العاملون بالخدمات	١٨١٢٢	١٣	١٢٩٢٤٧	٢٥,٥
الزراعة/الصيد	٨٢	٠	٣٤٣٣	٠,٧
العمال	٩٩٣٣	٧	٢١١١٠٣	٤١,٧
غير مبين	٧٤٦٠	٥	---	
الجملة	١٤٤٦١٢	١٠٠	٥٠٥٩٠٣	١٠٠

المصدر:
الهيئة العامة للمعلومات المدنية، أبريل ١٩٩٣. جدول ١١ و ١٢.

منتدى التنمية
اللقاء السنوي الخامس عشر
٥-٧ يناير ١٩٩٤
الكويت

خصائص المجتمع السكاني فى المملكة العربية السعودية

اعداد : د. عبدالعزيز الجلال

اعداد السكان
في المملكة العربية السعودية
(١٤٨٧٠٠٠٠)

مواطن		غير مواطن	
ذكور: ٥٧٦٣٠٠٠		ذكور	٣٤٤٨٠٠
اناث: ٥٦٥٩٠٠٠		اناث	

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية ١٤١٣هـ/١٩٩٢م اعداد مركز المعلومات الامانة العامة .

فئة العمر غير متوفرة .

	١٩٧٥/١٩٧٠	١٩٨٠/١٩٧٥	١٩٨٥/١٩٨٠	١٩٩٠/١٩٨٥
المواليد	٤٧,٦	٤٥,٩	٤٣,٠	٤١,٦
الوفيات	١٦,٩	١٤,٤	١٢,١	١٠,٣
الزيادة الطبيعية	٣٠,٧	٣١,٥	٣٠,٦	٣١,٣

القوى العاملة :

مواطنون	١,٥٦٥,٧٠٠
غير مواطنين	٣,٤٠٥,١٠٠
المجموع	٤٩٧٠٨٠٠ نسبة القوى العاملة غير المواطنة لاجمالي القوى العاملة ٦٨,٥٪ .

المصدر: (دراسة القوى العاملة في دول مجلس التعاون - الامانة العامة/ الواقع والمستقبل/ اعداد د/ عثمان الحسن /مايو/١٩٩٣ .

٤/هـ/١٩

التعليمية

طلاب رياض الأطفال	حكومي		غير حكومي	
	١٩٩٠/١٩٩١	١٩٩١/١٩٩٢	١٩٩٠/١٩٩١	١٩٩١/١٩٩٢
ذكور مواطنون	٥٤٣٢	٥٣٢٤	٢١٣٩٩	٢١٨٨٠
غير مواطنون	٤٧١٢	٣٣٦٥	٨٦٧٦	٧١٣٢
اناث مواطنون	٤٢٢٧	١٤٥٤٨	١٣٩١٣	١٨٠١٤
غير مواطنون	٢٤٦٥	٢٠١٧	٦٩٤٣	٥٧٩٩
المجموع	١٩٨٣٦	١٤٢٥٤	٥٥٣٣١	٥٢٨١٥

المدرسون في رياض الأطفال

ذكور مواطنون: لا يوجد مدرسون ذكور في رياض الاطفال .

غير مواطنين :

اناث				
مواطنون	١٣٨٤	١٤٢٣	١٦٨٧	١٦٦٧
غير مواطنين	٩٣	٥٢	١٦٦٤	١٦٩٧
المجموع	١٣٧٧	١٤٧٥	٣٣٥١	٣٣٦٤

طلاب المرحلة الابتدائية

	حكومي		غير حكومي	
	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١
ذكور مواطنون	٧٩٠٧٠٠	٨٢٨٩٦٦	٢٣٨٩٥	٢٧١٠٣
غير مواطنون	١٥٠٧٣٤	١٤٧٥٠٨	١٦١٤٦	١٦١٣٢
اناث مواطنون	٦٥٥٤٠٥	٦٩١٣٥٣	١٨٣٩٥	٢٠٨٦٩
غير مواطنون	١٣٣٨٠٩	١٣٢٠٦٠	١٣٠٩٤	١٢٩٢٦
المجموع	١٧٣٠٦٣٨	١٧٩٩٨٨٧	٧٠٥٣٠	٧٧٠٢٩

طلاب المدرسون بالمرحلة الابتدائية

ذكور مواطنون	٤٣٧٦٨	٤٧٩٨٢	٢٠٩	٢٣٤
غير مواطنون	١٣٥٧٦	١١٥٥٦	٢٤٧٣	٣١١٩
اناث مواطنون	٤٠٩٧١	٤٥٣٢٠	٥٣٧	٦٣٦
غير مواطنون	٩٩٧٦	٨٥٨٣	٢٣٠٤	٢٤٥١
المجموع	١٠٧٢٩١	١١٣٤٤١	٥٥٢٣	٦٤٤٠

طلاب المرحلة المتوسطة

	حكومي		غير حكومي	
	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١
ذكور مواطنون	٣٦١٠٤٧	٣٦٦٦٣٩	٦٦٣٤	٦٧٠٠
غير مواطنون	١٢٧٠٣	٤٥٨١٩	٣٦٢٦	٣٦٦٥
اناث مواطنون	١٨٣٠٠٢	٢٠٣٣٠٢	٢٣٥٦	٢٨٤٥
غير مواطنون	٣٧٤٧٥	٣٩٤٩٢	١٤٢٤	١٦١٨
المجموع	٤٩٤٢٢٧	٥٥٥٢٥٢	١٤٠٤٠	١٤٨٢٨

المدرسون بالمرحلة المتوسطة

ذكور مواطنون	١٣٢٨١	١٥٧٢٧	٧٠	٧٥
غير مواطنون	٨٦٨٣	٨٥٠٢	٦٠٨	٥٤١
اناث مواطنون	٩٥٠٧	١١٢٦٢	٤٧	٦٤
غير مواطنون	٧١٣٦	٩٥٨٥	٣٢٩	٣٧٤
المجموع	٣٨٩٠٦	٤٣٠٧٦	١٠٥٤	١٠٥٤

طلاب المرحلة الثانوية

	حكومي		غير حكومي	
	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١
ذكور مواطنون	١١٩١٩٣	١٢١٧٥٠	٤٥١٨	٤٩٦١
غير مواطنون	٢٣٧٩٢	٢٧١٥٤	٢٩٦٥	٣١١١
اناث مواطنون	١٩٤٩٩٧	١٠٠٦٩٥	١٣٥٠	١٥٧٤
غير مواطنون	٢١١١٤	٢٤٩٠٢	٦٥٣	٧١٥
المجموع	٣٥٩٠٩٦	٣٧٩٣٠١	٩٤٨٦	١٠٣٩١

المعلمون بالمرحلة الثانوية

ذكور مواطنون	٤٦١٥	٥٢٩٥	٥٠	٦٧
غير مواطنون	٤٢١١	٤٢٩٩	٤٣٢	٤٧٣
اناث مواطنون	٥١٠٨	٦٠٨٤	٣٦	٤٧
غير مواطنون	٣٥٢٧	٣٤٦٧	١٩٥	٢٨٦
المجموع	١٧٤٦١	١٩١٤٥	٧١٣	٨٧٣

٥ مس ١٢

طلاب المرحلة الجامعية

	حكومي ١٩٩٠/١٩٩١	حكومي ١٩٩١/١٩٩٢
ذكور مواطنون	٦٤٣٥١	٦٢١٦٦
غير مواطنين	٩٣٣٣	٩٧٩٥
اناث مواطنون	٥١١٨٣	٥٦٨٠٢
غير مواطنين	٥١٣٦	٤٠٩١
المجموع	١٢٩٩٩١	١٣٢٨٣٤

هيئة التدريس في الجامعات

ذكور مواطنون	٣٩١٠	٤٠٧١
غير مواطنين	٣٥٤٤	٣٤٣٨
اناث مواطنون	١٣٤٥	١٥٣٧
غير مواطنين	١١٠٧	١١٤٠
المجموع	٩٩٠٦	١٠١٨٦

طلاب تعليم الكبار

ذكور مواطنون	٦١٩١٧	٤٧٧٣٦
غير مواطنين	١٠٦٧٣	٥٢٣٩
اناث مواطنون	٥٣١٣٩	٤٣٧٨٥
غير مواطنين	٩٩١٣	٦٣٦٦
المجموع	١٣٥٦٤٢	١٠٣١١١

طلاب المرحلة المتوسطة (التعليم الفني)

حكومي

	١٩٩٠/١٩٩١	١٩٩١/١٩٩٢
ذكور مواطنون	٩٣٨١	٨٨٣١
غير مواطنين	١٥٠	٢٣٣
المجموع	٩٤٣١	٩٠٦٤

طلاب المرحلة الثانوية

ذكور مواطنون	١٥٣١٦	١٥٨٠٥
غير مواطنين	٨٥	٥٣
المجموع	١٥٤٠١	١٥٨٥٨

طلاب التعليم العالي

ذكور مواطنون	٣٦٧١	٣٧٩١
غير مواطنين	٩	٧٧
المجموع	٣٦٨٠	٣٨٦٨

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية ١٤١٣هـ/١٩٩٢م (اعداد مركز المعلومات/ الامانة العامة لمجلس التعاون .

ملاحظة: (جميع احصاءات التعليم مأخوذة من النشرة الاحصائية السنوية ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

٤/ص/١٩٠

١٢٧ ص ٧

٢ - البيانات السكانية المتوفرة مبنية على تقديرات، أي أنها ليست بيانات فعلية من واقع تعداد عام للسكان ، وعند فحص هذه التقديرات ومتابعة معدلات النمو التي بنيت عليها تبين وجود ثبات نسبي كبير فيها خلال السنوات التي تم فيها اعداد هذه التوقعات، أي أن معدلات النمو يمكن وصفها بالانتظام Systematic ، ومن ثم لن نبتعد كثيرا عن الصواب اذا افترضنا انتظام توزيع الأعمار الاحادية داخل الفئات العمرية المختارة.

٣ - عند توافر بيانات عن السكان تتسم بالدقة والاعتمادية كما هو متوقع من التعداد العام للسكان الذي أجري هذا العام (١٤١٢هـ)، فإنه يمكن حينئذ تطوير معاملات خاصة بالمملكة تسمح لاستنباط اعداد السكان في الأعمار الاحادية داخل الفئة العمرية المراد تكسيرها في السنوات التي تلي التعداد.

جدول رقم (٥)

توقعات السكان السعوديين في سن التعليم

حسب الجنس وفئات العمر المبينة في عام ١٤١٠هـ (بالآلاف)

فئات العمر	الذكور	الإناث	المجموع
صفر - ٦	١٣٠٢	١٢٥٦	٢٥٥٨
٦-١٢	١٠٤٤	١٠٩٣	٢٠٥٧
١٢-١٥	٤٥٦	٤٤٣	٨٩٩
١٥-١٨	٣٦٢	٣٥٣	٧١٥
١٨-٢٤	٦٢٨	٦٠٤	١٢٣٢
المجموع	٣٦٦٩	٣٧٩٢	٧٤٦١

* المصدر : بيانات توقعات السكان السعوديين ١٤٠٠ - ١٤١٠هـ - وزارة التخطيط رمضان ١٤٠٨هـ بعد تعديل فئات العمر بما يتناسب مع أغراض الدراسة (ص ١٠).

يشتمل الجدول رقم (٦/٢) على بيانات عن التعليم في المملكة عام ١٤١٠هـ، بمختلف مستوياته، ومنه يتضح مجموعة من المؤشرات يمكن ايجازها فيما يلي:

أولا: بلغ إجمالي الملتحقين بالتعليم في جميع أنواعه ومستوياته ٣,٠٢٠,٤٤٢ طالبا وطالبة. ومن خلال هذا العدد يمكن ترتيب نسب إستيعاب كل نوع أو مستوى على الوجه التالي:

١٢٥٨

أ- التعليم الابتدائي : استوعب ٥٩,٦٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم.
ب- التعليم المتوسط : استوعب ١٧,٨٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم.
ج- التعليم الثانوي والفني ومراكز إعداد المعلمين : استوعب ١٠,٦٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم.
د- التعليم العالي : استوعب ٤ر٣٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم.
هـ- رياض الأطفال : استوعبت ٦ر٢٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم.
و- مدارس تعليم الكبار : استوعبت ٥ر٤٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم.
ز- معاهد التعليم الخاص وأنواع أخرى من التعليم : استوعبت ٠,٦٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم.

ولما كان عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم يشمل الطلاب غير السعوديين ، فقد تم توضيح أعداد الطلاب السعوديين في جميع مراحل وفروع التعليم وفقا للجدول رقم (٧) التالي:

جدول رقم (٧)

أعداد الطلاب السعوديين في مراحل التعليم المختلفة

حسب الجنس في عام ١٤١٠هـ

الجنس	ذكور	إناث	مجموع
نوع التعليم			
ابتدائي	٨٣٩١٩٠	٧٠٢٥٢٢	١ر٥٤١ر٧١٢
متوسط	٢٦٥٩٦٦٦	١٨٦٩٨٦	٤٥٢ر٩٥٢
ثانوي	١٢١٤٢٨	٩٥٥٥٤	٢١٦ر٩٨٢
مراكز اعداد المعلمين والمعلمات	١٢٤٠٦	١٤٣٢١	٢٦ر٧٢٧
التعليم الفني	٢٢٢٩٦	٢٤٧٧	٢٤ر٧٧٣
التعليم العالي	٦٦٤٣٥	٥١٩٠٣	١١٨ر٣٣٨
معاهد التعليم الخاص	٢٥٦٠	١٣٨٥	٣ر٩٤٥
مدارس تعليم الكبار	٧٢٥٩٠	٦٢٦١٩	١٣٥ر٢٠٩
أنواع أخرى من التعليم	٩٤٣١	١٥٣٢	١٠ر٩٦٣
المجموع	١ر٤١٢ر٣٠٢	١ر١١٩ر٢٩٩	٢ر٥٣١ر٦٠١

المصدر : تم بناء الجدول في ضوء المعلومات المتاحة في جدول رقم (٦)

١٢٣٩

ومن واقع بيانات الجدولين (٥)، (٦) يتضح لنا المؤشرات التالية:

١- ان إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم بمختلف مراحله وأنواعه ، عدا رياض الأطفال بلغ (٢,٩٤٠,٥٠٢) أما إجمالي عدد الطلاب السعوديين منهم فيقدر بـ (٢,٥٣١,٦٠١) ، أي أن نسبة إجمالي الطلاب السعوديين تمثل حوالي ١ر٨٦٪.

٢- أن إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم الابتدائي (١,٨٠١,٠٦٥) طالبا، أما إجمالي عدد الطلاب السعوديين منهم فيقدر ب (١,٥٤١,٧١٢) أي أن نسبة إجمالي الطلاب السعوديين في هذه المرحلة تمثل حوالي ٦ر٨٥٪.

٣- ان إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم المتوسط تساوي ٥٣٨ر٢١٤، أما إجمالي عدد الطلاب السعوديين منهم فيقدر بـ (٤٥٢,٩٥٢)، أي أن نسبة إجمالي الطلاب السعوديين تمثل حوالي ٢ر٨٤٪ .

٤- ان إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم الثانوي تقدر بـ(٢٦٨,٥٨٢) بينما بلغ إجمالي عدد الطلاب السعوديين منهم (٢١٦,٩٨٢) أي أن نسبة إجمال الطلاب السعوديين تقدر بـ ٨ر٨٠٪.

٥- ان إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بمراكز اعداد المعلمين والمعلمات يقدر بـ (٢٦,٧٢٧) وجميعهم من السعوديين بحيث تمثل نسبة الطلاب السعوديين ١٠٠٪.

٦- ان إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم الفني يساوي (٢٤٨٦٣) طالبا بلغ عدد السعوديين منهم ٢٤,٧٧٣، أي أن نسبة الطلاب السعوديين تشكل حوالي ٦ر٩٩٪.

٧- أن إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي بلغ (١٣٠,٣٢٨) يمثل عدد الطلاب السعوديين منهم ما يقدر ب (١١٨,٣٣٨) أي أن نسبة الطلاب السعوديين في مرحلة التعليم العالي تقدر بحوالي ٨ر٩٠٪.

٨- ان إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بمعاهد التعليم الخاص بلغ (٤٥٥١) يمثل السعوديون منهم (٣٩٤٥) طالبا ، أي أن نسبة الطلاب السعوديين تعادل ٧ر٨٦٪.

٢ – اذا أجرينا مقابلة بين أعداد المواطنين في الفئة العمرية ٦–١٢، وأعداد الملتحقين منهم بالتعليم الابتدائي لتبين لنا ما يلي:

جدول (٨)

عدد السكان	ذكور	إناث	مجموع
في الفئة العمرية (٦–١٢)	١,٠٤٤,٠٠٠	١,٠١٣,٠٠٠	٢,٠٥٧,٠٠٠
عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي	٨٣٩,١٩٠	٧٠٢,٥٢٢	١,٥٤١,٧١٢
نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي في تلك الفئة (٪)	٨٠.٤	٦٩.٤	٧٤.٩

المصدر : تم إعداد هذا الجدول إعتماداً على البيانات المتوفرة في الجدولين (٥)، (٧).

ان نسبة استيعاب التعليم الابتدائي للمواطنين الذين يفترض التحاقهم بهذا النوع من التعليم تبلغ ٧٤.٩٪ ، وهي بين الذكور ٨٠.٤٪ وبين الإناث ٦٩.٤٪ ، أي أن هناك نحو ٢٥٪ من المواطنين في سن التعليم الابتدائي خارج العملية التعليمية. وتنخفض هذه النسبة بين الذكور الى نحو ٢٠٪ وترتفع بين الإناث إلى ٣٠٪ . وهذه وقفة أخرى توضح مدى أهمية بيانات السكان للتعرف على واقع التعليم ومدى فاعليته ، فبدون احصاءات السكان وتوزيعاتهم داخل الفئات العمرية لكل جنس ما كان لنا أن نقف على هذه الصورة. ولا شك أن المخطط التربوي وفي ضوء توافر مثل هذه البيانات عن المناطق المختلفة ، يستطيع أن يحدد المناطق الأكثر حاجة التوسع في التعليم بها في ضوء البيانات، وهكذا يكون التخطيط للتعليم قائما على أساس قواعد للبيانات والمعلومات ، وليس على أساس من التخمين أو التقدير الشخصي . ولا شك أن بيانات السكان في الفئة العمرية (٠ – ٦) بعد تقسيمها الى فئات أحادية سوف تمكن المخطط التربوي من تقدير العدد المتوقع التحاقه بمرحلة التعليم الابتدائي خلال السنوات القادمة ، ومن ثم وضع الخطط التنفيذية اللازمة من إنشاء مدارس وتوفير مدرسين ...الخ ، بما يتلاءم مع الطلب الاجمالي لهذه المرحلة التعليمية الهامة التي تمثل القاعدة الأساسية لنظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

DEC 19 '93 11:46AM P.13

الجدول ١- توزيع القوى العاملة من المواطنين وغير المواطنين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حسب بلد الاقامة
(١٩٧٥-١٩٩٠)
(بالآلاف)

بلد الاقامة	١٩٧٥ المواطنون	١٩٧٥ غير المواطنين	١٩٧٥ المجموع	١٩٧٥ نسبة غير المواطنين الى المجموع	١٩٨٠ المواطنون	١٩٨٠ غير المواطنين	١٩٨٠ المجموع	١٩٨٠ نسبة غير المواطنين الى المجموع
الامارات العربية المتحدة	٤٤٫٧	١٢٤٫١	٢٨٧٫٨	٨٤٫٠	٥٣٫٩	٤٧٠٫٨	٥٢٤٫٧	٨٩٫٧
البحرين	٤٥٫٨	٣٨٫٧	٨٤٫٥	٤٥٫٨	٥٩٫٣	٧٨٫٣	١٣٧٫٥	٥٦٫٩
المملكة العربية السعودية	١ ٠١٠٫٧	٤٧٤٫٧	١ ٤٨٥٫٤	٣٢٫٠	١ ٢٣٠٫٣	١ ٧٣٤٫١	٢٩٥٤٫٤	٥٨٫٧
عمان	٨٨٫٩	١٠٣٫٣	١٩٢٫١	٥٣٫٧	١١٩٫٤	١٧٠٫٥	٢٨٩٫٩	٥٨٫٨
قطر	١١٫٧	٥٧٫٠	٦٨٫٧	٨٣٫٠	١٤٫٧	١٠٦٫٣	١٢١٫٠	٨٧٫٩
الكويت	٩٣٫٤	٢١٧٫٦	٣١٠٫٠	٧٠٫٣	١٨٠٫٥	٣٩٣٫٦	٥٠١٫١	٧٨٫٣
المجموع لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	١ ٢٩٤٫٣	١ ١٢٥٫٣	٣ ٤١٩٫٥	٤٦٫٥	١٫٦٤٨٫١	٢ ٩٥٣٫٥	٤ ٥٢٨٫٦	٦٥٫٣

بلد الاقامة	١٩٨٥ المواطنون	١٩٨٥ غير المواطنين	١٩٨٥ المجموع	١٩٨٥ نسبة غير المواطنين الى المجموع	١٩٩٠ المواطنون	١٩٩٠ غير المواطنين	١٩٩٠ المجموع	١٩٩٠ نسبة غير المواطنين الى المجموع
الامارات العربية المتحدة	٧١٫٨	٦١٢٫٠	٦٨٣٫٨	٨٩٫٥	٩٦٫٠	٨٠٥٫٠	٩٠١٫٠	٨٩٫٣
البحرين	٧٢٫٨	١٠٠٫٥	١٧٢٫٣	٥٨٫٠	١٣٧٫٠	١٢٢٫٠	٢٥٩٫٠	٥١٫٠
المملكة العربية السعودية	١ ٤٤٠٫١	٣ ٦٦١٫٨	٤ ١٠١٫٩	٦٤٫٩	١ ٩٣٤٫٠	٢ ٨٧٨٫٠	٤٨١٢٫٠	٥٩٫٨
عمان	١٤٩٫٨	٣٣٥٫٧	٤٨٥٫٥	٦٩٫١	١٨٩٫٠	٤٤٢٫٠	٦٣١٫٠	٧٠٫٠
قطر	١٧٫٧	١٥٥٫٦	١٧٣٫٣	٨٩٫٨	٢١٫٠	٣٣٠٫٠	٣٥١٫٠	٩١٫٦
الكويت	١٢٧٫٣	٥٥١٫٧	٦٧٨٫٩	٨١٫٣	١١٨٫٠	٧٢٦٫٠	٨٤٩٫٠	٨٦٫١
المجموع لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	١ ٨٧٩٫٤	٤ ٤١٧٫٣	٦ ٢٩٦٫٧	٧٠٫٣	٢٫٤٨٥٫٠	٥ ٢١٨٫٠	٧ ٧٠٣٫٠	٦٧٫٧

(انظر الملاحظات الفنية الواردة في المرفق).

منتدى التنمية
اللقاء السنوي الخامس عشر
٥-٧ يناير ١٩٩٤
الكويت

التركيبة السكانية فى دول مجلس التعاون الخليجي : ملاحظات أولية حول المخاطر والحلول

اعداد : د. تركي الحمد

مقدمة

لا نبالغ في القول اذا قلنا أن التركيبة السكانية في دول الخليج هي أهم مشكلة سوف تواجه هذه الدول بما تتضمنه من أخطار وتأثيرات قد لا تكون في حسبان متخذي القرار في هذه الدول في الوقت الحاضر . انها مثل لغم مدفون لا يدري متى ينفجر ويدمر ما حوله ولكنه منفجر لا محالة اذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بنزع فتيله . ومشكلة التركيبة السكانية مرتبطة بمسألة انتاج النفط في المنطقة اذ أن متغير السكان وتركيبته كان دائما مرتبطا بمتغير النفط وخاصة في أعقاب الطفرة الكبرى في أسعاره في السبعينيات من هذا القرن . اذ أخذ الأجانب يفدون على دول الخليج بأعداد كبيرة بحثا عن مصدر رزق أفضل ، وساعد على زيادة أعدادهم انصراف المواطنين من أعمال معينة ، كالأعمال المهنية واليدوية مثلا ، وكذلك زيادة أعداد الخدم لدى الأسر الخليجية نتيجة ارتفاع دخول هذه الأسر من ناحية وزيادة معدل الرفاه الذي رافق هذه الزيادة من جهة أخرى ، لدرجة أن بعض الأسر لديه من الخدم ما يفوق عدد أفراد الأسرة أنفسهم . وقد أدى هذا الوضع الى أن أصبح عدد الأجانب يفوق عدد المواطنين في بعض دول الخليج ، ونسبة كبيرة جدا تقارب نصف عدد السكان في البعض الآخر (أنظر الجدول رقم ١) .

ورغم أن الاحصائيات الدقيقة غير متوفرة لأبعاد مثل هذا الوضع ، الا أن المتوفر منها (عدد السكان في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٥م) يعطي صورة تقريبية عن هذا الوضع الذي لا نعتقد أنه تغير كثيرا خلال السنوات اللاحقة (من حيث النسبة الاجمالية من الأجانب الى المواطنين) اللهم الا بنسب بسيطة خاصة في أعقاب أزمة الخليج وحرب الكويت ، اذ أن النقص في الأجانب انما حدث بالنسبة لجنسيات معينة (أردنية ، فلسطينية ، يمنية تحديدا) وهؤلاء لا يشكلون النسبة الأكبر من الأجانب في معظم دول الخليج كما أن النقص الذي أحدثوه قد سد

جـدول رقـــم (١)

تقديرات السكان فى بلدان مجلس التعاون لعامى (١٩٧٥ ــ ١٩٨٥ م) (بالألـف)

البـــــلـد	١٩٧٥ م			١٩٨٥ م		
	الجمـــلة	مواطنـون	٪ المواطنين	الجمـــلة	مواطنون	٪ المواطنين
الامـــارات	٥٥١	٢٠٠	٣٦	١٩٦١	٩٥٠	١٥
البحـريـــن	٢٦٧	٢٠٩	٧٨	٤٧٨	٩٣٠	٥١
السـعوديـة	٧٣٣٤	٥٩٣٦	٨١	١٣٢١١	٨٠٥٧	٦٤
عمـــان	٨٤٦	٧٠٩	٨٤	١٢٨٣	١١٠	٧٩
قطـــر	١٨٠	٥٣	٢٩	٤٧٤	٧٨	١٧
الـكويـت	١٠٢٧	٤٧٢	٤٦	١٨١٧	٦٣٠	٣٦
الجمـــلة	١٢٨٨٥	٩٧٥٨	٧٦	٢٥٢٢٥	١٤٠١٦	٥٧

المصدر : نادر فرجانى . الهجرة الى النفط (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣م) .

FROM :
PHONE NO. :
P04

بجنسيات أخرى (مصرية تحديدا ، بالاضافة الى الغالبية من الآسيويين) .

المهم في الموضوع أن المواطنين قد أصبحوا أقلية في نصف دول مجلس التعاون (الامارات ، قطر ، الكويت) وأكثرية بسيطة في النصف الآخر (البحرين عمان ، السعودية) ، وهذا في الحقيقة وضع غير طبيعي في دول طبيعية ليس له مثيل الا في دولة مثل جنوب افريقيا مع فارق التشبيه ، حيث أن الأقلية هنا هي الوطنية وصاحبة الأرض وليس الأجنبي ، ومع ذلك فان الوضع متشابه حيث تتمتع الأقلية بكافة الحقوق المتاحة (وان كانت وطنية) وعلى الأكثرية كافة الالتزامات (وان كانت أجنبية) وهذا وضع سوف تكون له مخاطره وآثاره على أمن وهوية ومستقبل دول المجلس كما سنرى لاحقا ، وخاصة في عالم متغير كما هو عالم اليوم . فالدولة " الطبيعية " هي تلك الدولة التي يكون فيها المواطنون الأغلبية وتشكل الأقلية الأجنبية نسبة ضئيلة من عدد السكان ، وهذا هو في الواقع وضع كل دول العالم ما عدى معظم دول الخليج . بل حتى في جنوب افريقيا ، وقبل التغيرات الأخيرة ، كانت الأكثرية الافريقية (السوداء) تتمتع بالمواطنة وان لم تكن تتمتع بكافة الحقوق التي كانت من محتكرات الأقلية الافريكانية (البيضاء) ، وحتى في هذه الحالة فان الوضع ما كان له أن يستمر وعادت جنوب افريقيا الى الأكثرية اذ أن هذا هو الوضع " الطبيعي " .

التركيبة السكانية : مخاطر ومحاذير

وبعيدا عن الحديث العام والمجرد عن التركيبة السكانية ومخاطرها في دول مجلس التعاون ، نستطيع أن نحدد هذا المخاطر بنوعين : أحدهما مخاطر جذرية والأخرى مخاطر فرعية .

المخاطر الجذرية :

هذه المخاطر هي ذلك النوع الذي يشكل تهديدا لجوهر الدولة والمجتمع

ومن ثم يشكل تهديدا بعيد المدى لذات الكيان ، ونستطيع أن نحدد مثل هـــذه المخاطر كالتالي :

أولا : خطر البهوية . ونحن هنا وعندما نتكلم عن البهوية فاننا لا نعني تلك التقسيمات الايديولوجية من قومية واسلامية ونحو ذلك ، بل ان المعنى منصرف الى ما هو أبعد من ذلك ألا وهو الانسجام الاجتماعي ذاته . وعندما نقول ان الحديث عن البهوية غير منصرف الى التقسيم الايديولوجي ، فان ذلك لا يعني عدم أهمية هذا النمط من البهوية ، الذي هو مهدد أيضا في هذا المجال ، ولكنه يعني أن المشكلة أبعد من ذلك وأعمق اذ أنها تتعلق بذات المجتمع وانسجامه وتماسكه وبعد ذلك نتحدث عن البهوية القومية أو الثقافية لذلك المجتمع . ولكن قبل ذلك لا بد أن يكون هنالك مجتمع بشكل أو بآخر والا فان الحديث عن البهوية القومية والثقافية يصبح لا معنى له . فمن المعروف أن المجتمع وفق التعريف العام هو عبارة عن مجموعة من الأفراد تتداخل مع بعضها البعض وفق علاقات معينة وذلك بشكل منتظم (سيستماتي) وتتمتع بشيء من الاستمرارية عبر الزمن . اذا أخذنا مثل هذا التعريف في الاعتبار نجد أن أهم ميزة أو عنصر تفرق المجتمع عن غيره من التجمعات أن هنالك نوعا من الوحدة غير المرئية والتي تحقق درجة من الانسجام بين عناصر المجتمع في مكان ما وزمان ما . بمعنى أنه ورغم أن المجتمع قد يكون منقسما الى العديد من التجمعات والتنظيمات والأشكال الاجتماعية الأخرى سواء عموديا (الطبقات مثلا) أو أفقيا (الفئات مثلا) ، وذلك أمر طبيعي تاريخيا ، الا أنه ككل يبرز نفسه كوحدة واحدة تجاه الآخرين ، وهنا تدخل الصفات القومية أو الثقافية في الاعتبار . فهذه الصفات هي الاطار الذي يبرز البهوية الايديولوجية الكلية الواحدة للمجتمع من خلال ربط عناصر المجتمع المختلفة بروابط مؤسسية سياسية واجتماعية واقتصادية . وعلى ذلك فانه من أجل أن يكون هنالك هوية عامة لأي مجتمع أو دولة لا بد أن يكون هنالك مجتمع في المقام

FROM : PHONE NO. : P06

الأول والا كان كل حديث عن هذه المسألة حديث بعيد من واقع الحال .

واذا أتينا الى دول منطقة الخليج العربية ، فاننا نجد أن معظمها مازال في مرحلة دون مرحلة المجتمع الفعلي وذلك بتأثير التركيبة السكانية الشاذة فيها . فالأقلية من المواطنين تشكل مجتمعا صغيرا في وطنها محاطة بكم هائل من تجمعات عرقية وأثنية وثقافية تجعل قيام تلك العلاقات " السيستماتية " بين هذه التجمعات وذلك المجتمع الصغير نوعا من الاستحالة ، اذ أن كل هذه التجمعات تعلم أنها في نهاية المطاف غير مرتبطة بالأرض والمجتمع الذي تعيش فيه لأنها تعلم أنها مغادرة (ولو من باب الاحتمال) وبالتالي فان ارتباطها بمجتمعاتها الكبيرة هناك في الهند وباكستان وايران وغيرها . من أجل ذلك ، تقوم هذه التجمعات بتحويل ذاتها الى " مجتمعات " صغيرة تابعة للمجتمعات الأصلية بكل عاداتها وتقاليدها ولغتها وثقافتها وتمويلاتها المالية وغير ذلك ، وتتحول الدولة الى مجموعة من " المجتمعات " وليس مجتمعا واحدا بحيث يكون هنالك نوع من " الاستقلالية " لهذه المجتمعات الصغيرة ومن ثم يفقد التداخل الذي لايحدث الا بشكل سطحي وعارض حين التعامل العالمي والاقتصادي الذي يجد ثمرته في المجتمعات الأصلية في نهاية المطاف . أما بالنسبة للمجتمع الوطني المسيطر أو المهيمن (في هذه اللحظة وليس من الضروري أن يستمر ذلك مستقبلا اذا بقيت التركيبة السكانية كما هي) فانه يحاول أن يفرض قيمه وشكله الثقافي والقومي على هذا التجمع غير المنسجم ، وهو قادر على ذلك في ظل تمتعه بالمواطنة المطلقة وما يترتب عليها من حقوق معينة غير متاحة للأكثرية ، ولكن نجاحه في هذه الحالة نجاح سطحي اذ أن الشكل يقول بالعروبة والاسلام مثلا أما الجوهر فهو خلاف ذلك تماما وهنا يكمن الخطر المستقبلي .

ونحن عندما نتحدث عن تلك " المجتمعات " الصغيرة الوافدة فاننا نتحدث بشكل خاص عن غير العرب من الوافدين ، رغم أن العرب الوافدين يشكلون هم

أيضا مجتمعاتهم الصغيرة غير المندمجة في المجتمع الأصلي مثلهم مثل الآخرين ، الا أن خطرهم في هذه الحالة أقل . فعلى المدى البعيد هم من العرب وبالتالي يشاركون المجتمع الأصلي قيمه وثقافته وقوميته ولغته وان لم يكن هنالك اندماج وتداخل . أما الخطر الفعلي فانما يأتي من غير العرب ذوي الاختلاف في كل شيء تقريبا مع المجتمع الأصلي مما يهدد وجود هذا المجتمع من جذوره وهو ما لانجده في حالة الوافد العربي . والمشكلة هي أن حجم الوافدين من غير العرب تتزايد عبر السنين في مقابل حجم الوافدين من العرب وذلك نتيجة المشكلات والحساسيات السياسية القائمة بين الأنظمة السياسية العربية التي لاتقيم وزنا للمخاطر بعيدة المدى لمثل هذه الحساسيات (فيما يتعلق بموضوعنا) في مقابل ردود فعلها الآنية للمشكلات الآنية . بل اننا نجد أنه وفي أعقاب حزب الكويت قد أصبح هنالك حساسية " عرضية " لكل ما هو عربي في بعض دول الخليج وأخذت العمالة غير العربية تحل محل العمالة العربية في كثير من النواحي لأنها أكثر أمنا من الناحية السياسية ولكنها في الحقيقة غير ذلك من الناحية الاجتماعية وفيما يتعلق بمسألة الهوية على المدى البعيد . وقد تكون مسألة الهوية هذه ومخاطرها المستقبلية غير ملحة اليوم ، ولكن سوف تتبين مخاطرها أكثر عند مناقشة الخطر الثاني من مخاطر التركيبة السكانية الشاذة في معظم دول المجلس .

ثانيا : <u>مسألة حقوق الانسان والديمقراطية</u> . نحن نعلم أننا نعيش في ظل نظام دولي أحادي القطب (هذه هي الصورة حتى الآن على الأقل) تسيطر عليه دولة رأسمالية ـ ليبرالية هي الولايات المتحدة الأمريكية . وحتى لو استقر هذا النظام عن تعددية قطبية ، فان المرشحين لتكوين هذه الأقطاب هي دول رأسمالية ـ ليبرالية وبالتالي فاننا نعيش مرحلة " نهاية التاريخ " (وفق تعبير فرانسيسكو فوكوياما) حيث أصبحت السيادة المطلقة ، ولو مرحليا ولأجل غير منظور ، للقيم الرأسمالية في مجال

FROM : PHONE NO. : P0

جـدول رقـــم (٢)

التوزيع النسبى لقوة العمل الوافدة حسب الجنسية فى بلدان مجلس التعاون الخليجى لعام ١٩٧٥ م

البـــلـد	التـــوزيـــع النســـبى (٪)			
	عـــرب	آســـيويـــون	أوروبيـون وأمريكيـــون	جنسيـــات أخـــرى
الامـــارات	٢٤ر٧	٦٥ر٠	٣ر٠	٨ر٣
البحريـــن	٢١ر٢	٥٦ر٧	١٥ر٢	٧ر٠
السـعوديـة	٩٠ر٥	٤ر٩	١ر٩	٣ر٢
عمـــان	١٢ر٤	٨٣ر٠	٤ر٠	٠ر٦
قطـــر	٢٧ر٧	٦٣ر٣	١ر٦	٧ر٤
الكويـت	٦٨ر٩	١٦ر٢	١ر٠	١٤ر١
	٧٢ر٥	٢٠ر٣	٢ر١	٥ر١

المصـــدر : المصدر السابق

الاقتصاد (اقتصادات السوق المفتوح) والقيم الليبرالية في مجال السياسة والاجتماع وذلك في اتساق معين . وعلى ذلك فان الايديولوجيا العالمية المعاصرة والسائدة تتكون في جوهرها من القيم الرأسمالية والليبرالية ، وذلك يعني أن قطب أو أقطاب العالم (أسياده) سوف يكون تبشيرهم المستقبلي مستندا على هذه الايديولوجيا . بمعنى أن هذه الأقطاب سوف تضغط لجعل العالم على شاكلتها (رأسمالي ليبرالي) وهو ما يجعلها تحاول أن تدفع كافة الدول للسير في هذا الاتجاه . وقد يكون هنالك شذوذ عن القاعدة حين تجد هذه الدولة القطبية أو تلك أن مصالحها تستلزم بقاء دولة ما أو ما أو مجموعة من الدول على وضعها السياسي والاجتماعي ، ولكن مثل هذا الوضع لن يدوم بل ولن يدوم وذلك حين تنتفي المصالح في العلاقة أو حين تضمن هذه المصالح بشكل أو بآخر . في مثل هذه الحالة ، فان التبشير والضغط من أجل " رأسمالية " و " ليبرلة " الدول التي لم تأخذ بهذا الخط أو ذاك سوف تستمر وربما بشكل أكثر حدة عندما تضمن هذه الأقطاب سيطرتها المطلقة وكذلك استمرارية مصالحها بغض النظر عن التغير . بمعنى آخر ، فان الرأسمالة والليبرلة هي عنوان هذا العصر ولا بد أنها قادمة ولو بعد حين ، هكذا تقول مؤشرات هذا العالم .

ومن المعلوم أن الديمقراطية السياسية هي جزء لا يتجزأ من الفلسفة الليبرالية ، أو قل هي التجسد السياسي للقيم الليبرالية ذات الأبعاد الفلسفية والاجتماعية . والديمقراطية عبارة عن حقوق واجراءات معينة تشكل النظام السياسي وتمنح حقوقا معينة للانسان (المواطن وغير المواطن) الذي يعيش في ظل هذا النظام . غير أن أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية هو مبدأ قرار الأكثرية وحقوق الأقلية . يأخذ مبادئ الديمقراطية في الاعتبار وحقوق الانسان كما وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ ، والقائم على أسس من الفلسفة الليبرالية ، تتبين لنا بكل وضوح

معالم الايديولوجيا العالمية المعاصرة فى المجال السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ونحن نعلم أن دول الخليج العربية تعتمد فى اقتصاداتها ومستوى معيشتها ذو المعدل المرتفع على مداخيل النفط التى مكنت أفرادها من الوصول الى المرحلة الخامسة من مراحل روستو الشهيرة (مرحلة الاستهلاك الوفير) دون المرور بالمراحل السابقة ، وكذلك من استخدام العمالة الوافدة بشكل كثيف للقيام بالأعمال التى لا يودون القيام بها . مثل هذا الوضع جعل المجتمعات والاقتصادات الخليجية رهينة هذين العاملين ألا وهما النفط والعمالة الوافدة وأى تغير فى أحدهما سوف يؤدى الى اضطراب الحياة المعيشية لأفراد هذه المجتمعات اضطرابا جذريا قد يهدد الاقتصاد برمته . فأى اضطراب فى أسعار النفط قد يدمر اقتصادات الدول الخليجية، وأى اضطراب فى وضع العمالة الوافدة (الرحيل الجماعى مثلا أو القيام باضرابات جماعية أو حتى المطالبة بحقوق العمل الواردة فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان واضافاته) قد تكون له نفس النتيجة . بمعنى أن من مصلحة دول الخليج (اذا بقيت الأوضاع على ما هى عليه) أن يستمر تدفق النفط وبيعه حتى بأى سعر لأنه المصدر الوحيد للدخل خاصة اذا علمنا أن القوة الاحتكارية لهذه الدول ودول أخرى (الأوبك) فى فرض الأسعار وتحديد الانتاج أصبحت محدودة مع دخول بدائل جديدة للطاقة وكذلك منتجين آخرين خارج اطار أوبك ، وفوق ذلك كله السيطرة الأحادية القطب فى النظام الدولى الجديد الآخذ فى التكوين . فاذا كان المنتجون قد شكلوا كارتيلا معينا هو الأوبك فان المستهلكين (أقطاب النظام الجديد) هم أنفسهم قد تحولوا الى وحدة واحدة . بمعنى أن الوقت الذى كان فيه تلويح النفط يشكل سلاحا سياسيا قد انتهى اذ أن قدرة الدول المستهلكة على التحمل أكبر من قدرة الدول المنتجة على ذلك والتى قد تجابه انهيارا كاملا فى حالة انقطاع النفط أو عدم شرائه أو انقاص انتاجه . خلاصة القول ، ان المستهلكين قد " ضحوا " والى حد بعيد سريان مصالحهم فى

هذا المجال دون الحاجة الى خطب ودّ دول الانتاج ومراعاة ظروفهم خاصة مع سقوط المعسكر الشرقي الذى جعل حتى من المناورة السياسية للدول المنتجة أمرا غير وارد . مثل هذا يعزز من القدرة " الضغطية " لأقطاب العالم الجديد فى مجال التبشير بأيديولوجيا العصر (الرأسمالية + الليبرالية) دون الخوف على المصالح واستمرارية سريانها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ،وقياسا بالوضع النفطى ، فان دول الخليج أسيرة عمالتها الوافدة حيث أن أى اضطراب فى هذه العمالة قد تكون له نفس نتائج المسألة النفطية . ولذلك فان هذه الدول مجبرة ، فى خاتمة المطاف ، على مراعاة هذه العمالة والرضوخ لها بشكل أو بآخر ، وكذلك الرضوخ للضغوط الدولية فى هذا الشأن والمتخفية وراء شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان ، طالما أنه ليس لديها من المواطنين ما يمكن أن يحل محل هذه العمالة لسبب أو آخر سواء كانت هذه الأسباب اجتماعية أو اقتصادية .

من النقاش السابق يتبين لنا مدى الخطر الذى قد (وهو الاحتمال الأكبر) تجابهه دول الخليج مستقبلا فيما يتصل بمسألة العمالة الوافدة . فالضغوط الدولية فى النهاية سوف تسعى لتجسيد الايديولوجيا العالمية السائدة وذلك من خلال الضغط من أجل تطبيق حقوق الانسان وخاصة فيما يتعلق بمسألة الحريات (الدين ، العقيدة ، الرأى ،التجمع ،الأحزاب ،التعبير ،الحركة) ومسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الأجر المتساوى ،رفض السخرة والعمل الاجبارى ،التأمين ، اختيار العمل المناسب ، عدم الترحيل الاحتياطى ، ونحو ذلك) ،وكذلك الضغط من أجل الديمقراطية السياسية بما تتضمنه من حق الأكثرية فى القرار وحق الأقلية فى الاعتراض وهنا مكمن الخطر الفعلى . نعم ان مبدأ قرار الأكثرية انما ينصرف الى المواطنين ولكن ذلك بافتراض وجود دولة " طبيعية " ،أى أن مواطنيها هم أكثر سكانها ومبدأ الأكثرية والأقلية ينصرف الى هؤلاء المواطنين ، ولكن الحالة الخليجية حالة شاذة

لاستبعد معها أن تتحول المسألة الى قرار الأغلبية أو الأكثرية دون الرجوع الـــى مسألة المواطنة . وهذه مسألة واردة خاصة في ظل اللعبة السياسية الدولية الـــتي لا تعرف حدودا وبالتحديد اذا علمنا أن " الأقطاب " هم من يملك حق التفسير والتأويل لمثل هذه المبادئ والقوانين وذلك في ظل معرفتنا أن أوضاع العمالة الوافدة فـــي دول مجلس التعاون ليست متسقة مع الكثير من بنود الاتفاقات الدولية في هذا المجال مما يجعلها أكثر قابلية للنقد والهجوم . وهنا تكمن الاشكالية : اذا رفضت دول الخليج تغيير أوضاعها في هذا المجال فانها تعرض نفسها لعلاقات غير جيدة مـــع دول النظام الدولي ودول العمالة الوافدة من ناحية وتجعل هذه الدول تستخدم عمالتها من أجل زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة ، واذا رضخت لهـــذه الضغوط فانها تخاطر بوجود ها ذاته ناهيك عن تأثير ذلك على مستوى المعيشـــة والاقتصاد بوجه عام ، وذلك يستوجب حلا جذريا يتجاوز هذه الاشكالية .

المخاطر الفرعية :

يشكل الخطران السابقان (الهوية وحقوق الانسان) أهم عاملين يهـــددان وجود معظم دول الخليج قوميا وثقافيا وقبل كل ذلك اجتماعيا ، أي وجود المجتمـــع ذاته . وهذان الخطران يجب ألا ينظر اليهما بصفة منفصلة بل لابد من أخذهما فـي الاعتبار بشكل متداخل ومتبادل . بالاضافة الى هذين الخطرين الجوهريـــــين أو الجذريين ، هنالك جملة من الأخطار السياسية المنبثقة من التركيبة السكانيـــة الهشة لمعظم دول مجلس التعاون . هذه الأخطار وصفناها بالفرعية لأنها لاتشكل أخطارا كبيرة فعلا اذ حلت اشكاليات الهوية وحقوق الانسان والمشكلات المنبثقة عنها اذ من الممكن التعامل معها بشكل أو بآخر ، ولكنها تفاقم من هذه المشكلات ، أي مشكلات الهوية وحقوق الانسان ، اذ بقيت دون حل أو دراسة . يمكن ايراد أهـــم المشكلات الفرعية على النحو التالي :

أولا : انتقال مشكلات وخلافات العمالة الوافدة الى الدول المضيفة وذلك بشكل عبئا أمنيا (الأمن بمفهومه الواسع بالاضافة الى المفهوم الضيق للكلمة) على الدولة المضيفة وعدم استقرار اجتماعي هي في غنى عنه .

ثانيا : تشكل العمالة الوافدة نوعا من أدوات الضغط من قبل حكوماتهم على الدولة المضيفة من حيث التهديد بسحبهم مثلا أو دفعهم الى القيام بحركات معينة تهدد أمن واستقرار الدولة المضيفة التي هي ، كما وجدنا سابقا ، بأمس الحاجة اليهم مما يضعف من القدرة التفاوضية للدولة المضيفة مع الدول المصدرة للعمالة في أي شأن من الشؤون .

ثالثا : دور العمالة الوافدة في الحركات السياسية المعارضة في أوطانهم سواء من ناحية الدعاية أو الحركة أو التمويل مما له أكبر الأثر في سوء العلاقة بين الدولة المضيفة والدول التي تنتمي اليها هذه العمالة ، وما يشكله كل ذلك من هم أمن . بالاضافة الى ذلك فان مثل هذه العمالة الوافدة قد تنقل تحركاتها وايديولوجياتها الى ذات البلد المضيف دون أن يكون هنالك مبرر موضوعي لمثل هذه الحركات والايديولوجيات في هذا البلد كما هو في بلدان هذه العمالة ،وذلك يشكل تهديدا للسلام الاجتماعي والعلاقة بين المواطنين قبل أن يكون مجرد تهديد للنظام السياسي القائم حيث يتحول الخلاف بين هؤلاء المواطنين الى خلاف ايديولوجي مجرد دون أن يكون له قاعدة موضوعية وينفى عن الخلاف الصحيح صفته الفعلية ألا وهي " الاختلاف " حول أفضل السبل والمناهج من أجل تطوير المجتمع والوطن .

رابعا : كون العمالة الوافدة تشكل أكثرية دون حقوق تذكر ،وتحول المواطنين الى أقلية تتمتع بكل الحقوق المتاحة بجرد مفهوم " المواطنة " من معناه الحقيقي وتتحول مثل هذه المواطنة الى نوع من " الطبقية " المركبة .فاذا كان المواطنون يتدرجون طبقيا مثل كل المجتمعات ، فانهم بجملتهم يشكلون طبقة فوق الجميع وذلك يجعل

من مثل هذه الدولة تركيبة عنصرية على أكثر تقدير وفي أمين الآخرين مما يجعلها محاربة من هؤلاء الآخرين ، بالاضافة الى أن مثل هذا الوضع يجعل من الأكثرية الأجنبية مجرد كم هائل من البشر لا تربطه بالأرض التي يعيش عليها ولا بالمجتمع أية رابطة مهما ولاء أو امتنان بل على العكس من ذلك قد يتحينون الفرص لابداء الدولة المضيفة وكل ذلك ناتج من حساسية الأكثرية الغريبة تجاه الأقلية المنتفعة حتى وان لم تكن كل هذه الأقلية منتفعة .

خامسا : تأتي العمالة الوافدة وبأعداد كبيرة بحيث لا يدرى خلفياتها التي أتت منها . فهي قد تشكل طابورا خامسا اذا كانت منتمية الى أجهزة رسمية في بلادها (جيش ، مخابرات ، الخ) بحيث تحقق أهداف دولها ما أن تصدر اليها الأوامر . وقد تكون قد أتت من خلفيات اجرامية معينة (مثل أولئك الذين هجرهم أو رحلهم كاسترو الى الولايات المتحدة) بحيث ما أن يستقر بهم المقام حتى يزاولوا أنشطتهم " الربحية " أساسا في دولهم في الدولة " النفطية " المضيفة بشكل أكثر " ربحية " . والأمن في هذه الحالة غير قادر على السيطرة عليهم بشكل فعال اذ أن الكثير منهم قد ينتمون الى تنظيمات اجرامية عالمية ذات كفاءة تفوق كفاءة أجهزة الأمن في الدولة المضيفة . والكثير ، ولا نقول كل ، من الأنشطة الاجرامية المنظمة (مثل المخدرات والدعارة) نجد أن جذورها تمتد الى أجزاء من العمالة الوافدة ذات الارتباط بعالم الجريمة المنظم عالميا . وكي لا نفهم خطأ هنا ، فان المواطن ليس ملاكا في هذا المجال ولكن عندما لا تكون العمالة الوافدة هي الأكثرية فانه من الممكن التحكم في الجريمة في المجتمع بحيث تصبح ذات نسبة " طبيعية " مقارنة بالدول الأخرى وليس بهذه النسبة المتسارعة والمتزايدة كما هو الوضع في بعض دول الخليج العربية .

خطوات مقترحة من أجل الحل

نخلص مما سبق الى أن مسألة التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون مشكلة قابلة للانفجار في أي لحظة عند الأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة والتي تعرضنا اليها بشكل موجز آنفا . لذلك كان من اللازم على هذه الدول البحث عن حل فعال وعملي وسريع نسبيا من أجل حل هذه المشكلة والا فان وجودها برمته (مجتمعا ودولة وهوية) معرضا للخطر نتيجة هذا الوضع الشاذ للتركيبة السكانية . ودون اطالة في الحديث ، حيث أننا كلنا مقتنعون بخطورة هذه المسألة ، فاننا نعتقد أن الخطوات أو الاجراءات التالية كفيلة بحل المشكلة بشكل عملي ، اذ ليس بالمستطاع مثلا ترحيل هذه العمالة الكثيفة حيث أن ذلك ليس في صالح الدولة المضيفة ولا صالح العمالة ذاتها كما أن في مثل هذا الاجراء ، وهو بعيد الاحتمال ، خرق لكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بهذه المسألة . نقول : ان الخطوات والاجراءات التالية كفيلة بحل هذه المشكلة حلا عمليا وجذريا قدر المستطاع دون اضرار بمصلحة الطرفين ودون خرق لأي عهد دولي أو حق انساني . هذه الاجراءات هي :

أولا : القضاء على الفساد في مجال منح تأشيرات الاستقدام ، اذ من الملاحظ أنه في الكثير (ان لم نقل كل) من دول الخليج العربية هناك من يحصل على آلاف تأشيرات الاستقدام فيقوم ببيعها بأعلى الأسعار أو يقوم هو ذاته باستقدام كل هؤلاء ويطلقهم في سوق العمل بعد أن يتعهدوا له بدفع مبلغ شهري أو سنوي محدد نظير كفالتهم لهم ، دون أن يكون هناك حاجة اقتصادية فعلية لكل هذه العمالة ولكنه الكسب السريع والسهل لكفيلهم . من ناحية أخرى نجد أن بعض رجال الأعمال يقوم باستقدام أعداد كبيرة من العمالة وذلك لحاجة فعلية لهم ، ولكن بعد أن تنتهي هذه الحاجة الفعلية فانه لا يعيدهم من حيث أتوا بل يطلقهم أيضا في سوق العمل مما يزيد من الطين بلة كما يقولون . لقد أصبح منح مثل هذه التأشيرات الهائلة جزءا

FROM : PHONE NO. : P08

من نظام " الشرهات " في الكثير من دول مجلس التعاون ، بعد أن كانت هذه الشرهات مواد ا تموينية ثم تحولت الى النقد السائل وأخيرا وصلت الى الحصص النفطية وتأشيرات الاستقدام. نظام الشرهات هذا جزء من التركيبة التقليدية للمجتمع والدولة في منطقة الخليج العربي وليس لنا أن نناقشه في هذا المجال مناقشة علمية ،غير أن المهم في الموضوع ليس هو " الشرهة " ذاتها بقدر ما أن تكون هذه الشرهة حصة نفطية خارج حصة الدولة في الانتاج أو تأشيرات استقدام تغرق السوق بالعمالة الوافدة . وقد وجدنا في نقاشنا السابق أن عاملي النفط والعمالة لهما أكبر الأثر في تحديد ازدهار أو اندثار اقتصاديات ومجتمعات الخليج العربية .

ونحن نعلم أنه ليس من السهل القضاء على مثل هذا الفساد الاداري ،اذ أن هنالك مصالح متشابكة تقوم على مثل هذه الحالة ، ولكن محاولة اقناع متخذي القرار في هذه الدول بمدى الخطر الجذري الذي يهدد الدولة والمجتمع من جراء ذلك هو من الأمور الملحة والضرورية اذ أن المسألة تتجاوز المصالح الآنية الى وجود الدولة ذاته الذي يسمح بقيام واستمرار مثل هذه المصالح .آلاف مؤلفة من العمالة السائبة التي لا حاجة اقتصادية فعلية لها ، كل مبرر وجودها مصلحة شخصية آنية هنا أو هناك لا أكثر ولا أقل وذلك على حساب الكيان المستقبلي للمجتمع والدولة .

ثانيا : تقنين الخدمة المنزلية ، اذ من الملاحظ أن الكثير من العائلات في دول مجلس التعاون لديها من الخدم أكثر مما تحتاج اليه ، بل ان عدد الخدم في بعض الأحيان يفوق عدد أفراد الأسرة أنفسهم بحيث أن ذات الأسرة أصبحت لا تعنى شيئا فلا عاد الأب أبا حيث يقوم السائق (أو السائقون) بقامه ولا عادت الأم أما حيث حلت المربية والطباخة والخادمة محلها ، ولا عاد الأخوة والأخوات كذلك اذ كل في فلك يسبحون ، وهذه قضية أخرى ليس محلها من النقاش هنا . المهم ،أن الخدمة

المنزلية ومعالتها أصبحت عبئا يثقل كاهل الاقتصادات الوطنية من جهة من حيث التحويلات النقدية الى الخارج بدل استثمارها أو انفاقها في الداخل ،وكذلك ،وهذا هو الأهم ، زيادة تشويه التركيبة السكانية في دول المجلس عند أخذ المصادر الأخرى للمسالة في الاعتبار . قد يقول قائل ان دول المجلس لديها من النظم والقوانين ما ينظم هذه المسألة ،ولكن الواقع خلاف ذلك ،فكلنا يعلم أن هذه النظم والقوانين هي حبر على ورق في كثير من الأحيان اذ أن " آليات" أخرى غير نظامية تفعل فعلها في هذا المجال بحيث لا ينطبق القانون أو النظام الا على من لا يستطيع استخدام هذه الآليات أو هو غير قادر على الوصول اليها أصلا . المطلوب اذا نوع من الوعي والادراك لدى متخذي القرار والادارة بضرورة التطبيق الفعلي للقانون لأن الكيان كله في منطقة الخطر . بل وحتى مسألة الوعي والادراك هذه غير كافية اذ أن المصالح وتبادلها تجرد مسألة الوعي والادراك هذه من أي فاعلية وبذلك يكون المطلوب قيام مؤسسات رقابية مهمتها متابعة أعمال الجهات المعنية .هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اطلاق حرية النقد والتعبير من خلال كافة الوسائل الاعلامية والمتاحة وذلك من أجل كشف كافة الممارسات الخاطئة ونقل المشكلة الى المجتمع بشموله اذ أن المسألة قد أصبحت مسألة وجود بحيث نكون أو لا يكون .

<u>ثالثا</u> : التجنيس . من الملاحظ أن هنالك نوع من الخوف المرضي (بارانويا) من مسألة التجنيس في دول مجلس التعاون ،ولعل لهذا الخوف ما يبرره ألا وهو أن دول المجلس قائمة على أسس اجتماعية تقليدية وبالتالي فانها تخشى على التركيبة التقليدية من التفكك اذا لجأت الى التجنيس بشكل واسع مما يؤدي في النهاية الى تقويض الأسس الاجتماعية للشرعية السياسية في هذه الدول .اذا فان مثل هذا الخوف مبرر اذا ما أخذنا اشكالية التركيبة التقليدية في الاعتبار .ولكن ، مع الشذوذ الذي طرأ على التركيبة السكانية في دول المنطقة ، وكذلك دور المتغيرات الأخرى

FROM : PHONE NO. : P10

التي جاءت مع الثروة النفطية (التغير في التركيبة الاجتماعية للمواطنين أنفسهم ، عوامل التحديث من تعليم ومواصلات واتصالات وغير ذلك) ، فان مسألة المحافظة على التركيبة الاجتماعية التقليدية أصبحت من الأمور الصعبة أو حتى المستحيلة . نعم ان الثروة الحالية قادرة بشكل أو بآخر على الحفاظ شكلا على خصائص المجتمع التقليدي ، خاصة اذا علمنا أن ذات هذا المجتمع قد أصبح أقلية ضمن مجتمعات أخرى على ذات أرض الدولة أو أغلبية غير معتبرة ، الا أن هذه العملية غير قابلة للاستمرار عند الأخذ في الاعتبار آثار انخفاض أسعار النفط وأثر ذلك على الثروات الخاصة ومستوى المعيشة وكذلك كون هذا " المجتمع التقليدي " شكلا قد أصبح أقلية ضمن أكثرية غير تقليدية ، وليست حداثية على أية حال ، لا بد أنها هي في النهاية من سيطبع المجتمع بطابعه ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فانه حتى اذا استطاعت الثروة المتاحة الحفاظ على تقليدية مجتمع الأقلية الوطني فان ذلك سوف يقود الى ذلك الوضع الذي أطلقنا عليه أسم " الطبقية المركبة " وما لهذا الوضع من مخاطر ناقشناها في حينها .

اذا ، فان المخاطر أو الأخطار التي كان يخشى منها في حالة التجنيس المكثف أو المفتوح (تهديد تقليدية المجتمع الوطني وتماسكه) هي ماثلة الآن وبدرجة أكبر نتيجة شذوذ التركيبة السكانية في المقام الأول التي اذا تركت دون حل فانها لن تقوض دعائم المجتمع التقليدي وحسب ولكنها سوف تقوض دعائم الدولة والمجتمع ككل (مشكلة الهوية ذاتها) ، ومن هذا المنطلق تنبع أهمية وضرورة التجنيس في الوقت الحاضر الذي سوف يحول جزء من الأجانب غير المرتبطين بالأرض والمجتمع الى مواطنين سوف يرتبطون بذلك على المدى البعيد . وعندما نتحدث عن التجنيس فاننا لا نتحدث عن عملية عشوائية ولكننا نتحدث عن عملية انتقائية . اذ ما المانع من اعطاء الجنسية لأولئك الوافدين ذوي الكفاءة العالية (علميا أو عمليا) والذين نعلم أنهم سوف يضيفون الى الثروة المستقبلية للمجتمع . وما المانع من اعطاء الجنسية

لأولئك الذين قضوا الشطر الأكبر من أعمارهم في البلد المضيف بحيث أصبحوا مواطنين فعلا وان لم يكن قانونا . واذا كنا نعتقد أن مثل هذه العملية قد يكون لها مخاطر معينة فيما يتعلق بمسألة الهوية والتماسك الاجتماعي ، فلم لا تقتصر هذه العملية على الوافدين العرب (وان كان في ذلك حساسية معينة آنية من قبل أنظمة الحكم) الذين يتمتعون بالشرطين السابقين ؟ ان عملية التجنيس هذه سوف تؤدي الى زيادة عدد المواطنين بما يؤدي الى أكثريتهم مقارنة بالأجانب ، وذلك مع الأخذ بالعناصر الأخرى . في ماسبة أخرى سوف نتعرض بعد العملية الى ربط هذا الذي كان وافدا غير شاعر بالاستقرار بالأرض والمجتمع ، وان لم يكن هو شخصيا فعلى الأقل نسله الذي لن يكون له وطن غير الذي هو فيه وذلك بالاضافة الى الفوائد الاقتصادية وغيرها المتحصلة والمتحدث عنها سابقا . ان عملية التجنيس قد أصبحت ضرورة في معظم دول الخليج وذلك في ظل هذه التركيبة السكانية الشاذة .

رابعا : حرية حركة العمل (وليس رأس المال والاستثمار فقط) بين دول مجلس التعاون بحيث تستطيع دولة مثل الامارات العربية مثلا استيعاب العمالة الفائضة أو العاطلين من العمل مثلا في دولة مثل عمان أو البحرين ، واعطاء الأفضلية المطلقة لمثل هذه العمالة مع وجود قوانين تحمي حقوقها من أجر عادل ونحوه .

خامسا : تدريب وتأهيل ودعوة المواطنين الى القيام بتلك الأعمال القادرين عليها والتي لا تستوجب مهارة أو كفاءة نادرة بحيث لا يمكن أن يقوم بها الا أجنبي ، مع تقنين هذه المسألة التقنين المناسب بحيث تصبح مثل هذه الأعمال قادرة على اجتذاب المواطن من حيث الأجر المجزي (تحديد حد أدنى للأجور وساعات العمل مثلا) وظروف العمل الأخرى . ويرتبط بهذه المسألة قضية "البطالة المقنعة" التي نجد أنها قد ضخمت الأجهزة البيروقراطية الرسمية الى حد أصبحت معه مثل هذه الأجهزة عبارة عن " ثكنات " للأرتزاق الحر دون عمل فعلي ، وذلك يستوجب اعادة

هيكلة وتنظيم الأجهزة الرسمية بما يجعلها أكثر كفاءة من ناحية ودفع عناصر وطنية معينة الى سوق العمل ، وفق الشروط المتحدث عنها في الفقرة السابقة ، مما يقلل من الاعتماد على العمالة الوافدة ومن ثم اصلاح الخلل في التركيبة السكانية .

سادسا : وحدة دول مجلس التعاون . يعلن النظام الأساسي لدول مجلس التعاون ان وحدة دوله هي الهدف النهائي لقيام المجلس ، الا أن الواقع العملي يرينا أن هذه الوحدة تبتعد عن الانجاز والتحقق كلما تقدم عمر المجلس وذلك لظروف معينة مثل الحساسية الوطنية تجاه مسألة السيادة والمصالح الآنية لكل دولة والقائمين عليها وغير ذلك من عوامل ومتغيرات ليس هذا مجال بحثها . المهم ، ان ما يعنينا في هذا المجال هو أن هذه الوحدة بالاضافة الى أنها غاية بحد ذاتها الا أنها ذات أثر في اصلاح الخلل الذي تعاني منه التركيبة السكانية ولو بشكل جزئي ، اذ أن ذلك ، أي قيام الوحدة ، سوف يجعل من المواطنين في الدولة الجديدة أكثرية لا بأس بها (٦٠٪ تقريبا) مما يساعد على تضييق الفجوة بين اعداد المواطنين والوافدين خاصة مع الأخذ بالاقتراحات الأخرى . بالاضافة الى ذلك فان قيام مثل هذه الوحدة سوف يجعل بالامكان قيام سياسة سكانية واحدة وفق مفهوم أمني (بمعناه الشامل) موحد مما يجعلنا أمام دولة " طبيعية " في نهاية المطاف ، وذلك بالاضافة الى المزايا الأخرى التي سوف تتحقق من طريق قيام مثل هذه الدولة الجديدة والتي تتطلب بحثا خاصا بها . نعم سوف يكون هنالك حساسية معينة من بعض الدول (حكاما وشعوبا) من أن قيام مثل هذه الدولة الجديدة سوف يوجد هيمنة سكانية أو سياسية أو اقتصادية أو كل ذلك من قبل دولة معينة مثلا تجاه دولة أخرى أو كل الدول ، الا أن مثل هذه الحساسية يجب أن يقضى عليها وأن ينظر الى المسألة بشكل عقلاني من حيث أن القضية ، السكانية وغيرها ، قد أصبحت قضية وجود من عدمه وبالتالي فان مثل هذه الهيمنة ، ان صحت ، مبررة ومقبولة اذا كان العدم والانتفاء هو البديل .

الخـــلاصـــــة

اذا كان الخوف على الوجود والبحث عن الأمن هو الذي دفع الانسان الأول الى تكوين المجتمع والسلطة السياسية وذلك وفق رأى الفيلسوف الانجليزى توماس هوبز ، فان ذات البواعث هي التي يجب أن تكون محركا لدول مجلس التعاون في التعامل مع قضاياها الملحة والخطرة والتي تشكل قضية التركيبة السكانية أحد أهمها . فنحن نعيش في عالم أشبه بحالة الطبيعة الأولى ، بالنسبة لنا على الأقل ، حيث الأخطار من كل جانب وحيث الخوف يلف كل شيء برداءه وحيث صراع الناب والمخلب على أشده وحيث لا ينتصر ويبقى الا القادر على ذلك ، ونحن في هذه المنطقة من العالم غير قادرين على ذلك بالنظر الى مشاكلنا العميقة والتي لا تشكل التركيبة السكانية الا احداها والا فان القائمة تطول من صغر في الحجم الى قلة في عدد السكان (وافدون ومواطنون على السواء) الى صراعات وحساسيات سياسية لا مبرر لها الى تلك المشاكل الاقتصادية التي أخذت تطل برأسها بعد أن دالت دولة النفط وأسعاره التي كانت كفيلة بحل أى مشكلة وكل مشكلة . وكما كان العقل هو هادى الانسان الأول الى حل مشاكله وفق عقلانية معينة تحقق له أولوياته الملحة ، فان ذات هذا العقل وتلك العقلانية يجب أن تكون المحور الذى تدور حوله محاولاتنا من أجل ايجاد الحلول وذلك بعيدا من كل حساسية أو مصلحة آنية أو وجدانيات غير قادرة على اخراجنا من عنق الزجاجة الذى نحن فيه الآن . انها دعوة لحل مشكلاتنا واشكالاتنا قبل أن يفوت الآوان ويصبح كل جهد بعد ذلك مجرد عبث وغبار تذروه الرياح .

منتدى التنمية
اللقاء السنوي الخامس عشر
٥-٧ يناير ١٩٩٤
الكويت

البعد الاجتماعي وحقوق الانسان

اعداد : د٠ غانم النجار

بادىء ذي بدء فان أى حديث عن حقوق الانسان ، وبالذات في هذه الحقبة التاريخية الحرجة من تطور العالم والذي تشهد فيه العلاقات الدولية مضاعفات سقوط النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية ، وانتهاء ماسمى بالحرب الباردة وبروز معالم لنظام آخر من الصعب التكهن بمعطياته ، أقول أن أي حديث عن حقوق الانسان في هذه الحقبة لابد وانه سيتأثر ويتأثر حتما بتلك التطورات ، بل ونتداخل في ذلك الحديث عند القارىء القضايا الخاصة بالعامة بشكل ملفت للنظر . ولذلك فانه من المفيد عند ولوج هذا الموضوع أن نسعى لتأصيل الاشكاليات التي تواجه التعامل مع قضية شائكة كحقوق الانسان والتي نتج بعضها عن الثقافة العامة السائدة في الثقافة العربية والاسلامية بشكل عام ، أو التي نتج بعضها عن طبيعة تطور المجتمعات الخليجية ونمطها الاقتصادي بشكل خاص . وعلى هذا الأساس فان الهدف من هذه الورقة المختصرة هو اثارة المفاهيم والاسئلة أكثر منه هدفا للاجابة على تلك الاسئلة أخذا بالاعتبار سيادة جهل مخيف بالمقصود بحقوق الانسان في تلك المجتمعات.

وعلى هذا الأساس فان علاقة السياسة السكانية بالبعد الاجتماعي بحقوق الانسان تصبح علاقة تحكمها تراثيات وأنماط تفكير قديم ضارب في عمق الثقافة المكونة لأى مجتمع في هذه المنطقة ، وبعضها أحدث وأكثر ارتباطا بواقع نشأة الدولة العربية الحديثة ، والبعض الآخر مرتبط بنمط الانتاج السائد ومكونات العقلية الاستهلاكية الناتجة عن توفر مداخيل عالية من النفط التي انتجت وخلقت الدولة الريعية.

* مفاهيم حقوق الانسان :

تعالج مفاهيم حقوق الانسان بمعناها العام جدا مفاهيم قديمة قدم البشرية ارتكزت بشكل أساس على الانتصار للمظلوم وتثبيت مبادىء العدالة وترسيخها ورفض الظلم أيا كان مصدره . وقد عززت الاديان بشكل عام والسماوية بشكل خاص هذه المبادىء والمفاهيم من خلال النصوص والممارسة . وقد كانت تلك التطورات تحدث في اطار عموم البشرية دون تخصيص زماني أو مكاني ، بل انها ترحل عبر التاريخ وعبر الجغرافيا دون توقف ، فتجد الكثير من تلك المبادىء وقد انتشرت في أماكن مختلفة من العالم وتجدها وقد تخطت وتجاوزت أعمار باعثيها والداعين لها . كان ذلك في زمان أغلبه لم تتحدد فيه شخصية الدولة ، ولاماهيتها ، ولم تكن فيه شخصية المواطن – كما نعرفها اليوم – محددة المعالم والتضاريس ، ولما تتضح بعد علاقة متكاملة ضمن هيكلية واضحة بين المواطن ودولته . وحدثت في الفترة الواقعة مابين الحربين الكونيتيين ان تطورت بنية الدولة الحديثة تطورا ملحوظا اثر انهيار وتفكك الامبراطوريات وبرزت الى الوجود كيانات سياسية جديدة في دورها الذي تلعبه ضمن منظومة العلاقات بين الدول وبالذات في اطار العلاقة المتبادلة بين بنية وهيكلية الدولة الداخلية وبين محيطها الخارجي . وعندما نشأت عصبة الأمم كانت ايذانا ببدء حقبة تاريخية جديدة تحكم العلاقات بين دول جديدة تعرف حدودها داخليا وخارجيا بشكل مستفيض. فكان ان شجعت تلك الظاهرة المزيد من الدول على رفع أعلام وعزف نشيد وطني وسك عملة ذاتية وما الى ذلك ، في وقت لم تكن تتخيل مجرد خيال بان تلك الرقعة الجغرافية ستكون دولة متكاملة البنية في يوم ما . وهكذا عندما تطورت عصبة الأمم لتصبح من بعدها هيئة الأمم اخذت فكرة الدولة الحديثة بالتكون والتبلور بصورة نهائية وطفت على السطح مفاهيم كالسيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

للدول ، وحماية الاستقلال الوطني فكان أن اتجهت العديد من الدول لمفهومها الحديث – وبالذات أن الكثير منها كان قد استقل عبر نضال ضد مستعمر أو احتلال – الى " تثبيت " سيادتها الوطنية على " كامل ترابها " عن طريق التعدى على مواطنيها ومنعهم من حرية التعبير ، وكان مبرر ذلك الى حد بعيد هو " مشروعية احتكار القوة في يد الحكومة " وهو مفهوم حديث في وجه أي تعد على السيادة الوطنية أو اخلال بالنظم أو الأمن العام وما الى ذلك . وقد أدى هذا الأمر الى تفاقم حدة التعدى المنظم من قبل السلطة على " رعاياها " الجدد "المواطنين" مانعة اياهم من اتيان أي فعل يعتقد بضرره على السلطة وثباتها.

وقد أدت زيادة الدول الحديثة بشكل سريع الى المزيد من حالات التعدى المنظم على الأفراد بذات الحجج والمبررات . لقد أدى هذا الأمر الى اتفاق الدول المكونة لهيئة الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ وعبر الجمعية العامة بأن تصدر اعلان مبادىء تمت تسميته بـ " الاعلان العالمي لحقوق الانسان " ليصبح بذلك الوثيقة الأهم في بداية تلك النقلة التاريخية في المسيرة البشرية . ولاتأتي أهمية تلك الوثيقة من المبادىء التي تضمنتها فحسب ولكن أهميتها ترتكز كون الذين أصدروها يمثلون الجهات المتهمه بانتهاكات حقوق الانسان ، وهنا تعزز بشكل واضح مفهوم حقوق الانسان على النحو التالي : السلطة التنفيذية أو الحكومات مسؤولة المسؤولية المطلقة عن انتهاكات حقوق الانسان التي تحدث ضمن الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها تلك الحكومات وبالتالي تسقط بموجب ذلك المفاهيم العامة لانتهاكات حقوق الانسان والمرتكزة على مفاهيم الخير والشر العامين ، وتتركز المسؤولية في وجه جهة ارتضت لنفسها أن تكون مسيطرة على رقعة جغرافية معينه ومسؤوله عن تنفيذ تشريعاتها ، وبالتالي بات ضروريا ان لاتخلط بين مسؤولية الجهات . أما البند الثاني في المفهوم فهو ان المبادىء العامة لحقوق

الانسان أصبحت محددة واضحة ومنصوص عليها ، وهي نصوص تم استقائها من حصيلة التطور البشري المستند على كافة التجارب الانسانية عبر التاريخ والشرائع السماوية وغيرها ، والتي تصب بشكل أساسي على أن للانسان قيمة مطلقة وليست نسبية ، وهي حقوق انسان غير قابلة للتجزئة أو التأويل فهي تبدأ من الانسان وتنتهي به . أما البند الثالث في مفهوم حقوق الانسان فهو تحديد طبيعة العلاقة بين الحكومة والمواطن (الانسان) في أي مجتمع سياسي وعالمية تلك العلاقة وقابليتها للتطبيق . وقد نشأت جراء ذلك المفهوم الكثير من النصوص الأخرى المشتقة من هذا المنبع بل ان اتفاقيات كثيرة تطورت في درجة الزامها على الدول، كما نشأت منظمات حكومية وشبه حكومية وغير حكومية لمتابعة ورصد ومراقبة التنفيذ والتطبيق لهذه الآليات ، فكان أن تعزز ذلك المفهوم لحقوق الانسان عبر تراث تنظيمي وفكري هائل ، مرسخا بذلك المقصود من ذلك المفهوم ، ومع ذلك فقد أوجدت تلك الآليات ونظرا لتراكم الخبرات مجالا للمجتمعات والدول المختلفة لكي تبدي اعتراضها وتحفظها على ماتراه مناسب من تلك الحقوق سواء لاعتبارات سياسية أو دينية أو اقتصادية . ونظرة سريعة لاتفاقيات حقوق الانسان نجدها ملأى بالتحفظات على كافة المستويات والاشكال من كافة الدول . وهكذا وجب علينا أن نحدد فهمنا لحقوق الانسان بأنها مسؤولية الحكومة وليس الأفراد أو التنظيمات الخاصة ، كذلك فان تلك الحقوق محدده بنصوص عامة ، كذلك فانها حقوق محددة العلاقة بين الفرد والحكومة .

ومن هذا المنطلق فان حقوق الانسان في هذا الزمان تترجم من خلال تشريع يحفظ تلك الحقوق بموجب الاتفاقيات والمعايير والمواثيق الدولية الانسانية ، وكذلك من خلال تنفيذ يؤدى الى الحفاظ على صدقية التشريعات على أرض الواقع. وبالتالي فان أى خلل يشوب التشريع أو التنفيذ يفسر ويعرف بأنه انتهاك لحقوق الانسان ، ولذلك فان العقلية

الجمعية لأى مجتمع سياسي تؤثر الى درجة كبيرة في أوضاع حقوق الانسان في أي تكوين سياسي دولي حديث ، ولذلك فان ثقافة المجتمع الحديثة والقديمة ، ونمط الانتاج السائد يؤثر الى درجة كبيرة على رؤية ذلك المجتمع لحقوق الانسان وكيفية تفاعله معها .

*** ملامح حقوق الانسان في الثقافة العربية :**

عانى موقع الانسان كانسان في الثقافة العربية من الكثير من التشويه والكثير من الاختزال فأصبح ذلك الانسان هامشي الوجود ، لاأثر له في حركة التطور وديناميه الفعل الاجتماعي بل كاد أن يكون وجوده من عدمه سيان . بل ان نشوء الدولة العربية الحديثة ونزعتها التسلطية قد ساق الى تهميش الانسان العربي ولنتخيل هنا حقوق انسان تستند على أرضية كهذه :-

أولا : ان مفاهيم حقوق الانسان الحديثة على الأقل تركز أساسا على المنطلقات الفردية والحرية بمعناها الخاص كأساس لحرية الجماعة . أما الفرد في الثقافة العربية فهو شر مطلق ولايرى فعله الذاتي الا مناقض للفعل العام فهو بعير أجرب ، أو ناقة معبدة ، أو أغنام قاصية . فالفرد في الثقافة العربية التقليدية مكانه مفقود وبالتالي يصبح " حقه " المطلق في الحياة والتعبير ليس الا " حقا مستوردا " دخيلا على تلك الثقافة المتينة .

ولايخفي علينا هنا حجم الضياع الذي تعاني منه مفاهيم حقوق الانسان ان أريد لها أن تترسخ متجاهلة بذلك مكونات الثقافة العربية .

ثانيا : يمثل الدين الاسلامي وهو أحد المرتكزات الأساسية للثقافة العربية ، يمثل في جوانبه الأساسية والأصيلة منطلقات متميزة وأرضية صالحة للعديد من جوانب حقوق الانسان وبالذات ما يتعلق منها بالعدالة وعدم الظلم ومنع التعدي وتحريم التجسس وحرية الاعتقاد وحرية الانتقال وتحريم التعذيب والعديد من الحقوق الأخرى التي بالامكان أن يتم التفاهم والتوفيق بينها وبين مفاهيم حقوق الانسان . ولكن وعلى الرغم من أن النماذج المعاشة خلال فترات صدر الاسلام وظهره كانت فترات تميزت بدرجات جيدة من التسامح والتعايش بين ثقافات وأنماط تفكير مختلفة ، الا أن النتاج الثقافي الذي تبلور وتكون خلال عصور الانحطاط والتنافس قلص الى حد كبير من امكانية أن يصبح ذلك الإرث الثقافي السابق تربة صالحة لمفاهيم حقوق الانسان وبالذات على مستوى الممارسة. وأصبحت مفاهيم اسلامية حول العدل والحرية يتم ترديدها كجزء من كينونة الدار الآخرة ولاعلاقة لها بالدنيا ولايلمسها المواطن على أرض الواقع من خلال تعامله مع أنظمة تسلطية متسلطة ترفع شعار الإسلام وتمارس عكس مايدعو اليه تماما.

ثالثا : ساهمت السلطات الحديثة المتكونة في رحم الثقافة العربية (والتي كانت في أغلبها نتاجا وردا على تدهور البنى الاقتصادية وتوسيع الفوارق الطبقية ، واحقاقا للحق

وتعديلا للمظالم) ، في تراجع مفاهيم حقوق الانسان ، بل وأدت الممارسات التي انتهجتها تلك السلطات تحت مسميات مختلفة محصلتها انقاذ الانسان من العنت والقهر، الى أن تكون مفاهيم حقوق الانسان في الثقافة العربية الحديثة مصدرا للتندر . فعلى وجه العموم قامت تلك السلطات بضرب أمثلة لاتنافس في انتهاكات حقوق الانسان بحجج غريبة وبشعارات عجيبة كالديمقراطية والانحياز للطبقات الشعبية أو الرقي بالانسان والحفاظ عليه . وهكذا عاش الانسان العربي ردحا من الزمن تحت هجمة مركزة من ذلك النوع المتناقض مما رسخ مفهوم لا مصداقية لتلك الشعارات الجميلة . ولعلك تستغرب من سيادة الشعارات الشعبية حتى في أسماء تلك الدول دون أن يكون واقعها قريبا مما تدعيه .

رابعا : يظل مفهوم حقوق الانسان في الثقافة العربية بعيدا عن التصديق وقريبا من التعاويذ الغيبية التي ليس لها اثر كبير على مجريات الحياة العامة الا بقدر الايمان بها . فليس هناك وقع مشابه لكلمة Human Rights مثل وقع كلمة حقوق الانسان فهل نفكر بايجاد ترجمة جديدة للمعنى . ولعل ضعف مصداقية مفهوم حقوق الانسان في الثقافة العربية يعود لدرجة كبيرة من احساس عميق بازدواجية المعايير الناتجة عن تصرفات الغرب حيال قضايا عربية بحته وبالذات ما يترتبط منها بحقوق الانسان . لقد أدت تلك الازدواجية الى تكون تراكمات في الثقافة العربية مجملها يشكك بمصداقية الغرب تجاه حقوق الانسان وبالذات عندما نسترجع وضع فلسطين أو وضع البوسنة والهرسك

وغيـرها . ومن هنا يظل التشـكيك فـي جديـة تلـك المفـاهيم انطلاقا من التشكيك بمصدرهـا والداعـي لهـا ، ولايتـم هنـا التأكيد على أهمية المفاهيم بذاتها . كما يتم تجاهل والتعـامي عن أن الأنظمة الغربية هى أنظمـة معقدة وتسيطر عليهـا مفاهيم التعددية وبها منظمـات انسـانية تقوم بجهود تناقض دولهـا ، وان القضايـا الانسـانية فـي تلـك المجتمعـات تحكـم بالتصـويت ، وأن الصراع حول هـذه القضايـا موجـود حتـى في تلك المجتمعات .

خامسا : يظل الاحساس بعدم الزامية وقدرة تلك المفـاهيم وآليـة العمل فيها أحد أهم الاشـكاليات التـي تراهـا الثقافـة العربيـة تجاه حقوق الانسان . فتلك الحقوق تبقى ذات بعد اختيـارى طوعى وبالذات ضمن المنطقة العربية وهو أمر يضعف من وجودها وتجذيرها في ثقافتنا العربية . وهـى ثقافـة لازالـت تؤمن بالقوة والتغيير القسـرى . فلـدى الكثيرين تبقـى هـذه المفاهيم جميله وطيبه ولكنها بعيدة المنال بسبب ضعف آلية التنفيذ ، التـي تعتمـد علـى اسـتثارة الوعـى والـرأي العـام والضغط على متخذ القرار سياسيا وهى عملية قد تطول.

سادسا : هناك شعور في عمق الثقافة العربية بالاحساس بـالظلم وأن هناك من يخطط فـي مكـان مـامن هـذه الارض للتـآمر على القدرة العربية ، وان العالم كله يدور حول تلك القدرة وأن كـل مـايحدث فـي هـذا العـالم ليـس الا مؤشـرات لتلـك المؤامرة وانه لايوجد هناك مايمنع من الرد على ذلك الظلـم بالظلم ، وأن القتل والقمع هو جـزء مـن السلطان وأنـه لـن يصلح لمثل هذه الأمور الا الحاكم القوي وأن نموذج ذلك

الحاكم القوي هو الذي لايسمح للمعارضة - " التي هي غالبا ماتكون جزء من المؤامرة " - وبالتالي فان الرد الطبيعي هو العنف وهو " رد منطقي " وبالتالي انتهاك حقوق الانسان . ولايتوقف هذا الامر على الحاكم بل ينسحب حتى على معارضيه الذين ما أن يتولو السلطة حتى يبدؤا بممارسة نفس الفعل التسلطي .

سابعا : يتطور ويتعاظم الشعور بالظلم في داخل وفي عمق الثقافة العربية لدرجة تصل الى التشفي عند وقوع مصاب لشعب عربي آخر وبالذات من أولئك الذين يشعرون بالظلم . ولاينحصر هذا الأمر على الدهماء ولكنه ينطبق أيضا على المثقف الذي كتب كثيرا عن الديمقراطية وكذلك على السياسي المحنك . فلا يبدو أن حقوق الانسان كقضية قائمة وبشكل مطلق كان له تأثيرا على اندفاع جماهير عربية على اطلاق الكلمة وراء تأييد ذبح شعب عربي مسالم في وطنه كما حدث في حالة غزو العراق للكويت.
ان الاحساس " بالتشفي " يبدو أنه أقوى بكثير من الاهتمام بحقوق الانسان .

ثامنا : ينسحب مما سبق أن يتكون مفهوم راسخ وهو أن مفهوم حقوق الانسان هو مفهوم نسبي وليس مطلق . بمعنى آخر فان حقوق الانسان هي " حقوقنا نحن " فقط أما حقوق الانسان " الآخر " فلا معنى لها ولاقيمة لها . ولعل الاحساس بالظلم يرسخ هذا الاتجاه . كما أن المفاهيم السائدة من " فزعة " و"هبة " و " نجدة " و " أنا وأخي على ابن عمي .. " وكون تلك المفاهيم تبدأ ضمن اطار الأسرة أو

حتى القبيله أو الطائفة انما يشكل عائقا أمام قيام أي مشروع تجذيري واع بحقوق الانسان . فتلك المؤسسات الاجتماعية تعيش في أوضاع كثيرة حالات رهابية تخشى فيها الدخول في التعاطف مع أطراف خارج اطار دوائرها المغلقة فا لأهم حماية النفس والجماعة ، أما الآخرين فلهم الله . ولابأس من التعدى على الآخرين في سبيل مصلحة الجماعة الخاصة أو الجماعة الأكثر عموما أحيانا .

أما مفاهيم " هم" و" نحن " فهي تلك احدى المفاهيم المغروسة في الثقافة العربية . ولعلها مفاهيم عامة غير مقصورة على الثقافة العربية فحسب ولكنها ولاسباب عديدة فانها تلعب دورا مؤثرا جدا في الثقافة العربية.

وهكذا تنشأ منظمات حقوق انسان خاصة بنا فقط ، للدفاع عنا فقط ، وليس لأن الانسان عموما بحاجة الى حماية . ولذلك تجد في الأوساط الثقافية العربية منظمات حقوق انسان هى في الواقع أغطية وواجهات لتنظيمات سياسية ، وأعرف عن بلد عربي به ثلاث منظمات لحقوق الانسان تمثل كل واحدة منها تنظيما سياسيا مختلفا ، وتحدث الطامة الكبرى عندما تمتنع منظمات حقوق انسان عن اتخاذ مواقف انسانية مبدأية بسبب اعتبارات سياسية بحتة.

تاسعا : يساعد تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من الدول وبالذات دول العمق البشري العربية ، وكذلك تدهور أوضاع حقوق الانسان في تلك الدول على

عدم الاحساس بمعنى المفهوم أو الاقتراب من استيعابه . بل ويصبح في الكثير من الأحيان مجالا للتندر مقارنة بالاوضاع المعيشية المتردية للانسان في تلك البلاد.

عاشرا : تدور في فلك الثقافة العربية مجموعة من البنى الفوقية التى كونتها تراكمات ناتجة من كم هائل من تراث وأشعار وأحاديث مأثورة وأقاويل وروايات وحكايات وأساطير كلها تؤكد على القوة والانتقام والانتصار ولاتجد بنفس الدرجة مايدعو للتراحم والتعاطف والعدالة ومنع الظلم.

حادى عشر: ينتشر في الثقافة العربية شعور بأن مفاهيم حقوق الانسان " متقدمة " أكثر من اللازم أو أنها ربما تصلح لمجتمعات أخرى غير مجتمعاتنا . وبالتالي فان القبول بها ربما يعني وضع الأمور في غير موضعها الصحيح . وانها مفاهيم " متسامحة " أكثر من اللازم وانه لم يأت الوقت للالتزام بها .

ثاني عشر : ليس هناك امكانية كما يبدو – أو لنقل انها مسألة تعليمية تحتاج زمنا – لان ترسخ في الثقافة العربية قدرة على الفصل بين ماهو سياسى وبين ماهو انساني . فالسياسة وحقوق الانسان مرتبطان ارتباطا وثيقا في الثقافة العربية وليس من السهل بمكان فصلهما عن بعضهما . ويعود ذلك الى درجة كبيرة كون الذي ينتهك حقوق الانسان هو الحكومة فأى اثارة ضد تصرفات ترتكبها الحكومة يتم فهمه سياسيا . ولم تستطع أى دولة عربية – فيما أعرف – أن تستوعب امكانية قيام تنظيم انساني شعبي صرف غير

سياسي ، وان كانت هناك بعض المحاولات الجادة الا أنها لازالت في مرحلة المحاولة.

ثالث عشر : لايوجد في الثقافة العربية احساس بالجزء كائن ما كان حجم هذا الجزء ، فهى ثقافة شمولية ذات بعد كلي لايوجد بها احترام وتقدير للجزء . وهكذا عندما تحدث مشكلة ما فأول مايتبادر الى الذهن هو التضحية بالجزء بل انه ليس هناك بأس من انتهاك حرمات ذلك الجزء في سبيل الكل . فليس هناك بأس بهذه الحالة ان تنحر سكين عربية تمثل " المفهوم الكلي " نحرا عربيا يمثل " المفهوم الجزئي" وليس هناك تناقض على الاطلاق بين ذلك الذبح ومفاهيم حقوق الانسان فهي " دخيلة " على أية حال.

رابع عشر : هناك شك عام في منطلقات العمل الشعبي المستقل مقابل هيمنة الدولة على كل الأنشطة. فقد مارست الدولة العربية الحديثة تحت مبررات مختلفة كالأنحياز للطبقات الشعبية ، أوقطع الطريق على المناوئين سياسيا ، سيطرة مبالغ فيها على مداخل العمل الشعبي . فأصبح العمل الشعبي عموما جزءا لايتجزأ من العمل الرسمي وانعكاساته مما يقلل من فرص قيام حركة شعبية للدفاع عن حقوق الانسان.

خامس عشر: هناك تصورسائد بتعارض مفاهيم حقوق الانسان مع الشريعة الاسلامية . وهوتصور يقوم على أن الحريات المتاحة في تلك المفاهيم سواء على المستويين العقائدى أو السلوكي تتناقض بشكل كامل مع الشريعة الاسلامية . وهو

تصور ناقص وغير مطلع بحيثيات الاتفاقيات الدولية وامكانية اعتراض أى دولة على أي بند تعتقد بمخالفتها له وتثبيت ذلك في نص الاتفاقية.

* الدول الخليجية – البعد الإجتماعي وحقوق الإنسان:

أما اذا اقتربنا أكثر للتخصيص وحددنا المكونات الفكرية الثقافية بما هو سائد في دول الخليج عموما فاننا نجد بالاضافة الى ماتم ذكره حول المكونات الثقافية المؤثرة في صياغة حقوق الانسان ، هناك بعض السمات البارزة في المجتمعات الخليجية تؤثرفي رؤية المجتمع وبالتالي صياغة التشريعات وتطبيق الاجراءات حيال مفاهيم حقوق الانسان . ومع ذلك فان تلك السمات تختلف في الدرجه وحدتها من مجتمع خليجي الى مجتمع آخر وتعزي تلك الاختلافات في الغالب الى طبيعة كل مجتمع على حدة من حيث تركيبته الاجتماعية ، ودخله المالي ، وتكون الدولة الحديثة ، ونوعية التهديدات التي تواجه مجتمع عن آخر . وبالتالي فان أوضاع حقوق الانسان تأثرت في تلك المجتمعات بقدر تباين تلك المكونات في كل مجتمع على حدة . ولعله من المفيد التنويه عن مستويين في المجتمعات الخليجية (وهما الأمر الطبيعي كمستويين في أي مجتمع آخر) وهما المستوى الثقافي الاجتماعي العام ومدى استيعابه وفهمه لقضايا حقوق الانسان وتأثره وتفاعله معها ، أما المستوى الثاني فهو مستوى السلطة السياسية وطريقة تعاملها مع تلك المفاهيم ودرجة تعاملها واحترامها لحقوق الانسان . ولاشك بأن المستويان يتداخلان مع بعضهما البعض بصورة يصعب فصلها وان كانت أداة التنفيذ في انتهاكات حقوق الانسان بشكل أساسي هي الحكومات وليست الشعوب . وعلى هذا الأساس فاننا نجد في

المجتمعات الخليجية عدة سمات برزت لتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على طريقة واسلوب التعامل مع حقوق الانسان وهي كالتالي :

١- المستوى المعيشي :

ترتب على تزايد انتاج النفط وارتفاع المداخيل في مجتمعات الخليج بصفة عامة أن ساد تلك المجتمعات منظور قائم على الخوف من الأجنبي والشعور برغبته الاستفادة من خلال وجوده بأي شكل من الأشكال من هذه الوفرة النفطية . ولعل الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ولكن دخل النفط كان قد ساهم في الاندفاع نحو بناء مشاريع البنية التحتية وما يحتاجه ذلك الى المزيد من العمالة الوافدة للعمل في تلك المشاريع أو الوظائف والمهمات الدنيا في المجتمع . كما ترتب على ذلك استجلاب اعداد كبيرة من خدم المنازل الذين أصبحوا سمة بارزة من سمات البيت الخليجي بصفة عامة وان اختلفت الدرجة من بلد الى بلد . كما أدت الانحرافات في استغلال انظمة الاقامة والهجرة لآن يقوم بعض المنتفعين بطريقة غير قويمة لاستجلاب أعداد كبيرة من العمالة الوافدة غير المدربة بمقابل مادى ودون أن يكون هناك حاجة تبرر دخولهم للبلاد مما أزم الوضع بشكل ملحوظ . وقد ترتب على تلك المدخلات بشكل عام ان خلقت تركيبه سياسية هجين وبعيدة عن التوازن ، كما أدت تلك الأوضاع الى بروز نزعة الاستعلاء عند المواطن الخليجي تجاه تلك العمالة الوافدة بشكل ملحوظ والتي تؤدي بدرجات مختلفة الى التقليل من قيمة المواطن

الأسيوي الوافد وعدم الاحساس بقيمته كانسان وانعكاس ذلك على تشريعات العمل وتطبيقاته.

٢- تكون الدولة الحديثة :

بشكل عام فان الدول الخليجية الحديثة صغيرة السن وجديدة التكوين وتعاني بعض تلك الدول أو أنها كانت قد عانت في مراحل نشأتها الأولى تهديدات داخلية أو خارجية مرتبطة بعوامل داخلية كادت أن تودى بكيانها السياسي بالكامل . وقد أدت تلك الظروف في النشأة وارتباط بعضها بالتركيبة السكانية ذاتها لأن تبرر تشريعات احترازية بعضها يمثل انتهاكا واضحا لحقوق الانسان وبالذات ماتمثل منها بالقوانين الاستثنائية . كما يمثل ضعف النظام القضائي من حيث عدم منحه استقلالية كاملة الى حدوث شبهة التداخل في الاختصاصات والصلاحيات خاصة وان السلطة التنفيذية هى المهيمن الاساسى والأول على القضاء بغض النظر عن التفاصيل والدرجة التي تختلف فيها من بلد لبلد آخر .

ويلاحظ بأن درجة تلك الاجراءات وقسوتها تخف كل مابرزت مكانة الدولة وزادت ثقتها بنفسها فلا تجد تلك الممارسات بشكل دائم ونمطي ومستمر ولكن تحدث كردود أفعال وتحسبا لما قد تراه هذه الدولة أو تلك تهديدا لأمنها وسيادتها .

٣- عدم الارتباط بالمنظومة الدولية لحقوق الانسان :

تعاني الدولة الخليجية من فقر ملحوظ في الارتباط بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان مما يساعد على عدم مواكبة وتطور المسيرة الدولية في هذا المضمار، فمن الملاحظ بأن الدولة الخليجية قاطبة لم توقع الا على ماندر من تلك الاتفاقيات ويبرر عدم التوقيع بمبررات مختلفة مثل أنها تمثل ثقافة غربية ، أو أنها تعارض الشريعة الاسلامية وهكذا، ناهيك عن المنظور الخاص تجاه اتفاقيات حقوق المرأة. ويتضح تخوف دول الخليج من الانضمام لتلك الاتفاقيات مما أثير مؤخرا عن اعتزام منظمة العمل الدولية للضغط على دول الخليج في سبيل تحسين أوضاع العمالة الوافدة بموجب ما أقرته اتفاقية العمل الدولية وهو أمر سيؤدي في مجمله الى نتائج انقلابية على مستوى التركيبة السكانية الخليجية.

٤- الجهل العام بالمفاهيم :

تعاني المجتمعات الخليجية من جهل شديد في مفاهيم حقوق الانسان وخلطها بشكل ملحوظ مع مفاهيم أخرى لاتمت لحقوق الانسان بصلة ويضاعف من هذا الأمر اختلال التركيبة السكانية بين المواطنين والوافدين مما يجعل الانتهاكات بشكل عام ضد الوافدين . وينسحب ذلك الجهل بشكل ملحوظ على الكوادر الرسمية التي تعتبر كل تقرير يصدر في الخارج من منظمة انسانية ليس الا مؤشرا لمؤامرة سياسية تستهدف البلد وأمنه وسيادته.

٥- البعد الإجتماعي وحقوق الانسان :

أدى تنامي وتزايد أعداد العمالة الوافدة وبالذات عندما تصبح تلك العمالة تمثل أغلبية في المجتمع الى خلق أوضاع خاصة بالمنطقة انعكست بشكل بارز على توجهات الدولة الخليجية العامة ، كما أضعفت من قدرتها على البناء الاستراتيجي التنموي الذي لايمكن أن يقوم الا على تنمية ذاتية أو تعتمد على الذات في مجمل المدخلات .

وعند التركيز علي دول الخليج العربية الست فإننا نجد ثلاث منها (قطر ، الإمارات ، الكويت) فاق عدد وافدوها عدد مواطنيها ومع أن الكويت على سبيل المثال قد تعرضت لعملية " تفريغ" من الوافدين إبان الغزو والإحتلال العراقي مما منحها فرصة تاريخية لتعديل هيكل التركيبه السكانية لصالح زيادة نسبة المشاركة الوطنية في قوة العمل ، ولكن ذلك لايبدو أنه حادث حيث بدأت التركيبة السكانية مرة أخرى تتجه نحو الإختلال بالتدريج ، ولم تنجح المحاولات الحثيثة التي تبذلها بعض الأجهزة الرسمية لرصد وتقنين هذه الظاهرة الإ لفترة زمنية محدودة جداً.

وقد خلق هذا الوضع بشكل عام وفي مجمل الدول الخليجية مضاعفات اجتماعية ومصاعب واضحة للعيان منها :-

أ- التأثير التربوي والنفسي والاجتماعي على الاعتماد على كم هائل من العمالة الأسيوية كخدم في المنازل ، فهذه الآثار لاتقتصر فقط على آثارها الظاهرة ولكن تنسحب بشكل تدريجي على المسلك التربوي للاطفال وبالذات مايتعلق من ذلك على اسلوب التعامل من قبل الأبوين مع الخدم وتعزيز النظرة الدونية للآخرين وتدعيم نزعة الاستعلاء والاستخفاف بالآخرين وبالذات الأسيويين . وعندما ينشأ جيل على المفاهيم فان نمط التعامل المستقبلي مع الآخرين لن يكون سويا وقد أطلق تربويون واجتماعيون وسياسيون العديد من صرخات التحذير وكانت بعض الحكومات تستجيب بشكل أو بآخر مع هذه التحذيرات الا أنها سرعان ماتتراجع عن التنفيذ.

كما يتضح تأثير خدم المنازل على الجانب اللغوي لدى الأطفال وقد أوضحت أكثر من دراسة التأثير ذلك اما باستخدام الأطفال لكلمات أجنبية غير مفهومه للتعبير عما يجول في خاطره أو بالتحدث بلكنة عربية مكسرة كما يتحدث الخدم.

وقد اتضح أيضا بأن أثر الخادم في المنزل يعزز روحية الاتكالية والتواكل والكسل والجهل بابجديات الأمور المنزلية . ولايقتصر هذا الأثر على الاطفال فحسب ولكن ينسحب على الأبوين الأب والأم . فقد يكون مقبولا وجود الخدم في منزل اسرة عاملة

(الأب والأم يعملان) ولكن الوضع السائد هو وجود الخدم بغض النظر عن عمل الأم أم لا.

ب- يتضح بأن غالبية العمالة الوافدة هم من العازبين مما يؤدي وعبر فترة زمنية معينة الى خلق تكوين اجتماعي من نوع خاص ويحاجة الى دراسة أعمق فالنمط الاجتماعي الخليجي بشكل عام يميل الى عزل الأعزب من الحلقة الاجتماعية (فما بالنا بأعزب أجنبي) مما يؤدى الى خلق سلوكيات وأنماط خاصة بهذا التكوين تختلف تماما عن السلوك الاجتماعي السائد ومن الصعب التنبؤ بمضاعفاته حاضرا أو مستقبلا .

ج - أدى الدخول الكمي الكبير لاعداد من الوافدين للدول الخليجية الى خلق تجمعات بشرية كبيرة على هامش المجتمع القائم ، لاتدخل في حسابه الاجتماعي وليست من ضمن تركيبته السكانية " الفعلية " . فهذه التجمعات البشرية لاتشارك ضمن الأنشطة الاجتماعية للمجتمع ولها واقعها الاجتماعي الخاص الذي لايرتبط بالواقع الاجتماعي للمجتمع ولايشاركون في الغالب - بنشاطه العام العلني كجمعيات النفع العام مثلا. ولربما تحدث بعض الحالات أن يؤسس هؤلاء تكوينات خاصة لهم يمارسون من خلالها نشاطهم الاجتماعي . ولكن المؤكد أن " الاحتكاك" الاجتماعي يصبح شبه معدوم في مثل هذه الحالات . بل انه في بعض حالات

الأزمات الحادة التي تحدث في مجتمعاتهم (دولهم) قد ينتقل تلك الأزمة والصراع الى هذا المجتمع الخليجي أو ذاك كما حدث على سبيل المثال خلال الأزمة التي نشبت في الهند على قيام الهندوس بهدم مسجد بابرى ورد المسلمين على ذلك الفعل وانعكاس الأزمة على المسلمين وغير المسلمين الهنود في دول الخليج عموما ودولة الامارات على وجه الخصوص.

ان وجود تجمعات بشرية بهذه الكثافة " الثقافية الاجتماعية " يشكل معضلة تنموية أمام أي متخذ قرار وعلى أي مستوى كان .

د- يتركز العدد الأكبر من العمالة الوافدة في القطاعات الانتاجية الدنيا مما يؤدي في مرحلة من المراحل الى " اغلاق " عدد من المهن وقصرها على جنسية معينه ، الأمر الذي يؤدى ومع مضي الزمن الى ركود مهن معينه وصعوبة تحريكها اداريا وامكانية لجوء القائمين عليها بالتصدي لأى محاولة لتعديل أوضاع المهنة .

هـ - لايشعر الكثير من العمالة الوافدة بالاستقرار في المجتمع الخليجي وفي كثير من الحالات فان قرارات الاقامة والفيزا واستجلاب العمالة وطرد جنسية معينة والابقاء على أخرى أو التضييق على جنسية أو أخرى ، كل ذلك يخضع لاعتبارات سياسية الى

حد كبير لدى الدول المضيفة ، حيث انعكست العلاقات السياسية بين الدول المضيفة والدول المصدرة للعمالة على طريقة واسلوب معاملة الدول مضيفة للوافدين من الدولة المصدر. ولعل هذا الشعور ويدعمه أمثلة كثيرة يؤدي بالوافدين الى عدم الاحساس بأي قدر من الانتماء للدول الخليجية . ويعزز ذلك امكانية استخدام الإبعاد الإداري من قبل السلطات دون اتاحة الفرصة أمام الوافد للتظلم وللأسف فان الإبعاد الإداري (وهى السلطة الادارية الممنوحة عادة لوزير الداخلية دون مراجعة قضائية للقرار حتى على سبيل الإطلاع والاستشارة) يستخدم في دول الخليج بشكل غير مقنن وفي العديد من الأحيان يستخدم لاسباب كيدية من قبل أشخاص ضد أشخاص عن طريق التخلص منهم بطردهم.

ولعل هشاشة قوانين العمل وتضييقها بشكل عام على الوافد وامكانية فصله وطرده من البلاد بفترة قياسية جدا قد ساهمت الى حد بعيد بعدم شعور الوافد بالأمان وهو شعور ينعكس الى درجة كبيرة على الالتزام وحسن الأداء والانتماء . كما ينعكس ذلك على علاقة الوافد بمحيطه المهني والاجتماعي ودرجة استعداده لبناء شبكة علاقات اجتماعية في الدول الخليجية والتي عادة مانكون ضعيفة جدا في هذه الحالة .

و- يشكل الارتباط المصلحي بين قلة منتفذة ومستفيدة من وجود هذا العدد الهائل من العمالة الزائدة عن الحاجة عقبة كأداء في سبيل تعديل واصلاح الأوضاع عن طريق التخفيف من عددهم أو تقنين تواجدهم ومن هنا فان تلك العلاقة المصلحية تلعب دورا أساسيا في ايقاف كافة المشاريع والمقترحات الساعية الى تصليح أوضاع التركيبة السكانية وعلى الأخص كون الكثير من المشاريع الرئيسية للبنية الأساسية قد تمت وعندما يكون هناك مشروع جديد فبالامكان استجلاب العمالة الخاصة بالمشروع فقط ولحين انتهائه فحسب ثم يرحلون . ويقوم هذا الارتباط المصلحي اما بسبب الكفالة المباشرة وأخذ مبالغ مقابلها أو بسبب الإشغال المستمر لعقارات ومساكن بالاضافة الى رخص اليد العاملة والتي في أغلب الأحيان تكون غير مدربه.

* خاتمـــــــة:

لاشك أن علاقة المجتمع – أي مجتمع كان – بحقوق الانسان ترتبط الى درجة كبيرة بالمكونات الثقافية لذلك المجتمع ، ونمطه الانتاجي ومستواه الاقتصادي ، وطبيعة تطور السلطة . وقد مر منظور وفهم حقوق الانسان في المسيرة البشرية عبر حقب متعددة عانت في مجملها من أنماط صراع عامة بين مفاهيم الشر والخير ، وعندما بدأت الدولة الحديثة بالظهور بعد تفكك وسقوط الامبراطوريات وبدأ مفهوم المواطن يترسخ بشكل أوضح ، أصبح بالامكان تحديد الجهة الأساسية

المسؤولة عن انتهاكات حقوق الانسان خاصة وأنها تزعم احتكارها للقوة في المجتمع الا وهى الدولة أو الحكومة .

وقد عانت الثقافة العربية بشكل عام في مراحل تطورها المختلفة من مكونات ثقافية ساهمت الى حد بعيد من تقليص فرص تثبيت وترسيخ مفاهيم حقوق الانسان وقد زاد هذا الوضع المأساوي رسوخا مع بروز الدولة العربية الحديثة بكل مازرعته من تشرذم وقسوة في ضم المواطن لمفهومها الخاص بالامن والسيادة الوطنية .

وكجناح ثقافي فرعي من الثقافة العربية برزت دول الخليج ومجتمعاتها بصيغتها الحديثة ضمن منظور خاص أكثر تركزا في فهمه لحقوق الانسان وبالذات بسبب الأوضاع الشاذة للتركيبة السكانية في الخليج عموما .